



الدليل لِتَحْدِيدِ مَسْتَنَاجِ الْبِلَادِ وللعاملين في الأمن العام والضبطية القضائية

طبقا لمنهج الدراسة

بمدرسة البوليس والادارة

تأليف

عبد الحليم
عيسى

يوزباشى بمدرسة البوليس والادارة

الطبعة الاولى

١١ ربيع أول سنة ١٣٤٢ هـ — ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٣ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

مطبعة جريدة الصباح بالقاهرة - لصاحبها مصطفى السيد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين.
أما بعد: فقد أسعدنى الحظ بانتظامى فى سلك ضباط البوليس
المتدربين لرحلة مولانا حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول
بمديريات القطر المصرى فى عام ١٩٢٠ - ١٩٢١ - وخدمت فى
بوليس مديرية جرجا وبمدرسة البوليس والادارة بضع سنين
ولاحظت فى خلال هذه المدة ان حضرات العمدة ومشايخ البلاد
فى حاجة ماسة الى رسالة تجمع حقوقهم وواجباتهم ليكونوا على
الملم بها ويتيسر لهم أداء أعمالهم على الوجه الأكمل - ولانها
مشتتة فى جملة كتب عامة كقوانين البوليس . والعقوبات .
وتحقيق الجنايات . ومجموعة القوانين الادارية والجنائية .
ومنشورات عدة كان من الصعب عليهم استنباط ما يخصهم منها
لا سيما اذا اقتضت الضرورة الرجوع الى نقطة معينة (وربما
لا يوفق العمدة أو الشيخ الى ما يعوزه من ذلك) خصوصاً وأن
هذه القوانين ليست فى متناول أيديهم - وفوق ذلك يعوزه
أكثر من العلم النظرى الذى قد يصعب عليه تطبيقه أن ينتفع
بالاجراءات العملية التى أمكن الوصول اليها بالتجارب وطول الخبرة .

ومنذ ذلك الحين فكرت في وضع رسالة تشتمل على أحدث
الانظمة والاجراءات المتعلقة بالامن العام . والتحقيق والمباحث
الجنائية . وكل ما يعوز رجال الامن بحيث تغنيهم عن الرجوع الى
مختلف القوانين عند اللزوم . ويستنيرون بها للعمل على منع ارتكاب
الجرائم كما تشتمل على الاجراءات الواجب اتباعها عند حصول
بعض حوادث معينة . وعلى تعريف الجرائم المهمة . وشرح
الغامض من نصوص موادها . وكيفية تحقيق كل منها على حداثها .
وكشف أسرارها (حتى لا تحفظ الدعاوى لعدم كفاية الأدلة
ولا يفات الجناة من يد العدالة والتأديب الزاجر لهم . وبذا يقل
ارتكاب الجرائم) لأن هذه الاجراءات تكاد تكون سرّاً خفياً
في صدور من يتوصل اليها بكثرة تجاربه . وطول خدمته .
وسعة اطلاعه . فلا ينتفع بها أحد سواه - وتبدو فيها هنا تعم
الفائدة

وقد اعتمدت فيما كتبت به بصدد الأمن على الخس على
مكارم الاخلاق . وتهذيب النفوس . وتحليها بالفضائل بقدر
المستطاع - لأنه ثبت بالتجارب أن التهذيب هو أفضل ما يستعان
به على استتباب الامن العام في البلاد - وأكبر شاهد على ذلك
قلة الاجرام في الممالك الراقية كسويسرا مثلاً

وقد حدثت كل موضوع ليسهل الاهتداء اليه وفهمه .

والاستفادة منه من غير أن يداخل نفس المطالع ملل - فاذا عرضت لأحد العمدة أو المشايخ مسألة ما لها علاقة بوظيفته رجع الى فهرست الرسالة وهي مرتبة حسب أهمية الحوادث والموضوعات فيستعين بها على ظهور ماخفي من مسائلته التي عرضت له بصيغة واضحة مختصرة

وقد توخيت في وضعها الدقة على قدر الامكان حتى تأتي بالفائدة المرجوة - وأملى ان تساعدكم وهم عماد الأمن العام في القطر المصري على تأدية واجباتهم الكثيرة على أتم وجه وأحسن حال - وبذلك تسود الطمأنينة وتعم الجمهور - لاسيما في هذه الآونة التي كثرت فيها حوادث الأجرام واقتضت أن تنظر الحكومة في وضع نظام جديد تقلم المباحث الجنائية . وانشاء فروع له في عواصم المديريات وقد اعتنيت بزيادة الشرح والتفصيل في الابواب الآتية كي يستفيد منها أيضاً حضرات الضباط وحضرات معاوني الادارة عند بدء تعيينهم وهي :-

الباب الثاني :- الأمن العام

الباب الثالث :- الضبطية القضائية والواجب في شأنها

الباب الرابع :- التحقيق الجنائي العملي والنفي

الباب الخامس :- مباحث في القسم العام من قانون العقوبات

الاهلي

الباب السادس :- الاجراءات التى تتبع عند حصول حوادث معينة - تعريف الجرائم المهمة الأكثر شيوعاً. وشرح الغامض من نصوص موادها . والاجراءات التى تتبع لضبط كل منها

الباب السابع :- الاجانب ذوو الامتيازات . وكيفية التصرف فى الشكاوى الخاصة بهم

ولا يقف نفع هذه الرسالة عند من تقدم ذكرهم بل يعم كل محب للاطلاع ولا سيما من أراد الاطلاع على أهم الشئون العامة فى القطر المصرى

ولأنسى فضل سعادة الميرالاي عبدالفتاح بك رفعت مدير مخازن البوليس الذى شجعتنى على اظهار رسالتى ولقت نظرى الى كتابه (واجبات العمدة) المؤلف سنة ١٨٩٩ ولقد تصفحته فوجدته كتاباً نفيساً جليلاً الفائدة

واذا نوهت بما لسعادته من الفضل على فلا يفوتنى أن أذكر أنى مدين بالشكر لصاحب العزة المربى الفاضل القائمقام على بك فهمى زيتون قومندان مدرسة البوليس والادارة الذى أمدنى أيضاً بمعونة التشجيع وبالكثير من آرائه السديدة

وقد استعنت فى وضع هذه الرسالة بعدة كتب . وروجعت بمعرفة خبيرين من رجال القضاء والنيابة والادارة والبوليس بمن مارسوا هذه الاعمال زمناً طويلاً

وأرجو الاغضاء عما يجده القارئ من الزلل فحسبي حسن
قصدي شفيعاً لي

ويسرنى أن أقبّل ما يتفضل به على كل من تمن له ملاحظة
على موضوعات هذه الرسالة لتداركها في الطبعة الثانية
ألهمنا الله سبحانه وتعالى ما فيه خير الامة في عهد صاحب
الجلالة ملك البلاد الانعم وحكومته السنية

على حلمي



مأخذ الرسالة

اسم المؤلف	اسم الكتاب
	قانون البوليس
	قانون العقوبات الاهلى
	قانون تحقيق الجنايات
	مجموعة القوانين الادارية والجنائية
	لائحة ترتيب المحاكم الاهلية
	منشورات ادارة الامن العام
احمد بك قحه وكيل مدرسة الحقوق سابقا	نظام انقضاء والادارة
الميرالاي عبد الفتاح بك	واجبات العمدة
رفعت مدير مخازن البوليس	
محمود بك حسن مدير مجالس المديرية بوزارة الداخلية	التحقيق الجنائى العملى والفنى
احمد افندى فؤاد عبد المجيد	التحقيق والمباحث الجنائية
مدرس بمدرسة البوليس والادارة	(القسم العملى)
علي زكى العرباى بك مدرس بمدرسة الحقوق الملكية	المبادئ الاساسية للتحقيقات والاجراءات الجنائية
محمد بك عثمان مدرس بمدرسة البوليس والادارة	شرح القسم العام من قانون العقوبات الاهلى
احمد بك امين مدرس بمدرسة الحقوق الملكية	شرح القسم العام من قانون العقوبات الاهلى

شرح القسم الخاص من قانون العقوبات الاهلى	محمد بك عثمان مدرس بمدرسة البوليس والادارة
شرح القسم الخاص من قانون العقوبات الاهلى	احمد بك امين مدرس بمدرسة الحقوق الملكية
رسالة فى جريمة السرقة	محمد احمد عرفه افندى وكيل النائب العمومى
دروس قانون تحقيق الجنايات	على زكى العرابى بك مدرس بمدرسة الحقوق الملكية
دروس قانون تحقيق الجنايات	الدكتور محمد سلطان افندى مدرس بمدرسة البوليس والادارة
الكتاب الاول فى المحاكمة	الدكتور محمد سلطان افندى مدرس بمدرسة البوليس والادارة
الدليل النفيس الى أعمال الادارة والبوليس	محمود افندى لطفى رئيس قلم السكرتارية بمديرية الدقهلية



مراجعة الرسالة

قد رأيت أن لا أكتفى بالماخذ المتقدمة وبخبرتي العملية بل استعنت
بمحضرات الأفاضل الآتية أسماؤهم لتضلعهم وسعة اطلاعهم وطول تجاربهم -
وذلك حرصاً على تجنب الخطأ بقدر الامكان وتوخياً لدقة التحرى مع
بيان ما تفضل بمراجعته كل من حضراتهم امام اسمه :-

راجع الباب الاول حضرة صاحب العزة الميرالاي

حسين بك وهبي باشمفتش النظام
بوزارة الداخلية

راجع الفصل الحادى والعشرين صاحب العزة القائمقام محمد كامل
من الباب الثانى الرحمانى بك مفتش بقسم المباحث

الجنائية بوزارة الداخلية

راجع الباب الاول وبعض فصوله حضرة صاحب العزة محمود بك
الباب الثانى حسن مدير مجالس المديرىات

بوزارة الداخلية

راجع الفصل الثامن والتاسع (١) حضرة صاحب العزة محمود
والعاشر من الباب الثانى بك شوكت مفتش بادارة الامن

العام بوزارة الداخلية

(٢) حضرة صاحب العزة محمد بك

عثمان مدرس قانون العقوبات

الاهلى بمدرسة البوليس والادارة

حضرة صاحب العزة احمد بك ابو

بكر الدمرداش مفتش بادارة الامن

راجع الباب الاول والثانى

العام بوزارة الداخلية

(١) حضرة صاحب العزة محمد بك
توفيق ابراهيم قاضى بمحكمة طنطا
الكلية

(٧) حضرة صاحب العزة حسين
بك فهمى قاضى بمحكمة مصر
الابتدائية

حضرة الاستاذ احمد افندى فؤاد
عبد المجيد مدرس التحقيق الجنائى
بمدرسة البوليس والادارة

حضرة اليوزباشى محمد افندى طاهر
مأمور قسم الوايل

حضرة اليوزباشى محمد افندى توفيق
بادارة الامن العام بوزارة الداخلية

وإنى اتقدم بالشكر الجزيل لكل من حضراتهم على ما أظهره نحوى
من العطف وما بذلوه من تضحية بعض أوقاتهم الثمينة فيما تفضلوا بمراجعته
جزى الله جميع حضراتهم عني أحسن الجزاء
علي حلمي

راجع أبواب الرسالة كلها

راجع الباب الرابع

راجع الباب السابع

راجع الباب الاول والثانى

والثالث والرابع

الباب الاول

تعريف العمدة ومسئوليته - ضرورة تعيين عمد للبلاد تعريف شيخ البلد وواجباته - الصفات التي يجب أن يتحلى بها العمدة وشيخ البلد

العمدة ومسئوليته

التعريف - العمدة هو الرئيس الأكبر الذي ينوب عن الحكومة في بلده وهو أحد مأموري الضبطية القضائية في الجهة أو الجهات التي تحت إشرافه

المسئولية - وهو المسئول عن حفظ الامن العام في بلده . وعن سلامة الاهالى . وصيانة أملاكهم . وأملاك الحكومة وتنفيذ أوامرها ومنشوراتها في بلده وفي العزب والكفور والنجوع التابعة له لانه في كل ذلك راع وكل راع مسئول عن رعيته - كما في الحديث الشريف - فالمرأة مسئولة عن منزلها . والرجل مسئول عن سائر أسرته . والشيخ عن حصته . والعمدة عن بلده . وهكذا كل أمير عن أمارته

ضرورة تعيين عمد للبلاد

يعين العمدة تسهيلا للعمل . لان المأمور لا يمكنه ملاحظة بلاد المرکز كلها بمفرده . ولانه خير باحمال بلده وأهلها . فهو خير من يستعان به على معرفة حقيقة ما يقع في دائرة بلده - ولأنه أيضا أشد الناس غيرة في المحافظة على مصالح الاهالى والعمل على دفع ما يلحقهم من الضرر بأي وجه كان

شيخ البلد وواجباته

التعريف - شيخ البلد هو مساعد العمدة في تأدية واجباته الرسمية في البلد أو الكفر أو النجع أو العزبة التي تحت سلطة العمدة.

الواجبات - ويكون مرءوسا للعمدة مباشرة وينفذ الاوامر التي تصدر اليه منه . ومسؤولا عن حصته وما يقع فيها - ويلزم أن يكون ملما بجميع أحوال البلد وبالواجبات المفروضة على العمدة كي يقوم بواجب المساعدة للعمدة ويحسن التصرف في حالة غيابه

صفات العمدة وشيخ البلد

من المعروف أن العمدة أو الشيخ ينتخب من أعظم العائلات قدرا وأقواها نفوذا واكفئها في تأدية الوظيفة على الوجه الاكمل - فمن وثق الناس به من الاهالي وأولياء الامور . فجدير به أن يحقق هذه الثقة الغالية بأن يتحلى بالصفات التي نجمله دائما موضع احترام الجميع ومحبتهم وأهم الصفات التي يجب أن يمتاز بها هي :-

أولا - أن يلم بواجباته العديدة المفروضة عليه

حتى لا يقع في مسؤولية ما فان جهله بهذه الواجبات على أهميتها يترتب عليه تقصيره في أدائها فيختل نظام الامن وتسوء الاحوال في بلده . ويعرض نفسه لتوقيع العقوبات التأديبية عليه . ورفضه من العمودية أو المشيخة

ثانيا - أن يكون مطيعا لرؤسائه مخلصا في عمله

فينفذ أوامره بكل عناية واهتمام . ويكون خاضعا ومنفذا للقوانين مؤديا واجباته على الوجه الاكمل بعناية تامة واهتمام كبير . وأن لا يكون في ذلك مجرد آلة تعمل بدون تفكير - بل يجب عليه أن يعمل برغبة

أكيدة وإخلاص بعد أن يتفهم ما يصدر اليه من الاوامر - وأن لا يكون غرضه مجرد دفع المسؤولية عن نفسه - والا كان عمله مشوبا بالنقص . غير مؤد الى الغاية المقصودة - ويرشد الاهالى الى القوانين والاورام موضحا لهم معناها . والغرض منها حتي لا يرتكبوا ما يخالفها بسبب جهلهم بها

ثالثا - أن يكون حافظا لكرامته وسمعته

كي يكون موضع احترام الجميع - ولا يكون غرضه من الوظيفة حب الظهور . والسلطة . والمنفعة الشخصية - بل تكون وجهته الوحيدة وغرضه الاسمى خدمة المصلحة العامة - وأن يكون على جانب عظيم من الاستقامة والكمال والنشاط في أداء واجباته بيقظة وحكمة - فلا يتقرب الى الحكام مثلا بالتزلف والتملق والرياء . أو بأية وسيلة أخرى من الوسائل المقوتة بل يعمل على أن يحوّز رضاهم بخلقه وكفاءته في القيام بتأدية واجبه - وأن لا يجعل نفسه آلة في يد بعض ذوى الاعراض من الموظفين لتنفيذ مالا يتفق مع العدالة . أو مايكون خارجا عن اختصاصه

رابعا - أن يكون تربيها

فيشرف قدره ويحمله صحبه وأهله ورجال قريته - أما اذا مد يده الى أى فرد من أهلها . فقد ينجح في أول الامر في جمع المال . وبعد ذلك يفتضح أمره . فيعرف بين كافة أهل بلده والبلاد المجاورة بمساويه وتكثر حوله الاشاعات والاقويل . فلا يلبث أن يسقط من تلك المنزلة السامية التي كانت له في أعين الجميع - فضلا عما يناله من العقوبات التأديبية والجنائية التي تنزل به . ويطرده من وظيفته شر طردة - فيشمت فيه خصومه واعدائه وما أكثرهم في البلاد - قال الله تعالى

وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُسَدُّوا أَسْفَارَ الْاِحْكَامِ

لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ
خامسا : — أن يكون عادلا .

فلا يتحيز لفريق دون آخر . ولا يحكم عواطفه وشعوره . بل يراعى
الحق دائما فيتبعه دون محاباة — قال تعالى

(اَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) وقل تعالى (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ
بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ) وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا
قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ
إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا
وَإِنْ تَلَوْا أَوْ تَعْرَضُوا فَأَنْتُمْ عَدِلْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَدِلْتُمْ خَيْرًا)

يأمر الله الناس أن يعدلوا . ويشهدوا بالحق ولو على أنفسهم وعلى
والديهم وعلى الغنى والفقير — والعمدة اجدر الناس بأن يتمسك بهذا
الأمر الكريم — فلا يتحيز للغنى لغناه . ولا يجور على الفقير لفقره — بل
يسوى بينهما — وليكن له قدوة بخليفة رسول الله أبي بكر الصديق رضى
الله عنه اذ يقول فى خطبته حين توليته الخلافة

(القوى فيكم ضعيف عندى حتى آخذ الحق منه والضعيف
فيكم قوى عندى حتى آخذ الحق له)

لان من أهم دواعى تعيين العمدة أو الشيخ فى وظيفته أن يأخذ
بناصر المظلوم ويعمل على أخذ حقه من الظالم — وأن لا يقبل الوساطة
المتحيزة — لانه اذا عمل بها غبن أحد الطرفين وجار عليه وفى ذلك من
الضرر والمسئولية أمام الله والضمير مالا يخفى — قال الشاعر .

لا تظلمن اذا ما كنت مقتدرا فالظلم آخره يأتيك بالندم
تنام عيناك والمظلوم منتبه يدعو عليك وعين الله لم تنم
سادسا :- أن يكون صادقا أميناً

الرؤساء أحق الناس بالصدق وأولاهم بالحق وهم قدوة الناس
فالكذب منهم لا يغتفر والله لا يحب الكاذبين قال تعالى

(فمن أظلم ممن كذب على الله وكذب بالصدق إذ جاءه)

وقال عليه الصلاة والسلام: (ان الصدق يهدي الى البر وان
البر يهدي الى الجنة وان الرجل ليصدق حتى يكتب عند الله
صديقاً وان الكذب يهدي الى الفجور وان الفجور يهدي الى
النار وان الرجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذاباً)

ومن تعود الكذب كذبه الناس فيما يقول وان كان صادقاً قال الشاعر
اذا عرف الانسان بالكذب مرة يكذب منه الصدق من حيث لا يدري
والامانة من أكبر شرائط الدين فالذين يخونون لادين لهم ولا
يعرفون في معاملاتهم الا النفاق والرياء والخبث وكلها خصال ذميمة تزرى
بصاحبها ولا تجعل له مكانة ولا نفوذا بين الناس قال صلى الله عليه وسلم
(آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا
أؤتمن خان)

ولا يخفى أن للصدق والامانة مزايا عظيمة - منها أنه متى عرف عن
العقدة أو الشيخ ذلك خشيه كل ظالم . واستنجد به كل مظلوم . وعرف
كل انسان انه أمين في خدمته . ولا يقرر غير الحقيقة - وبذلك يخشاه
الاشرار قبل غيرهم . لما يعرفونه عنه من عدم التحول قيده ائمة عن

الباب الثانى

تعليمات لصيانة الامن العام

تهيد

لايستطيع الانسان أن يعيش وحده ، لمنافاة ذلك لسنة الوجود . فقد اقتضت حكمة الله أن يكون كل شخص بحكم فطرته محتاجا الى مساعدة غيره من سائر الناس . وذلك للتعاون على شئون المعيشة وتبادل المنفعة واحتياج الناس بعضهم الى بعض يدفعهم بطبيعة الحال الى ضرورة الاجتماع . وشئون الاجتماع لا ترتقى الا بالنظام الذى لا يمكن أن يستتب أمره على أساس مكين . الا اذا عرف كل امرئ ماله من الحقوق . وما عليه من الواجبات - ولو عرف كل انسان ذلك . ولزم حده فيه من تلقاء نفسه . لما كان هناك داع لسن القوانين ونصب الحكام للسهر على تنفيذها ولكن نظراً لان النفوس جبلت بطبيعتها على الظلم وانطمع وحب الذات والاستئثار بالمنفعة مما يؤدى الى الفوضى . واضطراب حبل المجتمع الانسانى وهلاكه حتما ، اذا ترك وشأنه . من غير نظام مؤسس على قواعد ثابتة - ولاجل المحافظة على كيان المجتمع وحقوق أفراده . وضمت القوانين - لتتقيد بها معاملات الناس . على اختلاف مشاربهم - ووجدت الحكومة فى كل أمة . كى تتولى اىصال الحقوق لاربابها . ودفع المظالم . وضمان الحرية . والمساواة للجميع

وبما أن العمدة هو نائب الحكومة فى بلده . وجب عليه أن يوجه عنايته لاستتباب الامن ، وصيانة الانفس ، والاموال . ومن أهم الامور الواجب عليه العمل بها ما يأتى : -

التعليمات

أولاً - العمل على تهذيب النفوس بالنصح والوعظ والارشاد -
واتباع أحسن الوسائل لنشر القوانين واللوائح. وكذا النشرات الادارية
على الاهالى (والمشايج والخفراء بصفة خاصة) للعلم بها وتنفيذها بمجرد
وصولها

ثانياً - التداخل بطريقة ودية لحسم النزاع الذى يحصل بين الافراد
و لاسر . والاهتمام بأمر المصالحات . لتلافي ما قد يقع من الحوادث بسبب
ستفحال النزاع او الانتقام - وتخصيص دفتر لاثبات الخصومات الهامة
لمزعزعة الامن فيه - وايضاح أسبابها - والاشخاص الواقعين فيها -
وما تم بشأن كل منها (سواء بالصلح أو بدونه . وسواء فصل فيها بمعرفة
العمدة . أو بجهة اللجان التى ترأسها هو أو أحد كبار الموظفين بالمركز
أو المديرية) وذلك للرجوع اليه عند الاقتضاء . وليكون هادياً ومرشداً
عند حصول وقائع بين المتخاصمين فيها . حتى يمكن للمحقق أن يعطيها
قدرها . ويعرف مدى تأثيرها فى الجرائم التى ارتكبت بعدها

ثالثاً - معرفة عادات الجناة وأساليب ارتكابهم للجرائم - وتضييق
فرص الانتقام على الساعين فيه - وتوجيه عناية خاصة الى ذلك . حتى
يمكن الانتفاع بهذه الملاحظات . عند ارتكاب أمثال هذه الجرائم . ويسهل
الاهتمام الى فاعليها

رابعاً - الانتقال الى محل الحوادث الجنائية فى الحال - وضبط الوقائع
وعمل الاجراءات اللازمة قانوناً حتى تثبت ادانة مرتكبيها وتصدر الاحكام
الرادعة لهم والزاجرة لغيرهم

خامساً - بذل الهمة لضبط المجرمين ، والمحكوم عليهم ، والمهاجرين

من السجنون ، والخدمة العسكرية - وعمل المباحث التي تكفل تنفيذ ذلك على أتم وجه وأكمله - مع استمرار البحث عن الفاعل . وجمع الأدلة حتى ولو صدر قرار بحفظ الدعوى - وعند التوصل الى نتيجة مفيدة فيها ، يجب المبادرة باخطار المركز عنها لاجراء ما يلزم

سادسا- العناية باختيار الخفراء النظاميين عند بدء تعيينهم (وبصفة خاصة مشايخ الخفراء ووكلائهم) ومباشرة حسن قيامهم بواجباتهم . وتنفيذها على الوجه الأكمل - وانتثبت من حسن سير وسلوك خفراء الزراعة الخصوصيين . وخفراء المطاحن . ووابورات الري . وأن يكونوا اقوياء البنية - وحصر أسمائهم . ولمحوظات كل منهم . بدقتر خاص - ومراقبة تطبيق القوانين والوائح والاوامر . في الاسواق مدة انعقادها . وبعد انقضاءها - وتأمين الطرق التي يمر بها السابلة (السواقة) الى أن يتجاوزوا زمام البلدة - ويتعين هذا الواجب أيضاً على عمد البلاد المجاورة . التي يمر بها السابلة . حتى يبلغوا مأمنهم - ومراعاة حفظ النظام والامن في المواسم والاعياد والافراح والموالد وكل جهة يكون فيها اجتماع بدائرة السلة - وعمل الاحتياطات اللازمة لمنع استعمال السفن لصالح اللصوص . وتهريب المسروقات . خصوصاً مدة الليل

سابعا - مساعدة الاشخاص العاطلين . وايجاد عمل لهم يرتزقون منه بطرق مشروعة لان البطالة دافعة لهم الى ارتكاب الشرور
ثامنا - تنفيذ القانون الصادر بشأن الاشخاص المتشردين والمشتبه فيهم ، والموضوعين تحت ملاحظة البوليس - ودقة المراقبة عليهم والاجراءات العملية الموصلة لاصلاح حالهم

تاسعا - مراقبة الغرباء (خصوصا الاشخاص الوافدين من الوجهة القبلي الذين يشتغلون بوابورات الخليج وغيرها) وكذلك - العجبر - والعربان

وانفار المقاولات

عاشرا - مراقبة أصحاب المحال العمومية ، والمتريدين عليها ، وتنفيذ لائحتهما ، والمخالفات الخاصة بها

الحادى عشر - تنفيذ لائحة حمل واحراز الاسلحة النارية ، والمخالفات المتعلقة بها

الثانى عشر - تنفيذ اللائحة الخاصة ببيع الجواهر السامة - والمخالفات المتعلقة بها - وذلك لمنع وقوع الجرائم التى ترتكب بواسطة هذه المواد وتلاشى اضرارها

الثالث عشر - تنفيذ الواجبات المتعلقة بالمحافظة على خطوط السكة الحديد والقطارات ، والمسافرين عليها او على السيارات بالطرق الزراعية وصيانة أسلاك التلغرافات ، والتليفونات - ومنع التعدى على أملاك الحكومة الرابع عشر - تنفيذ قرار الصادر بشأن تقارب زرائب (حظائر) كل نقطة عند قائمتها فى مرابع المواشى - لان تفرقها وتباعدها عن بعضها يجعلها عرضة لسطو اللصوص عليها

الخامس عشر - وجوب التفات العمدة الى العمل على ما يفيد وينفع بلده . ويرقيها ماديا وأديا . بحسب احتياجات أهلها - وتقديمه الاقتراحات عما يعجز عن تنفيذه من الامور الهامة الى مأمور المركز للنظر فيها . لان توفر أسباب الرخاء والرقى فى البلاد . مما يوطد دعائم الامن العام . ويسهل مأمورية القائمين به

السادس عشر - وجوب تقديم المساعدة اللازمة للدوريات بأنواعها وكذا نقط البوليس

وسنشرح كل موضوع على حدة فى الفصول التالية

الفصل الأول

النصح والوعظ والارشاد - واجبات العمدة بشأن القوانين واللوائح -
وشائط النشر - مشتملات النشرات الادارية - واجبات العمدة بشأنها -
مشتملات الوقائع المصرية

النصح والوعظ والارشاد

نظرا لما للاديان وما جاء بالكتب السماوية من العظات . وبما أن لها
أكبر تأثير على المتدينين بها . وجب على العمدة أن يعمل على اتباع هذا
الوعظ الديني . لاصلاح مافسد من أخلاق بعض أفراد بلده . بأن يكلف
رؤساء المساجد ورؤساء الكنائس والمأذونين بالناحية بلفت الاهالى الى
أمور دينهم . واتباع ماأمر به . واجتناب مانهى عنه من الرذائل . والحوادث
المحزنة بالامن . والمكدره للصفو كالقتل والسرقة والاضرار بالغير ، وغير
ذلك . وأن يسعى كل انسان لعمل الخير وأن يعمل بجد واجتهاد لاكتساب
رزقه بالطرق المشروعة . وأن يساعد أفراد بلده عند الحاجة ، وأن لا يمتد
على أحد . وأن يعامل الناس كما يحب أن يعاملوه به . ويستلفت الرؤساء
على الاخص الى الاصلاح بين العائلات

واجبات العمدة بشأن القوانين واللوائح

تنحصر واجبات العمدة بشأن القوانين واللوائح فى التأكد من
أنها منفذة تماما - وكذلك جميع الاوامر والتعليمات التي تصدر من
مصالح الحكومة المتنوعة - وكذا النشرات الادارية فعليه أن يبادر
بتنفيذها فى أوقاتها عند ما تبلغ اليه بواسطة المركز . ويكون العمدة مسئولا

لذا اتضح أنه أهمل في تبليغ ماجاء بالوأنح والنشرات الادارية ومنشورات
الوزارات للاهالى

وسائط النشر

على العمدة أن يتبع أحسن الوسائل للنشر - ووسائط ذلك كثيرة
يتلخص أهمها فيما يلى . -

(١) تعليق صور منها فى المحال العمومية التي بفشاها كثير من
الناس - كدار العمدة ، والجوامع ، والكنائس وغيرها .

(٢) دعوة رؤساء العائلات للاجتماع بهم . وتلاونها أمامهم وايضاح
نصوصها لهم وتكليفهم تبليغها الى أفراد أسرهم

(٣) انتهاز فرصة اجتماع المصلين لاداء فريضة الصلاة فى الجوامع
أو الكنائس . وكذا فى الاحتفالات والموالد والافراح والاسواق .
ليوضح لهم هذه النصوص ، مبينا فائدة اتباعها . والضرر الذى ينشأ عن
أهمالها

مشتملات النشرات الادارية

تشتمل النشرات الادارية على أوصاف المجرمين المطلوب ضبطهم -
والمساكر والخفراء الهاريين والاشخاص المتغيين - وصور وأوصاف
الهاريين والغائبين - والجثث المجهولة - وبيان الاشياء المفقودة أو المسروقة
والاشخاص السابق النشر عنهم وتم ضبطهم - ويطلب كف البحث عنهم
والثناء على العمدة والمشايخ الذين يؤدون خدمات جليلة للامن العام -
وكذا الاعلانات الرسمية ، والتعليقات المراد توصيلها الى الجمهور - وهي
تصدر من ادارة الامن العام بوزارة الداخلية فى كل أسبوعين مرة يوم

الأربعاء وترسل للعمدة بواسطة المركز التابع هو له (١)

واجب العمدة بشأن النشرات الادارية

بمجرد وصول النشرات الادارية الى العمدة . يجب عليه أن يطلع مشايخ البلد وشيوخ الخفراء عليها . ويفهمهم ماورد بها . ويوضح لهم مايفهمهم . معرفته منها . ثم يحفظها مع النشرات التي قبلها . والاوراق الرسمية التي تصدر من الحكومة . مرتبة حسب تواريخ ورودها . بحيث لا تكون عرضة للتساخ أو التلف أو الضياع . كي يمكن الرجوع اليها عند اللزوم . وتحفظ في محل خاص بها

الفصل الثاني

واجبات العمدة بشأن النزاع الذي يحصل بين الاهالي بسبب (حدود الاملاك أو الاراضي الزراعية - والمساقى أو المصارف - وتسليم الأراضي المبيعة أو المؤجرة - والمشاكل القضائية بين الافراد - والتعدي على طريق في وسط أملاك الغير - والتوسط في فض النزاع بين الزوجين - والخصام بين العائلات أو الافراد - والاجراءات التي تتبع عند اتمام التوفيق بين المتنازعين - ومايرتب على استمرار النزاع والخصام) ومسئولية العمدة اذا أهمل في تنفيذ الواجبات المطلوبة منه عن أى أمر مما تقدم

(١) تصدر الحكومة جريدة رسمية تسمى الوقائع المصرية وفيها تثبت ما صدر من القوانين والوائح والمراسيم الملكية والقرارات الوزارية وجميع المسائل المختصة بالري والاحتياجات الصحية والناقصات العمومية والاعلانات الرسمية الخاصة بمصالح الحكومة والتعليمات المراد توصيلها للأهالي ولا ينشر لأفرادها الا الاعلانات والنشورات المعتبرة قانونا وتصدر في يومي الاثنين والخميس من كل اسبوع وترسل الى فروع الحكومة المتنوعة

النزاع بشأن حدود الأملاك

والمساق أو المصارف

أولاً - يجب على العمدة أن يمنع كل خلاف أو مشاجرة تنشأ عن المنازعة في حدود الأملاك أو الأراضي الزراعية - وإذا علم بوجود شيء منها بين بعض الأهالي وجب عليه أن يتوسط بطريقة ودية بين المتخاصمين - ويحسم الخلاف، باتحاده مع أحد المشايخ ودلال المساحة - وفي حالة عدم إمكانه التوفيق بين الطرفين يتبع ما هو موضح بالفقرة الثالثة الآتية ثانياً - يجوز للعمدة أن يحكم مؤقتاً في كل منازعة تحدث بشأن حق استعمال المساق أو المصارف التي تكون ملكاً لأفراد الناس في دائرة بلده - وليكن في علمه أن عليه في هذه الأحوال التدخل من تلقاء نفسه ، متى علم بذلك وبدون احتياج لطلب الخصام . لأن المصلحة العامة تقضي بذلك . وهي المقصودة من هذا التدخل - وإذا لم يتمكن من التوفيق بين الطرفين يتبع ما سيلي :

ثالثاً - إذا عجز العمدة عن إجراء التوفيق بين المتنازعين في إحدى الحالات المتقدمتين يكلف كل فريق باستحضار مستنداته وأوراقه وكشوفه الرسمية التي تثبت أحقية طلبة . ويقدمها للجنة التعديت التي تشكل برئاسة أو نائبه . وعضوية مأذون الشرع . واثنين من مشايخ البلد وثنين من الأعيان المعبرين (وهما ينتخبان لمدة سنة ويصدق على انتخابهما مأمور المركز) ويجتمع اللجنة دلال المساحة عند الفصل في الحدود - ويحسن أن يحضر أيضاً جيران المكان المتنازع فيه . حتى يدافعوا عن أنفسهم . إذا لحقهم أي ضرر من جراء فصل اللجنة ، والاستغارة بمعلوماتهم في هذا الشأن . وعند الفصل في هذا النزاع ، باتفاق الطرفين ، يعمل محضر باسم

من ثلاث صور . يوقع عليه من رئيس اللجنة وأعضائها و طرفي الخصوم . أو وكلائهم ، ويسلم لكل منهما صورة منها . وترسل الثالثة للمركز لحفظها والرجوع اليها عند اللزوم - وإذا لم يتفق الفريقان أو أحدهما يثبت ذلك في المحضر ويرسل الى المركز للاطلاع عليه ، ثم تفهم اللجنة الطرف المعارض برفع موضوعه لجهة الاختصاص - وفي هذه الحالة يتخذ العمدة كل الاحتياطات لحفظ الأمن العام ، وبقاء الحالة على ما هي عليه الى أن يصدر الحكم القضائي - ويحسن أن يسجل العمدة مثل هذه المحاضر في دفتر خاص . كي يمكن الرجوع اليها عند حصر هذه الاعمال وتحرير الكشف الشهري عنها

ملحوظة - يتفق في مثل هذه الاحوال أن يكون العمدة ، أو فرد من أقربه ، أو معارفه ، أحد المتنازعين . ففي هذه الحالة يعرض الامر على المركز لانتخاب من يرأس اللجنة بدلا عنه حتى لا ينسب اليه أى تحيز

النزاع في تسليم الاراضى المبيعة أو المؤجرة

كثيرا ما يحصل نزاع بين الالهالى بخصوص تسليم أرض مبيعة أو مؤجرة ففي هذه الحالة يجب على العمدة أن يعقد اللجنة بالطريقة السابق ايضاحها للتوفيق بين الطرفين ، والعمل على ارضاء كل فريق بما يرتضيه العدل والانصاف - وفي حالة عدم إمكان الوصول الى الفصل في النزاع بالكيفية المذكورة على العمدة أن يحرر بلاغا يأخذ فيه أقوال كل طرف وشهوده ومعلومات الجيران وما يقدمه كل فريق من المستندات . ويرسل الجميع للمركز . لعمل التحقيق اللازم . وتبقى الحالة على ما هي عليه الى أن يصدر الامر قضائيا

التوسط في فض المشاكل بين الافراد

قد تكون هناك قضايا مرفوعة بين بعض الاهالى وبعضهم . ولا يخفى ما يتحمله الفريقان من المتاعب والنفقات الكثيرة ونتيجة هذه القضايا وما تستدعيه من الشهود الذين ينتصرون لفريق ضد فريق آخر مما يترتب عليه تمكن العداء بين أفراد عديدين . بعد أن كان النزاع بين فردين . أو أفراد قلائل . وذلك بسبب الاستمرار في المقاضاة التي قد تطول سنين عديدة - فيجب على العمدة في هذه الاحوال أن ينبذ النصيح لعمدة الاستمرار في المقاضاة . ويفهم كلا نتيجة طرق هذا الباب . كما سبق ايضاحه . ويعمل بكل الوسائل الودية الممكنة لازالة ما علق بنفوسهم من سوء التفاهم بسبب النزاع القائم بينهم . والفصل في قضاياهم هذه بمجانس التحكيم . ليأخذ كل ذي حق حقه . وينتهي دور هذه القضايا في أقرب وقت . وبذا يسود الوئام ويحل السلام محل النزاع والشقاق . ويحمد الجميع ما قدمه العمدة لهم من العناية والتوفيق

ولا يخفى أنه يترتب على الفصل في قضايا المنازعات بين الافراد حكم قضائي . وجود شيء في النفس بين المتقاضين . يدعوه الى الانتقام بعضهم من بعض . قال سيدنا عمر رضى الله عنه (أصلحو بين الناس فإن فصل القضاء يورث الضغائن) ذلك لان هذه الاحكام من شأنها أن تقهر النفوس على الرضوخ الى الحق أما الفصل فيها بالطرق الودية أو المصالحات ، فإنه لا يترتب عليه شيء مما تقدم بل يكون فيه استبقاء للودة بين المتخاصمين لانهم يسلمون بالحق بمحض اختيارهم . ولذلك أوجب القانون على القضاة أن يعرضوا على المتخاصمين الصلح . قبل محاولة الفصل في الخصومة وايضا نظر الشكاية والخصامات أمام محاكم الاخطاط هو كخطوة أولى

لفرض انزع بطريق الصلح أن أمكن . وأن لا يعرض أمره على المحاكم الجزئية الا اذا تعسر عمل الصلح أمام المحاكم المذكورة . وباحيداً لو نظر أولو الشأن في أن تقدم محاكم الاخطا الى مراكز البوليس بيانات بالقضايا التي فصل فيها بطريق الصلح . والتي لم تنته بالكيفية المذكورة . وذلك لحاسبة عمد البلاد على تقصيرهم في عدم تدخلهم في فض هذه المنازعات كما هو المفروض عليهم . وأيضاً لتمكين مأموري المراكز من انمام الصلح بين المتناضين . وذلك استبقاء للمودة بين المتخاصمين وحرصاً على الامن العام . ولتكون هذه القضايا هادياً ومرشداً عند حصول وقائع من أمثالها بين المتخاصمين فيها وبذلك يمكن التحقق أن يعطى هذه الخصومات قدرها ويعرف مدى تأثيرها في الجرائم التي ارتكبت بعدها .

التعدي على طريق في وسط املاك الخير

اذا بلغ أحد الناس العمدة عن تعدي بعض الاهالي بالمرور بطريقه الخاص الكائن في وسط أملاكه . وادعى عدم أحقية ذلك ، وجب على العمدة أن ينتقل فوراً لحل هذا التعدي . ويأخذ أقوال كل فريق ، ويطلع على مستنداته ، ويثبت ذلك في بلاغ مع توضيح ما اذا كان استعمال الطريق المذكور من زمن بعيد أو قريب . واذا أمكنه التوفيق بين المتنازعين يعمل محضراً بالصلح ، ويقدمه للمركز . والا فليحرر بلاغاً بما اتخذته من الاجراءات ، ويرسله مع الطرفين للمركز . ويعمل مايلزم نحو ذلك قانوناً ، وينتظر الامر بما يجب عليه اتباعه .

أما اذا بلغ أحد الناس العمدة عن مرور بعض الاهالي بطريق في وسط أملاكه في الجهات المجاورة لتلال السباخ ، فعليه أن يبلغ أمره الى المركز حالاً لاجراء مايلزم بشأنه ، مع وجوب اتخذه للاجراءات السابقة

وذلك لان النزاع على الطرق المجاورة لتلال السباخ ، قد يؤثر في حقوق مصلحة الآثار . ولذلك نيط بالمركز بعد تبليغه ، أن يحقق أسباب النزاع . ويرفع أمره الى المديرية أو المحافظة التي ترفعه الى وزارة الداخلية .

التوسط في فض النزاع بين الزوجين

تعددت الحوادث الجنائية التي يكون سببها نزاع الزوج مع زوجته ، لذا وجب على العمدة متى علم بحصول نزاع من هذا القبيل . أن يعمل على فضه بالطرق الحسنة ويراعى في مثل هذه الاحوال المحافظة على سمعة الطرفين . وعدم اذاعة أسرار هذا النزاع ، لانه قد ينجم عن إفشائها نتائج سيئة - ولا يفوت العمدة ما يلحق أهل كل فريق من الضرر اذا استمر هذا النزاع ولم يعمل على ازالته بالطرق الودية المشروعة

الخصام بين العائلات أو الافراد

وما يتبع نحوه

عند حصول خصام بين العائلات أو الافراد يجب على العمدة ان يسعى في ازالة أسبابه ، وأن يتوسط بالاتفاق مع بعض العلماء والاعيان . الذين لهم مكانة عند المتخاصمين لعمل الصلح بينهم . وفض الشقاق واحلال الصفاء محله احلالا تاما

ويلاحظ أن يتم الصلح على أساس ممكن فلا يكتفى بظواهره ، أو بقراءة الفوائح ، أو بتقبيل الرؤوس كما هي الحال المتبعة مع بعض المتخاصمين لأرضاء لجنة الصلح والتخلص منها - وعليه أن يتتبع حالة المتخاصمين بعد الصلح حتى يتحقق من أنه قد أحدث أثره - وإذا لم ينجح العمدة في ذلك فليبادر بتبليغ الموضوع الى مأمور المركز ، ليتصرف فيه بحكمته أما بتشكيل لجنة

صلح يرأسها هو نفسه ، أو من ينتدبه لها من ذوى المكانة والحيشية . بعضوية
بعض العلماء والأعيان الذين يتراضى على انتخابهم الفريقان - وأما بعرض
الأمر على المدير ليتولى بنفسه رئاسة هذه اللجنة إذا رأى ذلك . أو ينتدب
لها من يلزم من كبار الموظفين بعضوية بعض رجال القضاء الشرعى والإدارة
والأعيان - إذا كانت مكانة العائلتين المتخاصمتين تستدعى ذلك وعليه
ملاحظة حالة المتخاصمين حتى يفصل فى النزاع ويكلف رجال الحفظ بتبليغه
عن كل تعد يحصل من أحدهما على الآخر فى حينه

الاجراءات التى تتبع عند اتمام التوفيق

بين المتنازعين

مضى وقت لجنة الصلح التى يرأسها العمدة لأزالة أسباب النزاع بين
المتخاصمين فعليها متى كان النزاع يتناول مسائل مدنية أن تثبت كل اجراءاتها
فى محضر يحرر من صورتين يوضح فيه موضوع النزاع وأسبابه وماتم بشأن
كل مسألة على حدتها وأثبت قبول الطرفين لقرار اللجنة ويوقع عليها
من الرئيس وأعضاء اللجنة ومن حضر من الشهود أثناء الصلح ، ومن
الطرفين المتخاصمين . وتسلم صورة لكل فريق

وقد جرى بعضهم فى العمل على تحرير ثلاث صور ، لحفظ الصورة
الثالثة بالمركز للرجوع اليها عند الاقتضاء وهذه الطريقة مستحسنة ، وفى
حالة تقديم أحد الطرفين مستندات للجنة الصلح أثناء انعقادها . عليها
أن تعيدها لأربابها متى تم التوفيق ، ولا تبقى شيئاً منها لديها . ويراعى
أثبت ذلك بدقتر أحوال البلد ، وذلك علاوة على الدقتر الخاص السابق
الإشارة اليه المحفوظ طرف العمدة

ملحوظة : — يجب على العمدة أن يقدم فى أول كل شهر كشفاً مبيناً

فيه أسماء المتنازعين . وموضوع المنازعات التي حصلت خلال الشهر ، وأسبابها ورأيه فيها ، وما أجراه من التوفيق ، وإزالة الخصومات . ويرسل هذا الكشف الى المركز كي يبدى رأيه فيه وملحوظاته عنه بعد فحصه ويبادر باتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع استفحال النزاع أو وقوع تعد من أحد الفريقين على الآخر حتى تتم اجراءات الصلح . والمركز يرفع هذا الكشف للمديرية التي تدبجه ضمن تقريرها الذي ترفعه كل شهرين لوزارة الداخلية

ما يترتب على استمرار النزاع

لا يخفى أن معظم النار من مستصغر الشرر كذلك اذا استمر النزاع البسيط بين بعض الاهالى استفحل الامر واشتد ، وتمكنت العداوة والبغضاء في قلوب المتنازعين وأخذ كل فريق يسعى للتشكيل بالآخر والحاق الاذى به وتدير المكائد للانتقام من منازعيه ويترتب على ذلك اختلال الامن بالمند بسبب مايقع من الحوادث

مسئولية العمدة

ليعلم العمدة بأنه اذا ثبت تساهله أو تقصيره في اتخاذ مايزيل هذه المنازعات بالطرق السابق إيضاها . فانه يكون مسئولا اداريا عن هذا التقصير الذي قد يؤدي الى زعزعة أركان الامن العام في البلدة ، كما أن شيخ حصة المتنازعين . يكون متضامنا في هذه المسؤولية مع العمدة

الفصل الثالث

اهمية العلم بعادات الجناة

وأساليب ارتكابهم للجرائم والعمل على منع الانتقام

عادات الجناة على العمدة أن يتعرف عادة كل مجرم في دائرة بلده أو في الأنحاء المجاورة لها . لا بد في الغالب يتعود على اتخاذ طريقة واحدة في اجرامه فمنهم من يعتاد على خطف الاطفال أو المواشي وردها بالخلاوة . أو على سرقة خزائن النقود . أو على سرقة نوع مخصوص من المواشي كالخير مثلاً . أو على استنجاره لاثلاف الزراعة أو قتل المواشي أو لتسميمها

أساليب ارتكابهم للجرائم - لكل جان منهم أسلوب خاص في ارتكاب أمثال هذه الجرائم فمنهم من يعتاد السرقة بالطريقة الأمريكية كشرط الجيب بمشط ونشل ما فيه أو تناوله باليد بكيفية غير محسوسة، ومنهم من يعتادها باعطاء مخدر، كالداثورة أو البنج أو بواسطة ثقب الحائط أو التسلق الخ

(انظر مبحث أساليب الجناة مفصلة في التحقيق الجنائي العملي
بالفصل الاول من الباب الرابع)

فائدة معرفة ذلك - اذا وجه العمدة عنايته الى معرفة عادات هؤلاء الجناة وأساليب ارتكابهم للجرائم والاشخاص الذين يترددون عليهم من أمثالهم ومن يساعدهم من الاعياز وغيرهم بماله أو نفوذه خوفاً منهم أو لمصلحته الخاصة أمكن الاستفادة من هذه الملاحظات عند ارتكاب أمثال هذه الجرائم لانها تسهل كثيراً الاهتمام الى فاعليها

ومن أحدث وانفع الطرق المتبعة في بعض دوائر البوليس بأوروبا ،
لتسهيل الاهتداء الى ضبط المجرمين هي حصر أسماء المأمومين منهم ، ثم
كتابة كل نوع منهم في كشف خاص ، يشتمل على عاداتهم في ارتكاب
الجرائم ، مثلاً يكتب المعتادون على سرقة الخزائن الحديدية في كشف ، والمعتادون
على خطف الاطفال في كشف ، والمعتادون على سرقة المواشي وردبها
بالخلاوة في كشف ، والمعتادون على سرقة المنازل بالنقب ، أو بالتسور ،
أو بواسطة الخدم في كشف ، وهكذا .

فاذا وقعت حادثة من هذا القبيل ولم يضبط فاعلها رجع البوليس الى
الكشف الخاص بالجناة المعتادين على ارتكاب امثال هذه الجريمة ، فينتبغ
حركاتهم وسكناتهم ، وخصوصا في المدة التي وقعت فيها الحادثة ، وفي الغالب
يستدل على الفاعل بسهولة .

وأيضاً الاهتمام بالسيب ارتكاب الجرائم كثيراً ما يوصل لمعرفة الجانين ،
وأقرب حادثة يستدل منها على فائدة ذلك ، أن شخصا في العام الماضي
اعتاد سرقة حلى البغايا بعد تخديرهن بالبنج الذي كان يفضى الى
قتلهن ، وقد ارتكب جريمة الاولى في حارة الكبارة بجوار قنطرة الدكة
بمصر وفر دون أن يستدل عليه ، ثم حاول ارتكاب الجريمة نفسها مرة
أخرى في منزل آخر بالجهة عينها ، ولكن المومس الثانية كانت حريصة فلم
يتمكن من اتمام الجريمة معها ، ثم في ثالث دفعة سافر الى طنطا وقتل مومسا
بنفس الطريقة ، وسلبها حليها . وقد ضبط حال فراره بقطار السكة الحديدية
ومعه بعض مصاغها ، ولما كانت طريقه ارتكاب الجريمة الاخيرة مماثلة لما
قبلها ، ظن المحققون بيقظتهم في قسم الازبكية انه ربما كان هو فاعل
الجريمتين السابقتين ، فعرض على المومسات بالحارة المذكورة ،
فعرفته ، ولم ير بدا من الاعتراف بجرائمه المذكورة فاعترف بها ،

وحكم عليه بالاعدام ونفذ فيه فعلا
وكان المحقق حضرة العالم المدقق عبد الهادى بك الجندى رئيس نيابة
طنطا وقتئذ . ولم يظهر فى الكشف الظاهرى بجثة القتيلة الاولى أثر للخنق ،
وانما وجد على فيها قطعة قطن ، والتشريح أثبت موتها باسفاكسيا كتيم النفس
من مادة مخدرة كالبنج

كيفية العمل على منع الانتقام - لا يفوت العمدة أن ينتبه أيضا الى
الجنى عليهم الذين يضررون الانتقام ممن جنى عليهم وكثيراً ما يكتمون
امماء خصوصهم فى التحقيق أصراراً منهم على الانتقام لكيلا يكون محضر
التحقيق حجة عليهم اذا ما انتقموا من خصمهم . فيجب على العمدة فى الوقت
الذى يبحث فيه عن مرتكبى الجريمة أن يراقب الجنى عليه وذويه قرباه
وأتباعه وأن ينبه المشايخ وشيوخ الخفراء وخفير الدرك الى ذلك لتضييق
فرص الانتقام على الساعين اليه

ويحسن هنا أن تثبت التبذة الآتية من التقرير الضافى الذى قدمه
حضرة الادارى الخبير محمود بك زكى الى جناب مراقب قسم الضبط بوزارة
الداخلية عام ١٩١٢ عن الطرق التى يرى اتخاذها لتقليل حوادث الاتلاف
وتحسين حالة الامن العام

« لا ينجفى أن جريمة اتلاف الزراعة أو تسميم المواشى أو الحريق كلها »
« جرائم انتقام يرتكبها جبان يخشى أن ينتقم من خصمه فى شخصه ، فيترقب »
« فرصة ويعمل ما فى وسعه مخفياً ، ويتلف الزرع فى الظلام غالباً منهزماً عدم »
« وجود خفراء الزراعة ، أو فى غفلة خفراء البلد ، حتى يخرج منها ويعود »
« اليها بدون أن يراه أحد . ولا سبيل لتحسين هذه الحالة الا بالتعليم المقرون »
« بالوعظ الدينى حتى تجرد النفس باعثاً يمنعها من الاضرار بالغير ، وان لم »

« يمكن اوصول لذلك في وقت قريب فلا أنجح من التوفيق بين المتخاصمين »
« وازالة ما في نفوسهم بطريق تداحل العمد والمشايخ أو لجان الصلح ورجال »
« الضبط بالمراكز. وقد اهتمت النظارة بهذه المسئلة وأصدرت جملة »
« منشورات وتعليمات وحتمت تحرير كشوف شهرية بنتيجة أعمال الصلح »
« ولكني أقول أن كثير أمن المراكز لا يزال ينظر لهذه المسئلة بالعين التي »
« لا يجب أن يراها بها، ففي كثير منها يبلغ الشخص بتعدي جاره على حده »
« وتماسكها معاً، وتحول عريضته على العمدة الذي يهملها بحياة المشكو في »
« حقه، ثم يعيدها المركز بعد مدة بدعوى أن النزاع مدني، وما أسهل »
« علي موظف المركز من التأشير عليها بالحفظ، وتفهم مقدمها برفع دعوى »
« مدنية، وقد يحصل أن لا تضي أيام الا وجريمة ارتكبت ممن اشتكى ولم »
« يجد منصفاً، ويستصعب الدخول في قضية مدنية ربما كانت سببا في ضياع »
« ما يملك، فيتلف زرع جاره الذي ربما بلغ، وادعى بعدم معرفته للفاعل لينتقم »
« هو أيضا، وتتكبر حوادث الانتقام بينهما، ولا يبعد أن تنتهي بواقعة »
« ضرب تفضي الموت مع أن الخلاف الاول تافه، وكان في استطاعة العمدة »
« أن ينتقل معهم لحل الواقعة، ويوفق بينهما في زمن قليل جدا، ولوالنتف »
« موظف المركز واعاد العريضة للعمدة منبها علي بالانتقال والتوفيق بينهم »
« أو انتدب عمدة من البلاد المجاورة لانتهى كل شيء، والخلاصة أن كل »
« حوادث الاتلاف مبنية على الانتقام الناشئ علي خلاف بسيط »
« ويجب علي محقق المركز أن لا يقفل محضره مقتنعا. بادعاء المجني عليه »
« أنه لا يعلم الفاعل ولا يشتبه في أحد، بل الواجب ان يدقق معه ويسأل »
« العمدة وشيخ الخفراء وشيخ حصة المبلغ، فان لم يفيدوه يتعهدون له بأخباره »
« بنتيجة بحثهم، هذا فضلا عما يتخذ من الاجراءات الادارية أيضا العمدة »
« اذا كانت العداوة معروفة ولم يسع لازاتها أو يبلغ المركز عنها »

الفصل الرابع

وجوب انتقال العمدية

الى محل الحوادث الجنائية فوراً وفائدة ذلك

يجب على العمدية أن يبادر بالانتقال الى محل وقوع الحوادث الجنائية وضبط وقائعها فوراً للأسباب الآتية :-

(١) كي يتوصل الى اثبات حقيقة الجريمة والقبض على مرتكبيها بسهولة تداركها قبل أن يتمكن المتهمون وأعدائهم من العبث بعلاماتها فيضلوا المحقق . وكذا لا يتسع معهم الوقت لتحضير طرق الدفاع الكاذبة.

(٢) امكان عمل المعاينة عن مكان الحوادث أو الأشياء أو الأشخاص الذين وقعت عليهم ؛ وحالتها وقت ارتكابها قبل أن تزول العلامات والآثار الدالة على الجرائم وفاعليها مع العناية بالمحافظة على الآثار بالكيفية التي ستوضح بالباب الرابع.

(٣) اذا اتضح من التحقيق انه قد اخفيت في بعض المنازل الاسلحة أو الآلات التي استعملت في ارتكاب الجريمة أو المسروقات التي اخذها المجرمون يمكن اجراء التفتيش فوراً قبل أن يتمكن المتهمون وأعدائهم من تهريبها في مكان قد يتعسر الاهتداء اليه ، ويمكنه بسرعة انتقاله الى محل الحادثة العمل على ضبط المسروقات بان يرسل من يتعقب السارقين ليضبطوهم بمسروقاتهم قبل تهريبها الى بلاد أو جهات بعيدة يصبح من الصعب الوصول اليها بعد ذلك.

الفصل الخامس

واجبات العمدة بشأن ضبط المجرمين وعدم التستر عليهم - أهمية ضبط الجناة بالنسبة للمجتمع الانساني - وجوب استمرار المباحث حتى بعد حفظ الدعوى - واجباته بشأن الهاربين من الاقتراع أو من تحت السلاح - واجباته بالنسبة الى المخبرين السريين .

بذل الهمة لضبط المجرمين

مراقبة أحوال الاشقياء - العمدة والمشاخيمطالبون بمعرفة سير وسلوك الاشخاص القاطنين في بلادهم . لذلك يتعين عليهم التثبت من الاشقياء والمتعودين على الاجرام ، ومراقبتهم مراقبة دقيقة ، بأن يتعرفوا الجهات التي يجتمعون فيها ، والاشخاص الذين يترددون عليهم ، والأعمال التي ينوون القيام بها (١) ثم يتخذون الاجراءات التحفظية اللازمة لمنع وقوع ما يخل بالامن العام منهم (أو على الاقل يتوصلون بما يحرقونه من المباحث الى ما يؤيد التهمة ضدّهم بعد ضبطهم وتبليغ المركز أولاً فاولاً عن ذلك ليتمكن من ابراه لازماً) .

ضبط المجرمين - يجب بذل كل ما في الوسع لضبط المجرمين وعدم التستر عليهم ، وبصفة خاصة الجناة المطلوب البحث عنهم سواء كانوا هاربين من السجن أو من الاحكام القضائية ، وتبليغ المركز بطريقة سرية بمجرد وجود أحدهم في البلدة لارسال القوة الكافية اذا استدعى الحال ذلك للمساعدة في ضبطه - ويلزم عمل ذلك بجميع الطرق الممكنة ومنها ابتكار الحيل الموصلة لضبطهم ومفاجأتهم على غير استعداد منهم ، حتى لا يتعرض حفظة الامن الى

(١) يمكن العمدة التوصل الى معرفة ما ينوونه بواسطة العيون « الجواسيس » الذين يأتونهم

الخطر وفنك المجر من بهم .

ولا يفوت العمد والمشاخ ان ضبط المجرمين من أهم واجباتهم ، ويجب عليهم أن لا يتركوا أى فرصة تسنح للقبض عليهم ، وأن لا يظهروا بالضعف أمامهم لئلا يستخفوا بهم وبسلطة الحكومة ، فيعيشوا فى الارض فسادا ، ويصبح من الصعب الوصول الى ضبطهم - مع العلم بأن الحكومة تكافىء بسخاء كل من يؤدى عملا جليلا يفيد الامن العام، كما انها تعاقب بصرامة من يهمل ذلك أو يتستر على الجناة أو يعاونهم على الهرب أو التخلص من القبض عليهم .

اهمية ضبط الجناة بالنسبة للمجتمع

الانسانى

يكون الجانى عادة جرثومة فساد بين الاهالى ودافع لقليلى الادراك منهم على ارتكاب الجرائم اقتداء به ، لذلك كان من الضرورى عزله عنهم بان يوجه العمد والمشاخ ورجال الحفظ غاية اهتمامهم فى ضبطه وتقديمه للعدالة ، لياخذ الجزاء الرادع له عما ارتكبه من الجرائم ، فان ذلك أدعى الى تهذيب اخلاقه ، فلا يعود لارتكابها مرة أخرى ، لان السجن هو المذهب الوحيد لامثال هؤلاء المجرمين ، وهو بمثابة المستشفى لهم ، فان المجرم كالمرضى بمرض وبأى يتحتم عزله عن باقى اهالى البلدة الاصحاء كي لا تنسرب العدوى اليهم كما يتحتم بقاءه فى المستشفى أو الكردون حتى ينفقه ويشفى تماما من مرضه فاذا عاد لبلده واختلط بأهله يتنمون آمنين من حصول ضرر من مخالطته ، وينطبق هذا المثل أيضا على تنقية الآفات الزراعية: حتى لا تنتقل العدوى منها الى الشجيرات التى تجاورها فتفتك بها

فالذا تيسر للجاني الفرار وتمكن من الافلات من يد العدالة وتوقيع العقاب الذى يستحقه عليه فانه يتماذى هو وغيره من الاشقياء أمثاله على ارتكاب أشنع الجرائم المهددة للأمن العام ويكون له أسوأ الاترفى قليلي الادراك وضعيفي الارادة، فيصبح الاهالى غير مطمئنين على أرواحهم وأموالهم واعراضهم ، فيختل الأمن في البلد والعكس بالعكس .
ويحسن بالاهاى أن يساعدوا العمدة والمشاخ وسائر رجال الحفظ فى ضبط المجرمين وتسهيل مهمتهم بعدم التستر عليهم أو معاونتهم فى الهروب ، فان كل هذه الاجراءات هى فى المحافظة عليهم وعلى أموالهم: فالذا أهملوا فى هذا الواجب فقد أساءوا الى أنفسهم.

وجوب استمراء المباحث حتى بعد

حفظ الدعوى

ان حفظ الدعوى بمعرفة النيابة لا يمنع من اعادة النظر فيها مرة أخرى اذا وجد ما يدعى لذلك؛ كتقديم بلاغات تقتضى اعادة النظر فيها ثانيا ، أو وجود قرائن جديدة كشهود يشهدون بصحتها أو ضبط مسروقات وغيرها ، ولذلك يجب ان يستمر العمدة والمشاخ ورجال الحفظ فى عمل المباحث حتى مع حفظ الدعوى ؛ فلا يهملون البحث عن الادلة التى من شأنها ان تعزز الادلة الاولى، بحجة صدور قرار حفظ الدعوى ، وان لا يكتفوا بذلك الى الظروف والمصادقات ، وعند التوصل الى نتيجة مفيدة فى الدعوى ، يجب المبادرة باخطار المر كز عنها لاجراء اللازم

والعمدة أو الشيخ الذى يؤدى ذلك بعناية وشهامة ، يقوم بأجل خدمة لتأييد الأمن العام فى بلده ، بتضييقه الخناق على المجرمين ، لانه بذلك يفهم الاشرار انه لا بد من الوصول الى افتصاح أمرهم وظهور خفايا أعمالهم مهما ابتكروا من

الاساليب وامعنوا في الاخفاء

وليكن في علمهم أن الجاني عند ما يعلم بحفظ الدعوى لعدم ظهور أدلة كافية قبله أو لعدم التوصل لمعرفة والاستدلال عليه، كثيرا ما يهمل الاحتراس والاحتياطات التي كان يعملها ليدفع عن نفسه الشبه ، ويخلع ثوب التنكر الذي كان منزويا تحته أثناء تحقيق جريمته ، ليكون بعيدا عن العيون التي كانت ترقبه قبل صدور قرار حفظ الدعوى ، وقد يتبعجح المجرم أحيانا ويفتخر علنا بأنه بلغ من الخدق في الاجرام مبلغا عظيما للدرجة أنه لم يعرف أمره ولم يستدل عليه حفظة الامن

ومما يؤسف له أشد الاسف ان بعض العمد والمشايخ يخشون الجناة ولا يجرون على تبليغ مركز البوايس عنهم وبذلك يكونون عرضة لاشد العقوبة مع علمهم بأن هؤلاء هم علة اختلال الامن في البلد

واجب العمدة بالنسبة الى الهاربين

من الاقتراع أو من تحت السلاح

عند ما يعلم العمدة أن احد الاشخاص شرع في أن يهرب من الاقتراع يجب عليه أن يخطر المركز حالا ويتخذ الاجراءات اللازمة لمنع من السفر خارج القطر، ويعلم الجهات التي قد يلتجئ اليها في داخل القطر ، وعليه ان يبحث عن الاشخاص المقترعين فعلا او الهاربين من تحت السلاح حتى اذا ضبطهم يرسلهم مخفورين الى المركز بعد الاخطار عنهم تلفونيا ، واذا علم بوجودهم في جهات معلومة في غير دائرة بلده أبلغ المركز عنهم لاجراء مايلزم - وليعلم أنه اذا تستر علي الهارب أو أهمل في ضبطه مع علمه بوجوده في دائرة البلدة أو بأى جهة أخرى ولم يبلغ عنه يجازى بصرامة

واجب العمدة بالنسبة الى المخبرين

عندما يعين رجال البوليس الملكى (المخبرون السريون) لضبط أحد الجانين أو الهاربين من الاحكام القضائية أو الخدمة العسكرية : يعطى لهم امر بالكتابة الى عمدة البلدة التى يظن ان الجانى موجود فيها لتقديم المساعدة اللازمة للبوليس فى ضبطه فعند حضور احدهم للبلدة ، يجب على العمدة ان يتحقق من شخصيته ، بأن يطلب منه ابراز الامر الكتابى الذى معه ؛ ويشعر المركز بطريقة سرية عنه ، للتثبت من حقيقته ، لتلاخذه احد المختالين ، ويدعى انه مخبر كى يستفيد من معاونة العمدة له ، والتأثير بذلك فى بعض الاهالى ، جريا وراء منفعة خاصة له ، كما حصل بذلك كثيرا ، ومتى ثبت له انه احد رجال البوليس الملكى ، يقدم له كل مساعدة لازمة لتسهيل أموريته . خصوصا ما يتعلق منها بضبط الجناة والهاربين .

الفصل السادس

واجب العمدة نحو الخفراء - شروط انتخاب الخفراء النظاميين -
شروط انتخاب الخفراء الخصوصيين - خفراء وابوزات الرى والطحن -
تعليمات عن الأمن العام تفهم للخفراء من وقت لآخر - مرور العمدة على دركات الخفراء ليلا - حفظ النظام والأمن العام (فى الاحتفالات ويوم السوق - وبعد انفضاضه)

واجب العمدة نحو الخفراء

يجب على العمدة ملاحظة ماسياتى بعد ضمان سير أعمال الخفراء بحاجة جيدة فى البلد :-

(١) ان يكون عدد الخفراء مطابقاً للقواعد المقررة تماما .

- (٢) ان يكون انتخابهم بالطريقة الميينة بعد
 (٣) ان يكونوا ذوى اهلية تامة فيما يختص بتأدية واجباتهم
 (٤) ملاحظة عدم اشتغالهم فى أعمال خصوصية نهارا أو تأجيرهم
 عند الاهالى وذلك للمحافظة على كرامتهم ومنعاً لاجسادهم حتى يمكنهم
 تأدية واجب الحراسة ليلا على أتم وجه

شروط انتخاب الخفراء النظاميين

بما ان الخفراء يقومون بأعمال عديدة، وذات أهمية عظمى للبلاد، وهم
 يد العمدة العاملة وبواسطتهم يمكنه العمل على استتباب الامن من جميع
 وجوهه، فعليه كى يصل الى الغرض المقصود من تعيينهم ان لا يدخل التحيز
 والمحاباة أو الشخصيات فى ذلك بل يراعى ما سيوضح بعد بشأن انتخابهم:-
 (١) أن يكون سلوكهم حميداً وسمعتهم جيدة، ومن عائلات
 طيبة، وبصفة خاصة مشايخ الخفراء ووكلاءهم حتى يجدوا عند الحاجة من
 ذويهم من يساعدهم على القيام بأموريتهم، ويكونوا موضع احترام فى نظر
 الاهالى، وليس لهم سوابق مخلة بالشرف كالسرقات أو النصب أو التزوير
 أو ما شاكل ذلك

(٢) أن يكونوا أقوياء البنية والنظر (١) معروفاً عنهم شدة البأس
 والنخوة والشهامة

(٣) أن لا يقل عمر الواحد منهم عن ٢١ سنة ولا يزيد عن ٤٥ سنة
 (٤) إعطاء الأفضلية للرجال المرفوتين من البوليس أو الجيش أو خفر
 السواحل بحيث تتوفر فيهم الثلاثة شروط المتقدمة

(١) درجة الابصار ٦ على ١٢ فى العين اليمنى و ٦ على ٢٤ فى العين اليسرى
 أو ٦ على ١٨ فى كل عين

(٥) يحسن أخذ رأى المشايخ وكبار العائلات وذوى المصالح عند انتخاب مشايخ الخفراء ووكلاتهم

شروط انتخاب الخفراء الخصوصيين

يجب على العمدة أن يتفقوا مع أصحاب المزارع عند تعيين الخفراء الخصوصيين لحراسة مزرعاتهم وحاصلاتهم ومواسيهم على أن يكونوا من الأشخاص الاقوياء البنية الذين تتوفر فيهم الاستقامة والسبر الحسن ويقومهم المركز

وعلى الملاك أن يتعهدوا بدفع اجورهم ويكون مع هؤلاء الخفراء دفتر للتأشير عليه من الدوريات عند مرورها عليهم . ويحفظ كشف الخفراء ببيان مناطقهم والتعهدات المطلوبة بالمركز الذى له حق المرور عليهم والتأكد من وجودهم وكذا مرور الدوريات عليهم

خفراء وابورات الري والطحن

ينبغي تعيين خفراء نظاميين لحراسة وابورات الري والطحن فان كان الخفير المعين على احدها غير نظامى يجب أن يقدم ضمانه من عمدة بلده أو قبيلته بحسن سيره واستقامته ، لان ذلك من ضمن العوامل المهمة التى تفيد فى المحافظة على الامن العام ومنع وقوع الحوادث وقد أشار لذلك حضرة صاحب العزة محمود بك زكى فى تقريره عن نتيجة تفقيشه على مراكزهمون بمديرية المنوفية فقال

« من البيانات المتقدمة يرى أن حوادث سنة ١٩١٢ كانت أقل بكثير »
« من سنة ١٩١١ حيث بلغ الفرق ٢٢ حادثة وقل عدد البلاد التى ارتكب »
« فيها أكثر من ثلاث حوادث بمقدار النصف تقريباً وازادت البلاد الخالية »

« من حوادث الائتلاف ٤ وهي نتيجة حسنة جدا تدل على نقطة موظفي هذا »
 « المركز وخصوصا مأموره — وقد درست الطريقة المتبعة في هذا المركز »
 « للمحافظة على الأمن العام ولمنع حوادث الائتلاف، فعلمت من المأمور انه »
 « اهتم عقب وصوله لهذا المركز بخصر خفراء وابورات الري وهم من العربان »
 « غالباً يعيشون في خيوشهم المنصوبة بجوار الوابور، ويدينهم كثير من ذوي »
 « السوابق والسمعة الرديئة، ومحل اقامتهم مأوى لكل مارق، وحرز، أمين »
 « لاختفاء المسروقات، ثم استحضروهم وكشف عن سوابقهم بعد عمل اوراق »
 « فيدش ارسليها لـ لم تحقيق الشخصية، وسعى في التخلص ممن علم بسوء سلوكه »
 « واتفق مع أصحاب الوابورات على تعيين خفراء بضمانة العمدة من أهالي »
 « البلاد التي بأراضيها الوابورات، أما الباقون ممن حسنت الشهادة في حقهم »
 « فابقاهم يخفرون، واشترط في وضع خيوشهم ان تكون بجوار مساكن البلد »
 « التابع له الوابور، ويوجد الخفير للخفارة بسلاحه فقط »

تعليمات عن الأمن العام

تفهم للخفراء من وقت لا آخر

على العمدة، أو من ينوب عنه، أن يفهم الخفراء التعليمات الآتية
 من وقت لا آخر ويتأكد دائماً من أنهم على المام بها : —
 (١) شدة التيقظ طول مدة الليل، وعدم التغيب عن دركاتهم، أو
 الإهمال في واجباتهم، وضبط كل من يجدونه حاملاً أسلحة أو ملابس أو
 حاصلات أو يقود مواشى أو خلافه إذا اشتبهوا فيه بأن كان غير معروف
 لديهم أو ظهرت عليه علامات الاضطراب عند توجيه الأسئلة اليه
 بشأن ما يحمله والجهة المتوجه اليها أو كان مشبوهاً أو مراقباً ويقدمونه الى
 شيخ الخفراء ليعرض أمره على العمدة ليتحرى عنه ويكشف حقيقة أمره

ويرسله ببلاء مع المضبوطات الى المركز.

(٢) عدم سد أفواه البنادق أو تعميمها أو إطلاقها بدون داع لان ذلك موجب للخطر .

(٣) أن يكثر من المرور على دركاتهم من الداخل والخارج وبصفة خاصة في النقط الخيفة وفي الليالي المظلمة وأن لا يرفعوا أصواتهم ويصيحوا بمناداة مزعجة لا لزوم لها .

(٤) أن لا يتلها عن دركاتهم وحراستها بالجلوس في مجتمع أو على قهوة أو داخل بيت أو دكان أو ماشابه ذلك نثلا يتعرضوا للمقاب الشديد (٥) اذا سمعوا استغاثة داخل سكن أو خارجه أو نبح كلاب يبادرون بالذهاب نحوه ويقدمون لالها الى كل مساعدة لازمة وبممكنة ويبلغون رؤساءهم عما يرونه في الحال .

(٦) اذا رأوا الصوصاً عليهم أن يبدلوا كل ما في وسعهم لألقاء القبض عليهم ومنعهم من الفرار أو تم ييب المسروقت وأن يستعملوا اسلحتهم ضدهم في الاحوال القانونية .

(٧) ينتشرون في الصباح وقبل الغروب على الطرق والمنافذ لتأمينها ومنع اعتداء اللصوص على الالها الى عند خروج واشيهم في الصباح وعودتهم بها في الغروب .

(٨) ملاحظة إيقاف حركة المعادى ليلا ولما كد من ذلك ومن ان اللصوص لا يستعملونها لأغراضهم الشريرة يجب ان ترتو السفن بجوار البلد أو العزبة التابعة لها تحت حراسة خفير الدرك الذي يكون مسئولاً عنها وعلى شيخ الخفراء ان يمنع المراكب التجارية من الرسو ليلا بعيداً عن البلد بل يجب أن ترسو في الموارد المقررة ، لتكون تحت حراسة رجال الحفظ ، ويجب أن تر بطا السفن وباقي المراكب بسلسلة (جنزير) لها قفل ويسلم

مفتاحه شيخ الخفراء مدة الليل .

(٩) ان يسرع كل من يوجد عنده حادث في دركه بتبليغ شيخ الخفراء أو شيخ النوبة عنه بدون تأخير وهذا يبلغ العمدة في الحال لاجراء مايلزم.

مرور العمدة على دركات الخفراء ليلا

على العمدة ان يمر في بعض الليالى وفي أوقات مختلفة بالبلد ليلا ليتفقد حالة الأمن ويتأكد من تيقظ شيخ النوبة وشيخ الخفراء والخفراء ووجودهم في دركاتهم وحسن قيامهم بواجباتهم

حفظ النظام والأمن العام في الاحتفالات

يجب على العمدة ان يحفظ النظام والأمن العام في الأفراح والولائم والأعياد وما شاكلها من الاحتفالات التي تقام في بلده بأن يكلف شيخ الخفراء بتعيين الخفراء اللازمين لذلك تحت مسئوليتهم وملاحظة منع اطلاق الأعيرة النارية في الأفراح ومنع المشاجرات مع المحافظة على المجتمعين.

حفظ النظام والأمن يوم السوق

(١) يجب على شيخ الخفراء ان يوجد في السوق طول مدة اجتماعه ومعه العدد اللازم من الخفراء لحفظ النظام ومن واجباته ان يمنع كل شخص من تعاطي حرفة الجزارة بدون رخصة قانونية ، وان لا يسمح للجزارين باستعمال أى مكان غير مرخص به من مصلحة الصحة العمومية ، ويجب على العمدة مراقبة المواشى التي يأتى بها الجزارون من الاسواق لذبحها ، وفي حالة اشتباهه في مصدر تملك الماشية يجب ان يتحقق منها باطلاعه على أوراق المبيعات الخاصة بها والتأشير على هذه الأوراق بما يفيد مشاهدته الماشية

المباغة حتى لا تستعمل نفس الورقة لماشية أخرى يصح ان تشابه الأولى في أوصافها .

(٢) ملاحظة وجود دفاتر لدى الصياغ يقيدون فيها ما يشترونه وما يبيعونه من المصاغ ، ويثبتون فيها اسماء الأشخاص الذين يشترون ويبيعون وإذا كانوا غير معروفين لديهم شخصياً يكلفون البائعين باستحضار من يضمنونهم

(٣) ضبط الموازين والمكاييل المزيفة والجواهر السامة والمخدرات الممنوعة والمأكولات الفاسدة والأسلحة النارية كالبنادق والطبنجات والاسلحة البيضاء (١)

(٤) توجيه الاتفات الى الاشخاص السيئ السلوك الذين يوجدون في السوق للنشل أو النصب أو خلافه وبصفة خاصة المراقبين والمشتبه فيهم والمتشردين

(٥) في حالة حصول نزاع بشأن ملكية إحدى المواشي أو غيرها يجب على شيخ الخفراء أن يحضر الخصام أمام العمدة مع اشياء الحاصل بشأنه النزاع لا تجراء ما يلزم افضه ومساعدة الاشخاص الذين يستعرفون على مواشي أو اشياء مسروقة منهم

(٦) مساعدة رجال الحكومة في تنفيذ أمورياتهم كالاطباء البيطريين

وغيرهم

(١) كالسيوف والشيش (ماعدا المستعملة منها للكساوي الرسمية أو المبارزة) والسونيكات والخناجر والرماح ونصال الرماح وعصى الشيش والحثت (قضيب مدبب من الحديد يوضع بأطراف العصي) وملكمة جديد (بونه حديد) والسكاكين التي لا يسوغ أحرارها أو حملها مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرف وأما الاسلحة المينة بالمادة ٢٨ من القانون الجديد نمرة ٢٤ الخاص بالمشتبه فيهم والمتشردين والمراقبين الصادر في سنة ١٩٢٣ فلا يعمل بها الا في الاحوال الخاصة بها

(٧) ملاحظة حركة انتهاء السوق حسب المواعيد المقررة قانوناً وذلك بمعرفة شيخ الخفراء والخفراء المعيّنين معه.

حفظ الأمن العام بعد انقضاء السوق

يجب على العمدة بعد انقضاء السوق أن يلاحظ أن شيخ الخفراء يعين العدد اللازم من الطوافة بصفة دورية للمرور على الطرق العمومية التي يسلكها العائدون من السوق بمواشيهم وبضائعهم إلى بلادهم. وذلك لمنع تعدى اللصوص عليهم حتى يتأكدوا من أنهم وصلوا إلى مأماتهم (١) ولا يسمح لأحد منهم بالمرور ببضاعته بعد الغروب بل يبقى بالبلد تحت حراسة رجال الحفظ إلى الصباح ، ولا مانع من اتصافهم بالمبيت في محل السوق ليلة إدارته تحت ملاحظة أحد الخفراء الذي يعينه العمدة لذلك مع اثباته بدقتر أحوال البلد ، وكذا يتعين هذا الواجب على عمد البلاد التي ينفع أهلها من السوق فعليه أن يخرجوا في الصباح خفراء لحراسة الطرق في زمام بلادهم وأن لا يعود هؤلاء الخفراء إلا بعد انقضاء السوق وعودة لاهالي.

ملحوظة . إذا حصلت حادثة لأحد من التجار أو العائدين من السوق بعد الغروب في الطريق فجميع عمد ومشايخ الخفراء وخفراء البلاد والعرب التي مر عليها يكونون عرضة المسؤولية الشديدة نظير تقصيرهم في تنفيذ التعليمات المتقدمة

(١) ويتبع أيضاً هذا النظام عندما تكون المواشي مربوطة في الغيطان ولا سبيل وقت البرسيم (مدة الربيع) تنثر الدورية الطوافة المدينة من الخفراء قبل الغروب وبعدة ساعة أو ساعتين على الطرق التي يعود منها السكان قائدين المواشي إلى البلد لحين وصولهم إلى مأماتهم

الفصل السابع

ضرورة ايجاد عمل للاشخاص العاطلين

كثيرا ما ترتكب الجرائم بسبب ضيق ذات اليد عن اكتساب القوت الضروري، فاذا سهلت وسائط التعيش والارتزاق انعدم أوقل وجود المتشردين وتلاشى الجرائم التي ترتكب بدافع الفقر والحاجة، فاذا حمل الجوع شخصا على أن يسرق رغيفا مثلاً أو حمله العرى على أن يختلس ثوباً يستتر به ويدفع عنه الحر والبرد فإن الانسانية تحمل القضاة عند محاكمة الجاني على الرأفة بحاله ولرفق به مادام انه لم يرتكب الجريمة بباعث الطمع أو الانتقام أو الميل الى الاجرام، لان الباعث على ارتكاب السرقة يؤثر في تقدير العقاب فتارة يكون سببا في تلطيف العقوبة كما يكون سببا في تشديدها - فيجب على العمدة أن يمد للعاطلين يد المساعدة والتعصيد بأيجاد اعمال برتزقون منها بطرق مشروعة سواء في الزراعة أو الصناعة أو التجارة أو المقاولات وغير ذلك مما يضمن لهم حياة شريفة حتى لا تدفعهم الفاقة الى ارتكاب الجرائم

قانون المتشردين والمبشوهين والمراقبين

تنبيه

لما كانت بعض مواد القانون الجديد الصادر بشأن المتشردين والمبشوهين فيهم والمراقبين غامضة بعض النحوض، حتى أفضى ذلك الى شكوى كثيرين من دوائر البوليس والتماسهم من وزارة الداخلية تفسير بعض مواده، وهي طلبت منهم ملحوظاتهم عليه، فقد بذلت قصارى جهدى في توضيح

ماغض منها ، وترتيب الموضوعات المرتبط بعضها ببعض ، وقسمت هذا القانون الى ثلاث فصول ، الاول - في المتشردين ، والثاني - في المشتبه فيهم ، والثالث في المراقبين ، وألحقت بكل فصل الاجراءات العملية التي تناسبه وذلك لتعم فائدته ويسهل فهمه على المطلعين عليه ،

وقد عرضته على حضرتي العالمين الفاضلين محمد بك عثمان مدرس قانون العقوبات الاهلي بمدرسة البوليس والادارة ، ومحمود بك شوكت مفتش بادارة الأمن العام ومندوب وزارة الداخلية في لجنة التشريع ، فتفضلا بمراجعته : فجاء بحمد الله وافيا بالغرض المقصود .

الفصل الثامن

تعريف المتشرد - انذاره من البوليس - مراقبة المتشرد المنذر - ثبات حالة التشرد أمام المحكمة - متى يبطل مفعول الانذار - تفنيش المتشرد المنذر - ما يترتب على ارتكاب المتشرد المنذر

المتشرد

عرفت المادة الاولى من القانون نمرة ٢٤ الصادر في ٢٩ ي. به سنة ١٩٢٣ أن الشخص يعتبر متشردا اذا انطبقت عليه احدى الحالات الآتية :-

- ١ - من لم تكن له وسيلة مشروعة للعيش (١) ،
- ٢ - من يسعى في كسب عيشه بتعاطي أعمال القمار أو التنجيم في الطرق . أو المحال العمومية أو في أى محل آخر يكون مـرضاً لنظر الجمهور ،
- ٣ - قوادو النساء العموميات ؛
- ٤ - الاشخاص الاصحاء القادرون على العمل الذين يتعاطون الشحاذة

في الطرق العمومية ،

(١) كالمحترفين باللواد سواء كانوا قوادين أو مقودين أو كالمشتغلين ببيع صور أو رسوم تمثل مناظر مخلة بالاداب العامة للجمهور

٥ - من حكم عليه اكثر من مرتين بسبب تخريض الاطفال على التسول في الطرق أو المحال العمومية وكان قد مضى على الحكم الاخير أقل من سنة ،

٦ - الفجر (١) الذين يجوبون البلاد دون أن يكون لهم موطن ثابت أو أن يثبتوا أنهم يحترفون مهنة أو صناعة مشروعة ،

٧ - من يقضى الليل عادة في الطرق أو الميادين العمومية في المدن أو البنادر ولا يثبت أن له مسكنا .

ملحوظة - لا تسرى احكام هذا القانون على النساء ولا على الاطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة كاملة (مادة ٣١)

انذار البوليس للمتشردين

إذا علم العمدة أو شيخ البلد أو شيخ الحارة بمتشرد في دائرة بلده أو حصته استدعاه وأرسله إلى مركز البوليس ، ليتحرى عنه (٢) حتى إذا ثبت انطباق احدي حالات انتشارد عليه ، يعمل له البوليس ورقة تشبيه وورقتنا فيش خضر او ان ترسل قلم تحقيق الشخصية (٣) لمعرفة ما اذا كان قد سبق

(١) الغرض من هذه الفقرة هو الجاء الفجر الي الاستقرار في جهة واحدة والاكتساب بالوسائل المشروعة . راجع الفصل الحادي عشر من هذا الباب في تعريف الفجر وكيفية مراقبتهم

(٢) التحري مرغوب فيه لانه يؤدي لمعرفة الحقيقة ، ويجعل إجراءات البوليس اقرب الي الصواب ، وفيه أيضا ضمان للشخص حيث يعطيه الفرصة الكافية للدفاع عن نفسه ، فضلا عن كونه يدفع عن البوليس المسؤولية ويقوي حجته اذا عارض المنذر في الانذار

(٣) يتفق ان مباحث قلم تحقيق الشخصية تسفر عن أن الشخص الجاري التحري عنه هو اما : -

- | | |
|---|-----------------------|
| ا | هارب من وجه القضاء : |
| ب | أو هارب من السجن : |
| ج | أو هارب من المراقبة : |
- يرسل للنيابة لاجراء اللازم بمعرفةتها
يرسل لسلطة البوليس الهارب منها ،
وحيثئذ تكون النتيجة ضبط شخص مطلوب القبض عليه .

انذاره في ظرف ثلاث سنوات أم لا (١)

وإذا اتضح أن للشخص محل إقامة ثابتاً ولا خوف من هروبه يتضمن عليه من معتمد الحين الفصل في موضوعه ؛ والا فيعرض أمره على النيابة بطلب حبسه احتياطياً،

(١) فإن كان لم يسبق انذاره يعط له انذاراً صريحاً بأن يغير في مدى عشرين يوماً أحوال معيشتة التي تنافي القانون بحيث لا يكون متصفاً بالتشرد والا قدم للمحاكمة ، وفي هذه الحالة يأمر البوليس بملاحظته في المدة المذكورة حتى إذا انقضت هذه المدة وبقي على حالته الأولى يضبط ويعمل له محضر جنحة تشرد ليعاقب تطبيقاً للمادة السادسة من هذا القانون ،

(٢) وإن اتضح أنه كان قد أُنذر في المدة المذكورة « خلال الثلاث سنوات » يقدم بمحضر التحري الذي تحرر له في مبدأ الأمر المحكمة الجزئية بعد قيد هذا المحضر جنحة تشرد ليعاقب تطبيقاً للمادة السادسة كما تقدم ،

وإذا عارض الشخص بأنه ليس في حالة تشرد وطلب أن يقدم بينات جديده على صحة معارضته جمع البوليس الأدلة المذكورة وقرراستبقاء الانذار أو العدول عنه تبعاً للنتيجة التي يصل إليها ،

ويجوز لمن يفترض فيه التشرد أن يطعن في قرار البوليس أمام النيابة وهي تعمل تحقيقاً عند اللزوم ولها تأييد الانذار الصادر من البوليس أو العاؤه (راجع المادة ٣ من الباب الثاني من هذا القانون)

(١) يلغى القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالتشرد ، والا مر العالي الصادر في ٢ ربيع الأول سنة ١٣١٨ (٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠) بتعديل النظام الخاص بمراقبة البوليس المعدل بمقتضى القانون نمرة ١٦ لسنة ١٩٠٩ ، والقانون نمرة ١٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بوضع بعض اشخاص تحت مراقبة البوليس ، وكذلك يلغى كل ما كان مخالفاً لهذا القانون من الاحكام (مادة ٣٣)

وهذا الانذار يرسل الى الشخص الذى يفترض فيه التشرّد من مأمور القسم او المركز او من نائب كل منهما فى حالة غياب احدهما فى الجهة التى يقيم فيها ذلك الشخص أو الجهة التى يوجد بها اذا لم يكن له مقر ثابت، ومن المستحسن استدعاء الشخص وتسليمه الانذار واعلانه بضرورة تغيير حالة تشرده فى خلال عشرين يوما والا قدم للمحاكمة،

ويحذر محضر عن الانذار أو عن معارضة من يفترض فيه التشرّد أو عن الاسباب التى دعت البوليس الى عدم الأخذ بتلك المعارضة، ويكون فى كل مكتب بوليس سجل يقيّد فيه أسماء من يرسل اليهم الانذار (راجع المادة ٤) ويجوز دائما اكراه من يفترض فيه التشرّد على الحضور الى مركز البوليس لاستلام الانذار (راجع المادة ٥)

مراقبة المتشرّد المندّر

على العمدة والمشايخ مراقبة المتشرّد فى المدة المذكورة فان لم ينفذ شروط الانذار، فى مدى ٢٠ يوما فليس له العمدة الى المركز ببلاغ يثبت فيه ذلك ثم يوقع هو وشيخان من القرية على الشهادة التى ستوضح فيما يلى، وذلك كي يجرّر له البوليس محضر تشرّد توصلا لمحاكمته فاذا صدر الحكم عليه بالمراقبة تنفذ التعليمات الخاصة بموضوعها وتنوضحها بالتفصيل فى الفصل العاشر من هذا الباب.

اثبات حالة التشرّد امام المحكمة

يكون اثبات حالة التشرّد امام محكمة الجنج بشهادة يوقع عليها فى القرى والبتادر من العمدة وشيخين من القرية أو البندر ومن المأمور أو من يقوم مقامه، وفى المدن من شيخ الحارة وشيخ القسم ومن المأمور

وتعتبر هذه الشهادة حجة أمام المحاكم الى ان يثبت عكس ما فيها (راجع المادة ٧)

متى يبطل مفعول انذار المتشرد
يبطل مفعول انذار المتشرد اذا مضى عليه ثلاث سنوات ولم تنطبق عليه احدى حالات التشرد في خلالها (راجع الفقرة الاولى من المادة ٦)

تفتيش المتشرد المُنذر
تطبق احكام المادة الثالثة والعشرين من قانون تحقيق الجنايات الاهلى (١) على الاشخاص الذين صدر اليهم انذار البوليس (الفقرة الثالثة من المادة ٢٩)

ما يترتب على ارتكاب المتشرد المُنذر
عند وجود قرائن قوية تدل على ارتكاب أحد المتشردين الذين صدر اليهم انذار البوليس بجنحة ما أو على شروعه في ارتكابها ، يخول للبوليس والنيابة قبل المتهمين السلطة المنصوص عليها في المادتين ١٥ و ٣٦ ، من قانون تحقيق الجنايات الاهلى (٢) ، ولو في غير الاحوال والشروط المنصوص عليهم

(١) نصت المادة ٢٣ ت ٠ ج على انه يجوز لماموري الضبطية القضائية ولو في غير حالة التلبس أن يفتشوا منازل الاشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس اذا وجدت أوجه قوية تدعو الى الاشتباه في انهم ارتكبوا جنابة أو جنحة ، ولا يجب اجراء هذا التفتيش الا بحضور عمدة البلدة وأحد مشايخها أو بوجود الشيخ القائم بالاعمال في حال تغيب العمدة وشيخ اخر ، وفي المدن يجب أن يكون التفتيش بحضور شيخ القسم وشاهد واذا تحققت الشبهة على المتهمين جاز القبض عليهم وتسليمهم للنيابة

(٢) نصت المادة ١٥ ت . ج على انه اذا شوهد الجاني متلبسا بالجناية أو وجدت قرائن أحوال تدل على وقوع الجناية منه أو على الشروع في ارتكابها أو على وقوع

فيهما (راجع المادة ٢٩)

وكل حكم يصدر بالادانة لجنحة ماضد متشرد ممن صدر اليهم اذار
البوليس يكون واجب التنفيذ من وقت النطق به رغم استئنافه (راجع
المادة ٣٠)

الفصل التاسع

تعريف المشتبه فيهم - الاجراءات التي تتبع فحوم - احكام مراقبتهم
ما يتبع عند تغيب شخص مشتبه فيه - كيفية ملاحظة الاشخاص المشتبه
فيهم بعد اذارهم - ما يتبع عند انتقال المشتبه فيهم من محل اقامتهم الى
محل آخر.

جنحة سرقة أو نصب أو تمد شديد أو اذا لم يكن للتمهم محل معين معروف بالقطر
المصري ، يجوز للمأمور الضبطية القضائية أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي
توجد دلائل قوية على اتهامه ، وبعد سماع أقواله أن لم يات بما يبرئه يرسله في ظرف
أربع وعشرين ساعة الى المحكمة التي من خصائصها ذلك ، ليكون تحت تصرف النيابة
العمومية ، وتشرع النيابة في استجوابه في ظرف أربع وعشرين ساعة.

ونصت المادة ٣٦ ت. ج على أنه يجوز للنيابة متى كانت الواقعة مما هو منصوص
عليه في المادة ٣٥ ت. ج (جنابة أو جنحة معاقبا عليها بالحبس) وكانت القرائن كافية
أن تصدر أمراً بحبس المتهم في الاحوال الاتية :-

- (١) اذا كان المتهم سلم الى النيابة العمومية وهو مقبوض عليه بمعرفة أحد مأموري
الضبطية القضائية عملاً بالمادة ١٥ ت. ج الموضحة أعلاه
- (٢) اذا لم يحضر المتهم بالرغم عن تكليفه بالحضور
- (٣) اذا كانت الواقعة جنابة أو جنحة جائزاً أن يحكم من أجلها بالحبس مدة سنتين
علي الأقل أو كانت جنحة من الجنح المنصوص عليها في المواد ٨٨ و ٢٠ و ٤٨ و ١٦٢ و ١٩٢ و ٢٤٠ و ٢٤٩ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣١٠ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ ق. ع .

ولا يجوز للنيابة في الأحوال الأخرى أن تصدر أمراً بحبس المتهم الا بعد الاذن
بذلك وكتابة من القاضي الجزئي ، ويجب ان يستجوب المتهم في ميعاد الاربع والعشرين
ساعة التالية لتنفيذ الأمر بالحبس عليه .

تعريف المشتبه فيهم

نصت المادة الثانية من القانون نمرة ٢٤ الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٣ أنه يجوز ان يعد من المشتبه فيهم . -

(١) - الاشخاص المحكوم عليهم للقتل عمداً والذين حكم عليهم أكثر من مرة واحدة لارتكاب جريمة من الجرائم الآتى بيانها او شروع في احدى تلك الجرائم وهى : التهديد المنصوص عليه في الفقرتين الاولى والثانية من المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات الاهلى (١) ، وخطف الاشخاص ، والحرق عمداً وتعطيل وسائل المواصلات ، والسرقه ، والنصب ، وتزييف النقود ، واتلاف المزروعات ، واعدام المواشى ، وانتهاك حرمة المساكن ، بقصد ارتكاب جريمة ما الا اذا كان قد مضى خمس سنين على اقضاء آخر عقوبة او كانت تلك العقوبة قد سقطت بالتقادم ،

(٢) - من تولت النيابة أكثر من مرة عمل تحقيق ضدهم او اقامة الدعوى عليهم لجريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة السابقة او شروع في احدى تلك الجرائم ولكن بسبب عدم كفاية الادلة حفظت القضية او صدر قرار بأن لاوجه لاقامتها أو حكم فيها بالبراءة الا اذا كان قد مضى خمس سنين على حفظ القضية أو اصدار القرار بأن لاوجه لاقامتها أو الحكم فيها بالبراءة أو كانت الدعوى العمومية قد سقطت بالتقادم

(١) نصت المادة ٢٨٤ ع . ٠ على أن كل من هدد غيره كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال يعاقب عليها بالقتل أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بأفشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف وكان التهديد مصحوباً بطلب أو بتكليف بأمر يعاقب بالسجن ، ويعاقب بالحبس اذا لم يكن التهديد مصحوباً بطلب أو بتكليف بأمر ، وكل من هدد غيره شفها بواسطة شخص آخر يمثل ما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين سواء كان التهديد مصحوباً بتكليف بأمر أم لا ، ويعاقب على التهديد كتابة بالتعدي أو الايذاء الذي لايلزم درجة الجسامة المتقدمة بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر أو بغرامة لا تزيد على ٢٠ جنيه مصرياً .

(٣) - من صدر عليهم مرة واحدة حكم بما نص عليه في الفقرة الاولى من هذه المادة وكانوا مرة واحدة ايضا محلا لتحقيق أو لدعوى مما نص عليه في الفقرة الثانية الا اذا أمكنهم الانتفاع بالمواعيد المنصوص عليها في تنك القرتين،

(٤) - من يوجدون أكثر من مرة واحدة بين غروب الشمس وبين شروقها جائسين او مخبئين في جوار قرية أو عزبة أو ضاحية أو أي مكان آخر يدعو الى الشبهة ومن غير ان يكون لوجودهم سبب ما،

(٥) - من اشتهر عنهم لاسباب جدية الاعتیاد على الاعتداء على النفس او على المال او الاعتیاد على التهديد بالاعتداء على النفس او على المال او الاعتیاد على الاشتغال كوسطاء لأعادة الاشخاص المخطوفين او الاشياء المسروقة،

(٦) - من اعتادوا الاتجار بطريقة غير مشروعة بالمواد السامة او بالمغيبات كالخشيش والافيون والدائرة والكوكايين وغير ذلك .

ملحوظة - لا تسرى احكام هذا القانون على النساء ولا على الاطفال.

الذين تقل اعمارهم عن خمس عشرة سنة كاملة. (مادة ٣١)

الاجراءات التي تتبع نحو المشتبه فيه

متى وجد العمدة أو أحد المشايخ أو شيخ الخفراء أو الخفراء شخصا مشتبها فيه وثبت أنه ممن نصت عليهم المادة السابقة استدعاه العمدة وأرسله الى المركز ببلاغ يوضح فيه الاسباب التي دعت الى هذا الاشتباه ، ومتى ثبت للمركز ذلك اندره بالكيفية السابق ايضاها في اصدار المتشردين بالفصل الثامن (راجع المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٨)

ويندر البوليس الشخص المشتبه فيه بأن يسلك سلوكا مستقيما بحيث

يجتنب كل عمل من شأنه تأييد ما يقوم حوله من الظنون (راجع المادة ٨)
هذا واذا حدث بعد اصدار البوليس أن حكم مرة أخرى بالادانة على
الشخص المشتبه فيه أو قدم ضده بلاغ جديد عن ارتكابه جريمة من الجرائم
المنصوص عليها في الفقرتين الاولى والثانية من المادة الثانية (السابق ذكرها)
أو عن شروعه في ارتكاب احدى تلك الجرائم ، أو اذا وجد مرة أخرى
في الاحوال المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة المذكورة ، أو اذا
كان لدى البوليس من الاسباب القوية ما يؤيد شبهته فيه وفي أعماله الجنائية
يطلب تطبيق المراقبة الخاصة عليه طبقاً لأحكام الباب الثالث في مراقبة
البوليس من هذا القانون الذي سيوضح في الفصل التالي (راجع المادة ٩)

الاجراءات التي تتبع عند تغييب شخص

مشتبه فيه

اذا تغييب احد المشبوهين ليلاً عن منزله وجب على العمدة أن يتحرى
عن محل التغييب فيه وينبه على المشايخ وشيوخ الخفراء والخفراء بترقب
حضوره وبمجرد وجوده يسأله العمدة عن سبب تغييبه فإذا لم يقتنع بإجابته
أبلغ الامر الى المركز لاجراء اللازم ، واذا وجد معه بعد عودته أشياء
مشتبه فيها لم يمكنه اعطاء ايضاح كاف عنها وجب ضبطها وارسالها للمركز
ببلاغ يوضح فيه جميع المعلومات الخاصة بها وذلك قبل أن يتمكن من
اخفاؤها .

حصر الاشخاص المشتبه فيهم

يجب على سلطات البوليس حصر أسماء الاشخاص المشتبه فيهم في
سجل خاص يبين فيه : اسم الشخص المراد ملاحظته ، ولقبه ، والعلامات
اللميزة له ، وصناعته ، ومحل اقامته ، وأسباب الاشتباه فيه ، وذلك للرجوع

إليه عند اللزوم، وإنكليف رجال الحفظ المختصين بملاحظة سلوكهم، وتبليغ سلطة البوليس عنهم أولا فأولا لاتخاذ اللازم ضدهم.

كيفية ملاحظة الأشخاص المشتبه فيهم

بعد انذارهم

قضت الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون أن البوليس ينذر كل شخص ثبت أنه مشتبه فيه بأن يسلك سلوكا مستقيما بحيث يتجنب كل عمل من شأنه تأييد مايقوم حوله من الظنون، كما أن المادة التاسعة قضت بأنه اذا عاد المشتبه فيه الى سيرته الاولى يطلب البوليس تطبيق أحكام المراقبة عليه — فيجب على العمدة في هذه الفترة أن يراقب سير وسلوك المشتبه فيهم الموضحة أمماؤهم بالكشف الوارد من المركز : ويكون دائما على علم تام بحركاتهم وكيفية تعيشهم مع عدم مضايقتهم أو التعرض لهم في أعمالهم الخصوصية المشروعة، وأن يفهم الخفاء ذلك أيضا، وليبلغ المركز أولا فأولا بكل مايقف عليه من أحوالهم لاتخاذ الاجراءات القانونية ضدهم.

مايتبع عند انتقال المشتبه فيهم

من محل إقامتهم الى محل آخر

متى علم العمدة بانتقال أحد المشتبه فيهم — ممن لم يحكم عليه بالمراقبة لاقامته في جهة أخرى وجب عليه تبليغ المركز بذلك فوراً كي يخطر مأمور مركز تلك الجهة ليتخذ الطرق اللازمة نحو ملاحظة سير وسلوك هذا الشخص حين وصوله ومدة اقامته في دائرة مركزه.

تفتيش المشتبه فيهم المنذر

تطبق احكام المادة الثالثة والعشرين من قانون تحقيق الجنايات الاهلى (١)

(١) انظر نص المادة المذكورة بالهامش بالفصل المتقدم

على الاشخاص الذين صدر اليهم اذار البوليس. (راجع الفقرة الثالثة من المادة ٢٩)

ما يترتب على ارتكاب المشتبه فيه المنذر

عند وجود قرائن قوية على ارتكاب أحد المشتبه فيهم الذين صدر اليهم اذار البوليس لجنحة ما أو على شروعه في ارتكابها ، يخول البوليس والنيابة قبل المتهمين السلطة المنصوص عليها في المادتين ١٥ و ٣٦ من قانون تحقيق الجنايات الاهلى (١) ولو في غير الاحوال والشروط المنصوص عليها فيها (راجع المادة ٢٩)

وكل حكم يصدر بالادانة لجنحة ما ضد مشتبه فيه ممن صدر اليهم اذار البوليس يكون واجب التنفيذ من وقت النطق به رغم استئنافه (راجع المادة ٣٠)

الفصل العاشر

٠ متى يخضع الشخص لنظام المراقبة - جهة صدور قرار المراقبة - أحكام المراقب - واجبات البوليس نحو المراقب - واجبات الشخص المراقب - واجبات العمدة نحو المراقب - تحديد مدة المراقبة - أحوال نقل المراقب - أحوال القبض على المراقب - ما يترتب على مخالفة أو ارتكاب المراقب - أحكام القانون الجديد - الاعفاء من المراقبة - الاجراءات التي تتبع عند غياب المراقب - ما يتبع نحو المراقبين والمشتبه فيهم عند حصول حادثة جنائية - متى يفتش منزل المراقب - طريقة تقويم سير المراقبين والمشتبه فيهم .

(١) انظر نص المادتين ١٥ و ٣٦ ت ٠ ج بالهامش بالفصل المتقدم

متى يخضع الشخص لنظام المراقبة

نصت المادة ١٠ من القانون نمرة ٢٤ الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٣ على أن الشخص يكون خاضعا لنظام مراقبة البوليس في إحدى الاحوال الآتية

- ١ - من وضع تحت مراقبة البوليس عند انقضاء مدة العقوبة الاصلية الصادرة عليه بالاشغال الشاقة أو السجن أو الحبس،
 - ٢ - من أعفي اعفاء مقيدا بشرط من عقوبة بالاشغال الشاقة أو السجن أو الحبس ووضع تحت مراقبة البوليس أثناء المدة الباقية من عقوبته ،
 - ٣ - من وضع تحت مراقبة البوليس باعتباره مشتبها فيه،
 - ٤ - من وضع تحت مراقبة البوليس باعتباره متشردا ،
- ملحوظة - لا تسرى احكام هذا القانون على النساء ولا على الاطفال الذين تقل اعمارهم عن خمس عشرة سنة كاملة (مادة ٣١)

جهة صدور قرار المراقبة

نصت المادة ١١ من هذا القانون على أنه يصدر القرار بوضع شخص تحت مراقبة البوليس في إحدى الاحوال الآتية -

- (١) فيما يتعلق بالاشخاص الوارد ذكرهم في الفقرة الاولى من المادة السابقة من المحكمة التي حكمت بالعقوبة ويستثنى من ذلك محاكم المراكز فانها لا تحكم في أية حال بمراقبة البوليس ،
 - (٢) فيما يتعلق بالاشخاص الوارد ذكرهم في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة السابقة من المحكمة الجزئية ،
 - (٣) فيما يتعلق بالاشخاص الوارد ذكرهم في الفقرة الثانية من المادة
- لمذكورة من وزير الداخلية بناء على اقتراح مفتش عموم "سجون" .

احكام المراقب

كل من يوضع تحت مراقبة البوليس عند انقضاء مدة عقوبة صادرة عليه بالاشغال الشاقة أو السجن أو الحبس أو على أترافائه أعفاء مقبدا بشرط ويحال عند بدء مدة المراقبة الى سلطة البوليس في الجهة التي كان معتقلا فيها ، فعليه أن يبين لتلك السلطة الجهة التي بنوى اتخاذها محلا لاقامته ، فان لم يفعل يعين محل اقامته بأمر من وزارة الداخلية

ولوزير الداخلية أن يعين محل اقامته في أى جهة بدون أخذ رأيه ولو خارجة عن دائرة المحافظة أو المديرية التي ارتكبت فيها الجريمة المحكوم عليه بسببها ، وعلى أية حال يمنع المراقب من الاقامة في العزب (راجع المادة ١٢)

ومتى تمين محل اقامة المراقب فعلى سلطة البوليس في الجهة التي كان معتقلا فيها أن توصله اليه مخفورا ، او ان تسلمه ورقة طريق تبيح له التوجه اليه في زمن معين ،

وعند وصوله يقدم أو يتقدم من نفسه في الحال الى مكتب بوليس المركز أو القسم تقيد اسمه ، فاذا هرب أو امتنع عن تقديم نفسه في الموعد المحدد في ورقة الطريق ، حكم عليه بالعقوبات المقررة لمن يخالف الاحكام الخاصة بالمراقبة (راجع المادة ١٣)

واذا عين للشخص الموضوع تحت المراقبة محل اقامة خاص ، أو صدر اليه الامر بالعودة الى المركز الذي يوجد به محل اقامته المعتاد ، ينبغى اعلاؤه بالحضور في ظرف أربع وعشرين ساعة أمام سلطة البوليس في المركز أو القسم الذي يكون مقيدا به ، وعليه في هذه الحالة اتباع أحكام المادة ١٣ السابقة ، فاذا امتنع عن الحضور حوكم لمخالفته الاحكام الخاصة بمراقبة

البوليس (راجع المادة ٢٣)

وأما من يحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس باعتباره مشتبهاً فيه - او متشرباً يجب أن يقدم أو أن يتقدم بنفسه في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت الحكم عليه الى مكتب البوليس بالمركز أو القسم الذي يكون موجوداً به لتعيين محل اقامته طبقاً للاحكام المتقدمة (راجع المادة ١٤)

واجبات البوليس نحو المراقب

على سلطة البوليس بالمركز أو القسم الذي يكون الشخص الموضوع تحت المراقبة مقيداً به ، أن تسلمه تذكرة تبقى بيده على الدوام ، تتضمن جميع التعليمات التي يجب على المراقب اتباعها ، وعليه أن يقدمها لرجال البوليس عند كل طلب (راجع المادة ١٥)

ويكون بكل مكتب بوليس سجل تقيد به أسماء الاشخاص الموضوعين تحت المراقبة الذين يقيمون في دائره المركز أو القسم ويذكر في هذا السجل . -

- (١) - اسم الشخص الموضوع تحت المراقبة ولقبه والعلامات المميزة له ،
- (٢) - اقرار الصادر بوضعه تحت المراقبة ،
- (٣) - محل اقامته ،
- (٤) - تاريخ وضعه تحت المراقبة وتاريخ انتهائها ،
- (٥) - اليوم والساعة للذان ينبغي أن يتقدم فيها المراقب الى سلطة البوليس ،
- (٦) - التواريخ التي تقدم فيها فعلاً ،
- (٧) - كل تغيير في حال الاقامة ،
- (٨) - كل اعفاء من قيود المراقبة اذن له به (راجع المادة ٢٠)

ويجب على البوليس أن يتخذ جميع التدابير الضرورية للتثبت من أن الشخص الموضوع تحت المراقبة لم يترك مسكنه أثناء الساعات المحددة

ولا يجوز له أن يدخل مسكن المراقب الا اذا رفض أن يظهر نفسه بعد انذاره مرتين وبشرط أن يكون ذلك بحضور اثنين من رجال البوليس يكون احدهما ضابطاً أو بحضور العمدة وشيخ الظفراء (راجع المادة ٢١)

واجبات الشخص المراقب

يجب على كل شخص موضوع تحت المراقبة اتباع الشروط الآتية :-

(١) - يجب عليه أن يتوجه الى مكتب البوليس في المركز أو القسم الذى يكون مقيداً به في المكان والزمان المعيينين في تذكرته « علي انه لا يجوز تكليفه بذلك أكثر من اربع مرات في الشهر » ولكن المراقب ملزم بالتوجه في أى وقت آخر اذا طالب البوليس منه ذلك،

(٢) يجب عليه أن يعود الى مسكنه عند غروب الشمس وأن لا يبرحه قبل طلوع النهار الا اذا اعفى من هذا القيد بالطريقة المنصوص عليها بعد ،

(٣) لا يجوز للمراقب أن يغير محل اقامته قبل ان يبلغ سلطة البوليس في المركز أو القسم الذى يكون مقيداً به عن الجهة التى يرغب الانتقال اليها . ويؤشر في التذكيرة عن كل تغيير في محل الاقامة ، وعليه أخطار عمدة القرية التى يكون مراقباً فيها عن كل تغيير في مسكنه (راجع المادة ١٦)

ويجوز للمحافظ أو المدير أن يعفى المراقب من قضاء الليل في مسكنه اذا وجدت أسباب تسوغ هذا الاعفاء كأن يكون له عمل يقتضى بقاءه خارج منزله ليلاً كما أنه يجوز للأمور المركز أو القسم الذى يكون المراقب مقيداً به أن يمنحه هذا الاعفاء لمدة لا تزيد على أربعة عشر يوماً وعليه أن يبلغ ذلك في الحال الى المحافظ أو المدير للتصديق عليه أو الغائه ،

ويجوز أبطال الاعفاء في أى وقت اذا زالت الاسباب التى دعت اليه

أو حصل اشتباه في سلوك المراقب (راجع المادة ١٩)

واجبات العمدة نحو المراقب

(١) يجب على العمدة أن يلاحظ سلوك المراقب وحركاته وكيفية تعيشه واكتسابه مع عدم التعرض لأعماله الخصوصية المشروعة كلية مادامت لا تخل بالأمن ،

(٢) يتأكد من وجوده في مسكنه مدة الليل بمروره عليه مرة على الأقل في كل ليلة ويلاحظ أن شيخ الخفراء ووكلاءه وشيخ النوبة وخفير الدرك المختص يتممون عليه جملة مرات في أثناء الليل ،

(٣) يلاحظ أن المراقب يتبع التعليمات المدونة في تذكرة اقامته وإذا خالف أى أمر منها أو أتى بما يخل بالأمن فعلى العمدة أن يخطر سلطة البوليس في الحال لاجراء اللازم .

تحديد مدة المراقبة

تبدأ مدة المراقبة من اليوم المحدد في الحكم ولا يمد التاريخ المقرر لانقضائها بسبب قضاء المراقب مدة في الحبس أو لتغيبه عن محل اقامته لسبب آخر (راجع المادة ٢٤)

أحوال نقل المراقب

لا يجوز للشخص المراقب ان ينقل محل اقامته الى مركز أو قسم آخر إلا اذا كان قد أقام ستة أشهر على الأقل في المركز أو القسم الذى ينوى مغادرته أو اذا كان المدير أو المحافظ قد اذن بهذا الانتقال ،

أما الشخص الذى يكون محكوماً عليه بالاقامة في جهة معينة أو الذى يصدر اليه الامر بالعودة الى محل اقامته المعتاد طبقاً لما سيوضح بعد فانه لا يجوز له نقل محل اقامته الى مركز أو قسم آخر بغير اذن من وزارة الداخلية وعلى من يريد نقل محل اقامته الى مركز أو قسم آخر أن يحصل على

ورقة طريق من سلطة البوليس في المركز أو القسم الذي يكون مقيدا به .
وأن يتبع الاحكام المتقدم ايضاحها بالصحيفة نمرة ٦٢ (راجع المادة ١٧) .
ولوزير الداخلية الحق بناء على طلب المحافظ أو المدير

(١) - أن يأمر بنقل المراقب من الجهة المقيم بها اذا كان وجوده فيها
خطراً على الجمهور الى جهة اخرى تابعة لمركز او قسم معين كي يعضى بها
مدة المراقبة الباقية ، وعلى وزير الداخلية عند اصدار هذا الامر أن يراعى
الظروف الخاصة بالمحكوم عليه وما يناسبه من التسهيلات لكسب عيشه
في محل اقامته الجديد ،

(٢) أن يأمر كل متشرد أو مشتبه فيه حكم عليه بالمراقبة في مركز غير
مركزه الاصل بالعودة الى المركز أو القسم الذي كان يقيم به عادة ليقتضى
فيه مدة المراقبة الباقية (راجع المادة ٢٢)

ما يترتب على مخالفة أو ارتكاب المراقب

اذا خالف المراقب حكماً من الاحكام الخاصة بمراقبته مما سبق ذكره .
جاز القبض عليه بغير أمر بالقبض ، وعلى البوليس أن يحيله في ظرف ثمان
وأربعين ساعة الى النيابة لمحاكمته ، ويبقى محبوساً حبساً احتياطياً الى حين
الحكم في القضية أو حفظها (راجع المادة ٢٦)

كما أنه عند وجود قرائن قوية على ارتكاب احد الموضوعين تحت
مراقبة البوليس لجنحة ما أو على شروعه في ارتكابها يخول للبوليس
والنيابة قبل المتهمين السلطة المنصوص عليها في المادتين ١٥ ، ٣٦ من قانون
تحقيق الجنايات الاهلي (١) ولو في غير الاحوال والشروط المنصوص عليها

(١) . راجع نص المادتين ١٥ و ٣٦ ق . ت . ج بالهامش بالفصل الثامن من هذه
الباب

فيها (راجع المادة ٢٩)
وكل حكم يصدر بالاذانة لجنحة ما ضد أحد الموضوعين تحت المراقبة
يكون واجب التنفيذ من وقت النطق به رغم استئنائه (راجع المادة ٣٠)

متى يفتش منزل المراقب

راجع نص المادة ٢٣ ت . ج . بالهامش بالفصل الثامن من هذا
الباب

اعفاء المراقب من المراقبة

يجوز أن يعفى المراقب من المدة الباقية من مراقبته بأمر من وزير الداخلية
بناء على طلب المحافظ أو المدير «وذلك في حالة اعتدال سلوكه وسيره مثلاً»
وهذا الأعفاء يكون نهائياً بمجرد صدور الأمر به ، ولا يسرى على الأشخاص
الذين يعفون أعفاء مقيداً بشرط من عقوبة الاشغال الشاقة أو السجن أو
الحبس ، ولا يكونون قد أمضوا المدة الباقية من العقوبة (راجع المادة ٢٥)

احكام القانون الجديد

تسرى أحكام هذا القانون (نمرة ٢٣ الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٣)
على جميع الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس بمقتضى أحكام سابقة
على صدوره (مادة ٣٢)

الاجراءات التى تتبع عند غياب المراقب

إذا علم العمدة بغياب أحد المراقبين أو بلغ اليه يتبع ما يأتى : —

- ١ — عليه أخطار المركز تليفونيا في الحال ،
- ٢ — يعمل التحريات اللازمة للوقوف على الجهة الموجود بها ،

والفرض الذى تغيب من أجله ، والاشخاص الذين اجتمع بهم ، ونتيجة ذلك ان أمكن ، ويبلغ المركز اولا فأولا عن المعلومات التى يتحقق منها عن المراقب المتغيب ،

٣ ينبه على الخفاء بترقب حضوره وضبطه بحالته التى يوجد عليها « أى بما عليه من الملابس والاشياء التى توجد معه » مع عدم تمكنه من دخول منزله أو اختلاطه بئى شخص ، لتلا يتوصل الى اخفاء ، عالم الجريمة التى يكون قد ارتكبها ، بتغيير ملابسه الملوثة بالدماء ، أو بهريب الاسلحة والمسروقات التى معه ، أو بتلقين أحد أقاربه أو معارفه شهادات مخصوصة لتبرئته ،

٤ — عليه ضبط ما يوجد مع المراقب كما تقدم وارساله مخفورا مع ماضبط معه الى المركز ببلاغ يوضح فيه اسم الجهة التى تغيب فيها وتاريخ وساعة غيابه ومدته وأسباب ذلك والحالة التى عاد بها والتاريخ والساعة والجهة التى قبض عليه فيها وبيان الاشياء التى ضبطت معه وكل ماله علاقة بالحادثة.

ما يتبع نحو المراقبين والمشبوهين

عند حصول حادثة جنائية

عند حصول واقعة جنائية فى البلدة أو فى ملحقاتها أو فى أى بلدة مجاورة يجب على العمدة أن يتبع الاجراءات الآتية نحو المراقبين والمشبوهين فيهم ببلده : —

- ١ — عليه أن يبادر بتكليف المشايخ والخفراء بمعاونته فى التتبع على المراقبين والمشبوهين الذين فى دائرة البلدة للتحقق من وجودهم أو عدمهم ،
- ٢ — اذا اتضح غياب أحدهم ، فعليه أن يذكر ذلك فى البلاغ الذى يرسله الى المركز عن هذه الجناية « ان كان وقوعها فى بلده » أما اذا كانت

في بلدة مجاورة فعليه عمل التحريات اللازمة لمعرفة ما اذا كان المستغيب صلة بها من عدمه ، ثم يترقب عهده ويضبطه ويرسله للمركز بالكيفية التي توضحته قبل ، ويجب مشاهدة ملابسه وجسمه وبصفة خاصتيديه وقدميه لربما توجد بها قرائن تدل على اتصاله بما حصل من الحوادث ، ومتى وجد بها آثارا وجب اثباتها في البلاغ ،

٣ - اذا رأى شخص حائلا أسلحة او أشياء مشتبها فيها ، ومتوجها بها لمزل المراقب او المشتبه فيه ، فتضبط في الحال ، ويسأل عن سبب حملها بعد معاينتها ، ومعرفة اذا كانت الاسلحة استعملت اولا ، وما اذا كان استعمالها حديثا أو لا ، ويلزم التحري عما اذا كان المراقب او المشتبه فيه علاقة بذلك أو لا ، وترسل هذه الاسلحة والاشياء الاخرى المشتبه فيها والاشخاص الذين ضبطت معهم الى المركز لعمل الاجراءات اللازمة ضدهم .

طريقة تقويم سير المراقبين والمشبوهين

أحسن طريقة يتخذها العمدة لتقويم سير المراقبين والمشتبه فيهم والمتشردين هي مساعدتهم لايجاد وسيلة يتعيشون منها بالطرق المشروعة . أسوة بباقي الاهالي كي لا يدفعهم ضيق ذات اليد الى ارتكاب الجرائم بسبب الفقر ، (١)

وليعلم العمدة ورجال الحفظ بكل بلدة ان ليس الغرض من مراقبةهم هو مضايقتهم في معيشتهم أو سد أبواب الرزق في وجوههم ، بل الغرض منها منعهم من ارتكاب الجرائم والتمكن من معرفة الذي يجترىء على الاخلال بالامن العام منهم اينال العقوبة التي يستحقها تأديبا له وزجرا لامثاله .

الفصل الحادى عشر

واجبات العمدة بشأن الغرباء

يجب على العمدة أن يتبع ما يأتى بشأن مراقبة الغرباء في دائرة بلده:-
(١) - ينبه على المشايخ وشيوخ الخفراء والخفراء من وقت الى آخر
بمراقبة كل شخص غير معروف (غريب) يوجد في البلد أو في عزبها
والتبليغ عنه حالا (١) ،

(٢) اذا علم أو بلغ عن وجود أى شخص غريب في البلد فانه يتحرى
بطريقة سرية عن أسباب حضوره :-

(ا) - فاذا اقتنع بأن غرضه مثلاً زيارة أحد أقاربه أو أصدقائه أو
التزهد أو قضاء مصلحة خصوصية كالتجارة وخلافها فلا يتعرض له ،

(ب) - واذا وجد مع الشخص الغريب شيء ذو قيمة ، ويظن بأنه
مسروق أو منتهب فعلى العمدة أن يضبطه ، ويجزر بلاغاً بذلك يثبت
فيه مقدار قيمة وأوصاف الشيء المضبوط ، والكيفية التي ضبط بها ،
وأسباب الاشتباه في حاملها ، وتاريخ وساعة ومحل الضبط ، ويرسله مخفورا
الى المركز بالبلاغ المذكور والاشياء المضبوطة لاجراء اللازم ،

ج - واذا كان الشخص الغريب مجهول الحال ، ولم يضبط معه شيء ،

(١) يجب الالتفات الكلي الى الاشياء المحتالين الذين يتخذون الشجاذة
وسيلة يتوصلون بها الى قضاء ما رغبهم بأن يجوبوا البلاد ويترقبوا الفرص المناسبة
لنسرقتهم اتصل اليه ايديهم من المنازل « وفي مثل هذه الاحوال يلاحظ بصفة خاصة
الغجر »

أو يكون غرضهم الوقوف على أحسن الطرق التي بها يرتكبون حواشيهم بسلام ،
بأن يدرسوا كيفية الوصول للمال أو الحلي أو اللتاع المراد سرقة من المكان الذي هو
فيه بدون أن يشعر بهم أحد .

فعلى العمدة أن يستدعيه ، ويسأله عن اسمه وأسرته وبلده والمركز والمديرية التابع لها ، وتاريخ وسبب رحيله عنها ، وبدون ذلك في بلاغ ، مع ملاحظة أنه إذا كان اسمه أو وصفه والعلامات المميزة له (كوشم أو كى أو عور أو برص أو آثار جلدية أو احديداب أو خلافه) ينطبق على ما هو مندرج في النشرة الادارية ضمن الاشخاص الجارى البحث عنهم ، فانه يثبت ذلك أيضا بالبلاغ المذكور ، ويرسله مخفورا الى المركز للتثبت من حقيقة أمره ، وعمل التحريات اللازمة عنه ،

أما إذا كان اسم الشخص الغريب وأوصافه والعلامات المميزة له لا تنطبق على مافي النشرة الادارية من أسماء وصفات الاشخاص الجارى البحث عنهم فعلى العمدة أن يبين ذلك بالبلاغ المذكور ، ويرسله به مخفورا الى المركز كى يتحرى عنه من المركز التابعة له بلدة الشخص المذكور ، فإذا ورد منه ما يفيد أن التحريات أثبتت صحة أقوال الغريب فإن المركز يخطر العمدة بذلك حتى لا يتعرض له مادام يكون غرضه الوصول الى الارتزاق بطريقة مشروعة بدون اخلال بالامن العام ، أما إذا اتضح غير ذلك فالمركز يجرى اللازم نحوه ،

ويلزم توجيه عناية خاصة لمراقبة الاشخاص الوافدين من الجهات القبلية للاشتغال بوابورات الحليج وغيرها حتى لا ينفسح امامهم مجال لارتكاب الشرور والحوادث الخلة بالامن .

ما يترتب على التقصير في الاجراءات

المتقدمة

إذا اتضح وجود غريب سىء السير والسلوك في بلد من البلاد أوفى احدى العزب ولم يبلغ العمدة عنه مركز البوليس ، فالمسئولية الشديدة تقع

حما علي العمدة والمشيخ وشيخ الخفراء وخفير الدرك الذي وجد الغريب مقيا به.

الفصل الثاني عشر

العجر في أوروبا وغيرها - تعريفهم - أصلهم - لغتهم - أخصاؤهم
عاداتهم - العجر في مصر - كيفية مراقبتهم .

نبذة تاريخية عن العجر

بالنظر لكثرة وقوع الجرائم من طائفة العجر في القرى ، والبلاد قد
عنيت بذكر نبذة من تاريخهم وأعمالهم في مصر خاصة ، وفي غيرها عامة
لاستيفات أنظار رجال الحفظ الى ماعساه يقع منهم (١) راجع الهامش.

العجر في أوروبا وغيرها

(١) تعريف العجر - العجر هم صنف من الناس منتشرون في بعض أنحاء أوروبا
ومصر والشام وبلاد الجزائر في المغرب ، ولهم عادات وتقاليدهم يحافظون عليها كاليهود
ولا يتدينون بدين رغما عن نسبة بعضهم الى المسلمين والبعض الى المسيحيين
أصلهم - أصلهم من شمال الهند ، ورحلوا منها منذ زمان بعيد الى جزيرة ابن عمرو
بالعراق والقوقاز وآسيا الصغرى وأوروبا وجزر البحر الأبيض المتوسط ، ومنهم
طائفة بانكلترا يسمون (جيبي) زعماء منهم انهم آتون من مصر ،
لغتهم - هم في كل البلاد يتكلمون لغة أهلها ، ولغتهم في أوروبا مشوبة باللغة
اليونانية ، وذلك دليل على أنهم قطنوا قديما ببلاد اليونان ، ثم رحلوا منها الى غيرها
من بلاد أوروبا

أخصاؤهم - يبلغ عددهم في أوروبا وحدها (٦٠٠٠٠٠) نسمة ، منتشرون في
فرنسا وانكلترا وروسيا ورومانيا وبولونيا ، وعددهم في غير أوروبا مجهول
عاداتهم - هم قوم رحل يسكنون الخيام ، ميالون لسرقة ماخف حمله من المنازل
وغیرها ، وسرقة الاطفال ليستخدموهم في تهريب المروقات ولجنهم لا يقدمون على
السطو ، ولا على السرقة بأكراه ، ولا يتزوجون الا منهم ، ويختنون ، ويدفنون موتاهم
ليلا ، وهم بارعون في التجسس ، حتى ان بعض ملوك أوروبا استخدمهم فيها ، فأدوها

كيفية مراقبة الغجر

يجب على العمدة عند نزول أفراد من هذه الطائفة في بلده أن يخطر المركز عنهم في الحال ، ومتى وافق على اقامتهم في البلد يعين لهم المحل المناسب لوضع خيامهم فيه ، ويؤكد على مشايخ البلد وشيوخ الخفراء وباقي رجال الحفظ بشدة النيقظ لهم ، ومراقبة حركاتهم وسكناتهم ، وبصفة خاصة من يتجول منهم في الطرق والحارات بدون داع أو بدعوى البيع والشراء ويشته في غرضه ، وضبط من يوجد منهم حاملا أسلحة أو أشياء مشتبها فيها ، وتقديره اليه للتحقيق معه وإرساله مع المضبوطات بالبلاغ اللازم الى المركز ،

بمهارة وكفاءة (راجع دائرة المعارف المجلد السابع لحضرة العالم العامل محمد فريد وجدي بك).

الغجر في مصر

الغجر في مصر يشبهون الغجر في غيرها ، في تقاليدهم وعاداتهم وأخطاؤهم . ويظهر أن لفظ غجر يطلق على الغجر والحب ، (ولفظ غجر غير عربي ، وحب مأخوذ من قولهم أحلب القوم أو حلبوا ، إذا جاءوا أو اجتمعوا من كل وجه « راجع لسان العرب ») وهم يزولون بخيامهم في بعض بلاد الأرياف مع نساءهم وأولادهم ولا يستقرون في جهة واحدة بل ينتقلون من بلدة الى أخرى وتطول مدة اقامتهم أو تقصر بحسب توفر وسائل الاكتساب أو قلتها لهم بطرق دنيئة فالرجال منهم يتظاهرون بالانتجار بالمواشي كالابل والحمر وغيرها وينتهزون فرصة وجودهم في الأسواق فيحتالون على الإهالي بطرق مختلفة لسلب أموالهم ومواشيهم أما النساء فيطفن في الأسواق أيضا وينشلن ماتصل اليه أيديهن بأساليب متنوعة أو يعجن البلاد والقري متخذات بعض الحرف كالوشم والحفاض والتنجيم بأنواعه ستارا يتوصلن به الى النشل والسرقة كلما سحت لهن الفرص علاوة على أنهن يخطفن في بعض الأحيان الاطفال والدجاج وغيرهم ومن عاداتهم الشاذة أن الواحد منهم اذا خاصم الآخر عمد المتخاصمان الى نهر عميق ومع كل جرابه ورمى بما شاء من النقود فيأريه الثاني بأكثر مما رمى وهكذا حتي يقصر أحدهما فيلحقه العار بين قومه وقد يتبارون في ذبح المواشي كالبقرة والأغنام على نحو ما تقدم ثم يتقدم الحصان بعد ذلك ويتصافحان كمادة الاوروبيين في المبارزة بالسلاح . وقد أخذت هذه العادة في القلة تدريجيا .

والذين يجوبون البلاد دون أن يكون لهم موطن ثابت أو أن يثبتوا
انهم يمتدحون مهنة أو صناعة مشروعة فيتبع معهم ماجاء بشأن المتشردين
في الفصل الثامن من هذا الباب)

ويجب أن ينبه العمدة على الاهالى بشدة الاحتراس في معاملاتهم مع
هؤلاء الغجر ، والمحافظة على مساكنهم وامتنعهم منهم لئلا يتعرضوا لسرقتهما ،
ويستحسن اختيار مكان اقامة هؤلاء الغجر بالقرب من ديوان العمدة
ويحذر كشفها باسمائهم بحفظ بطرفه ، ويتعين على شيخ الخفراء التتميم عليهم
مدة الليل بدون تعرضه لجريتهم الشخصية ولا مضايقتهم « ولا يسرى
ذلك على من اتخذوا لهم محلا مستقرا بالبلد و قاموا على كسب معاشهم بالطرق
المشروعة فان هؤلاء يعاملون أسوة بأهالى البلاد .

مرآة اطفال المرأقين للغجر

كثيرا ما اعتاد هؤلاء الغجر أن يستصحبوا معهم أطفالا صغارا يستعملونهم
في تهريب ما تصل اليه أيديهم من المسروقات بطرق متنوعة اعتمادا على
صغر سنهم وأن القانون يحميهم ، فيجب توجيه عناية خاصة لمثل هؤلاء
الاطفال ومعرفة من ينتمون اليهم من الغجر ، والتحقق من صلتهم بالمذكورين
حتى عند حصول أية حادثة يمكن الاستدلال عليهم بسهولة ، ولتضييق
الخناق على الغجر حتى لا يستفيدوا من تسخير هؤلاء الاطفال جريا وراء
مظالمهم الشريرة ، وأيضا لوقاية الاطفال المنوه عنهم من هذا الطريق المؤدى
الى فساد أخلاقهم وجعلهم خطرا كبيرا على الامن العام .

خطف الغجر للاطفال

يجب أن يلاحظ العمدة انه في بعض الاحيان يكون هؤلاء الاطفال
مخطوفين ، ويظهر ذلك من المعاملة الشاذة أو التعذيب الذي يلاقه الاطفال

من هؤلاء العجر ، فيجب مراعاة ذلك واتخاذ مايلزم لضبطهم ، وتبليغ المركز عنهم عند توفر أدلة الاشتباه .

الفصل الثالث عشر

واجبات العمدة واجراءاته بشأن العربان - عمدة العربان ومسؤوليته - كيفية توزيع أفراد القبيلة على عمد العربان - تعيين وكيل او أكثر للعمدة - تعيين مشايخ للعربان - سكن العمدة ، والوكيل ، والشيخ .

واجبات العمدة واجراءاته

بشأن العربان

(١) عند نزول عربان في دائرة البلدة على العمدة ان يخطر عنهم المركز في الحال ، وان يبين عددهم وحالتهم والقبيلة التي ينتمون اليها واسم عمدتهم ومشايخهم ، ويبين ماذا كانوا ينوون الاقامة بالبلدة أم هم عابروا طريق فقط ،

(٢) - اذا كانوا ينوون الاقامة وصرح المركز باقامتهم فعليه ان يختارهم محلا مناسباً بانفاقه مع شيخ النجع للسكنى فيه ، ويخطر المركز عنه مع ملاحظة ان يكون هذا المحل قريبا من المساكن وبعيداً عن المزارع والسواقي والوابورات حتى لا يحصل احتكاك بينهم وبين الاهالى يكون سبباً في اختلال الأمن ، ويؤكد على شيخ النجع بعدم تغيير هذا المحل الذي تعين لنزولهم فيه الا بعد ابلاغه والتصريح بذلك من المركز ،

(٣) - عليه ان يستعلم من شيخ النجع عن الاشخاص سيئى السير والسلوك منهم حتى يمكنه ان يراقبهم ويتثبت من حقيقة أمرهم ، ويحفظ عنده كشفاً بجوى اسماء جميع هؤلاء العربان والملاحظات الخاصة بكل

منهم حتى يتمكن من التتبع عليهم والرجوع اليه وقت الحاجة ، واذا تحقق من وجود شخص مشتبہ في أحواله بين العربان عليه ان يخطر للمركز حالا للنظر في أمره ،

(٤) - يلاحظ تعيين شيخ لهذه النقطة او عدة مشايخ يختص كل منهم برئاسة نقطة وذلك بحسب مقتضيات الاحوال ، ليتولوا أمرهم ويكون كل منهم مسؤولا عن أحوال وسير افراد نقطته ، ويساعد العمدة في تنفيذ أوامره ، وتبليغه عند رحيل أى فرد من النقطة رئاسته الى بلدة او نقطة أخرى ، وعن الجهة التي توجه اليها ، وكذا عن كل شخص يفد عليه بقصد الإقامة في نقطته ، لشطب اسم الراحل وإضافة اسم القادم بالكشف ، وتبليغ المركز في الحال ليخطر الجهات التي ذهب اليها الشخص الراحل ،

(٥) - يجب ان يفهم أنه مسئول عن الأمن العام بين العربان الذين يقيمون في بلده أسوة بأهالي بلده ، وعليه ان يجتهد في توطيد روابط الألفة بينهم وبين الاهالي ، وان يلاحظ طرق تعيشهم وارتزاقهم ، واذا تحقق من وجود أشخاص منهم مشتبہ في سلوكهم وأحوالهم يبلغ المركز عنهم في الحال لاجراء مايلزم نحوهم ،

(٦) - عليه ان يعين لهم الخمر الكافي لملاحظتهم ، كما يكلف شيخ الخفر بالمرور عليهم أثناء طوافه ، وأن يبلغه عن كل ما يجده مخلا بالأمن ،

(٧) - عليه اذا تراءى له أمر يتعلق بعربان النجع ان يخطر عنه شيخ النقطة مباشرة ليكون واسطة في عمل ما يطلبه ، واذا لم يجب طلبه يعرض للعمدة الامر على المركز .

عمدة العربان ومسئوليته

عمدة العربان هو الذى يعين رئيسا لقبيلة عربان ، وقد تكون هذه القبيلة منتشرة فى جملة مديريات ، ويمكن تعيين عمدة او أكثر حسب تعداد القبيلة ، وهو المسئول عن سير وسلوك العربان التابعين له ، وتوطيد روابط الالفة بينهم وبين الاهالى ، وصيانة أملاكهم وأمالك الحكومة ، وتخصيص المواقع المرخص للعربان الاقامة فيها ووضع مساكنهم عليها ، وهو مكلف بضبط كل شخص تابع له يكون مطلوباً لجهة من جهات الحكومة ذات الاختصاص ، وعليه تنفيذ أوامر البوليس بكل دقة .

كيفية توزيع افراد القبيلة على العمدة

توزع أفراد القبيلة على العمدة بواسطة لجنة العربان المحلية فى المحافظة او المديرية الموجود فيها مركز القبيلة .

تعيين وكيل او أكثر للعمدة

يعين الوكيل لمساعدة عمدة القبيلة فى تنجيز الاعمال والواجبات المطلوبة منه والنيابة عنه فى حالة غيابه .

تعيين مشايخ للعربان

يعين شيخ لرئاسة فرقة او نقطة من العربان وادارة شئون أفرادها تحت اشراف عمدة القبيلة ووكلائه .

سكن العمدة والوكيل والشيخ

يسكن عمدة القبيلة حينما أراد وانما عليه أن يحضر الى المحافظة او المديرية كلما طالب منه ذلك ، ويسوغ لوكيل العمدة السكن فى حدود المحافظة

اوالمديرية التابع لها ويكون على الدوام تحت تصرف المحافظ او المدير ، أما الشيخ فيجب ان يسكن في حدود الفرقة أو النقطة المعين عليها ولا يرحلها بدون اذن من رؤسائه .

الفصل الرابع عشر

واجبات العمدة

بشأن مراقبة أنفار المقاولات

الآتى بعد هو مايجب على العمدة اجراؤه عند ما يعلم بوجود أنفار مقاولات في بلده،

(١) يتوجه اليهم في الحال مع أحد المشايخ ، ويطلب من المقاول أو (من ينوب عنه) أن يحرر كشفا باسماء العمال وعددهم وبلد كل منهم ومركزه ومديرته والمدة التي يستغرقها العمل في البلد بالتقريب، ويخطر المركز عن ذلك ،

(٢) ينبه على شيخ الخفراء بضرورة مروره عليهم من وقت لآخر مع بعض الخفراء خصوصا بالليل ، فاذا وجد شخصا أو أكثر غائبين يسأل المقاول أو نائبه عن اسماءهم وعن أسباب غيابهم ، ثم يبحث عما اذا كانوا في البلد أم لا ، فان عثر على أحدهم فيها يضبط ما يوجد معه من الاسلحة أو الاشياء المشتبها فيها ويقدمه في الحال الى العمدة مع المضبوطات لعمل تحقيق معه وارساله للمركز ببلاغ بوضح فيه جميع الاجراءآت المتقدمة ، ولا يفوت العمدة وحفظه الامن التحقق من شخصية الانفار المذكورين اذ ربما يكون بعضهم من المطلوب البحث عنهم وضبطهم وقيمون مع العمال تحت اسماء مستعارة ، فاذا لوحظ أن أحدهم ممن تنطبق عليه اوصاف

الاشخاص المندرجين بالتشرة الادارية ، يضبطه ويرسله ببلاغ للسر كتر
لعمل التحريات اللازمة عنه ،

(٣) يجب على العمدة ان يبذل عناية خاصة للملاحظة سلوك هؤلاء
الانفاذ طول مدة وجودهم في دائرة بلده ، لانهم اذا شعروا بعدم تنبه رجال
الحفظ لحر كاتهم وسكناتهم ، فانهم يستهينون بهم وبسلطة الحكومة ويعيثون
بالامن ، فيرتكبون جرائم شنيعة ويصيب افراد البلد من شرهم ضرر بليغ
وتقع المسؤولية الكبرى في ذلك على العمدة ورجال الحفظ المختصين .

الفصل الخامس عشر

تعريف المحال العمومية - مضار وجودها بالقري - واجبات العمدة .
بشأنها بالنسبة للأمن العام - الحالات التي تستدعي دخول العمدة فيها .
بصفة رسمية - ما يتبعه عند فتح هذه المحال مدة الموالدوالا عياد الرسمية
رخصة بيع المشروبات الروحية .

المحال العمومية

المحال العمومية هي المعدة لوجود الجمهور فيها كالتقاهوى والنواذى
والمطاعم والوكندات والمسارح ومحال الالاعاب بأنواعها والبارات (المعدة
ليبيع المشروبات الروحية او تعاطيها فيها) وما شابه ذلك .

مضار المحال العمومية بالقري

ان وجود المحال العمومية بالقري مما يدعو الى افساد الاخلاق فيها
وكثرة ارتكاب الجرائم ، لأنه بوجودها يتعود أهالى البلدة تعاطى أشياء
لا يستغنون عنها فيما بعد كالشاي والشيشة وشائر المشروبات والمكيفات ،

بذلك يصرفون أكثر من دخلهم ، ويلجأون الى ارتكاب جرائم السرقة للحصول على ما يدفعونه ثمنها ، فضلا عن أن ذلك يعطل أشغالهم ، ويؤدي الى انحطاط الزراعة لعدم خدمة الاراضى الزراعية كما يجب ، اذ أن الكثيرين يقبلون على الجلوس فى هذه المحال العمومية ، ويمضون أوقاتهم فيها للتسلية بجميع الوسائل التى توجد عادة فيها مثل لعب الطاولة والدمى والكشينا والدامة والشطرنج ... الخ مما يعطل أعمالهم ويستنفذ منهم وقتهم ،

وايضا تكون هذه المحال باعنا على اجتماع السيئى الاخلاق فيها فتكون بصفة مجم يجتمعون فيه للاتفاق على ارتكاب الجرائم ، كما تكون محلا لاختفاء مسروقاتهم فيه ، ووسيلة الى اجتماع الاشقياء الغرباء باشقياء البلدة والاستعانة ببعضهم على السرقات والاخلال بالامن العام ، وربما كان فتح هذه المحال لهذا الغرض ،

فاذا منعت بتاتا من القرى كان ذلك مفيدا ، لأنه كثيرا ما ينتفع أصحاب هذه المحال من الاشقياء والعاطلين ، فيحق للعمد أن يعارضوا فى ايجادها ببلادهم بالطرق المشروعة ، وان كانت موجودة من قبل فيجب عليهم مراقبتها مراقبة دقيقة ، حتى اذا وجدوها مقلقة للراحة ضارة بالاخلاق تخلط بالامن العام طلبوا من أولى الامر اغلاقها.

واجبات العمدة بشأنها بالنسبة

للامن العام

ينحصر أهم مايجب على العمدة اتباعه بشأن المحال العمومية بالنسبة للأمن العام فيما يأتى :-

(١) - يتأكد ان صاحب المحل حاصل على رخصة رسمية تصرح له

بإدارة محله ، وانه متبع نصوص القانون (١) بغاية الدقة ، وإذا لاحظ انه خالف أمرا منه ، فعليه ان يخطر المركز عنه ويوضح بأخطاره نوع المخالفة وتاريخ وساعة حصولها ،

(٢) — يراقب حالة المحل وإذا رأى أو علم أن فيه أشخاصا يقامرون ، فعليه أن يضبطهم وأن يصادر ما يجده على طاولة اللعب من النقود وآلة المقامرة وغيرها مما يستعمل في هذه الألعاب ، وكذلك الحال عند ضبط محل أعد لتعاطي الحشيش ، فانه يضبط به قطع الحشيش التي توجد والادوات التي تستعمل في تعاطيه ، ويحرر بلاغا بالحادثة ، ويثبت كل ما أجراه وما عاينه بالضبط في محضر يرفقه بالبلاغ ويوقع عليه ممن وجدوا معه وقت حصول ذلك ، ولا يفوت العمد أن يزن قطع الحشيش المضبوطة حتى لا تكون عرضة للتبديد ، وأن يثبت من معرفة الشخص الذي أحرزها يعمل ضده المحضر اللازم ، هذا وعليه أن يثبت بالبلاغ شركاء صاحب المحل الذين يساعدونه ، وبعد ذلك يرسل للمركز البلاغ ومرفقاته والأشياء المضبوطة مع خفي أو أكثر حسب الظروف ،

(٣) — في التيارات وغيرها من المحال المعدة للألعاب التي تكثر غالبا في الموالد والاعياد ويؤمها عدد كبير من المتفرجين ، يعين لها العمد ما يلزم من الخفراء لحفظ النظام بها ومنع المشاجرات ومراقبة النشالين الذين ينتمزون فرصة ازدحام الجمهور وقت الدخول والخروج ويسرقون ما تنصل اليه أيديهم بخفة وسرعة أو بشق الثوب وقطع الجيب وتناول ما به بمهارة.

الحالة التي تستدعي دخول العمد

في المحال العمومية بصفة رسمية

يحق للعمدة أن يدخل في المحال العمومية بصفة رسمية في إحدى

(١) انظر القانون نمرة ١ الصادر بشأنها في ٩ يناير سنة ١٩٠٤.

الحالات الآتية:-

- (١) - بقصد اثبات ما يقع مخالفاً لنصوص القانون،
- (٢) - لجمع استعلامات أو تضبط أحد الجازين ،
- (٣) - تضبط أى شخص يبحث عنه البوايس ويكون قد التجأ الى أحد هذه المحال،
- (٤) - فى الأحوال الأخرى التى تستدعى ذلك كالحريق أو الفرق أو الاستغاثة الخ .

ما يتبع بشأن فتح المحال العمومية مدة الموالد والاعیاد الرسمية

يتحتم على الأشخاص الذين يرغبون فى فتح قهاو أو مسارح أو محال لبيع المشروبات الروحية أو ما اشبه ذلك بصفة مؤقتة مدة الأعياد العمومية أو الموالد ، ان يحصلوا على رخصة من البوليس قبل فتح هذه المحال والا فيبلغ عنهم العمدة كى يحضر مندوب من بوليس المركز ويتخذ الاجراءات اللازمة ضدهم .

رخصة بيع المشروبات الروحية

لا يجوز لای محل عمومى بالبلاد أن يبيع المشروبات الروحية أو الخمر إلا برخصة خصوصية ، وقد تقرر أن لا تعطى رخصة ببيع المشروبات المذكورة فى أية بلدة سواء كانت من البلاد الصغيرة أو الكبيرة الا بأذن من وزارة الداخلية (١)

(١) راجع المنشور بمرة ٣٨ الصادر من الوزارة بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٠٥ -
لائحة المحلات العمومية مادة ١٢

الفصل السادس عشر (١١)

حمل واحراز السلاح - من يجوز الترخيص لهم بحمل واحراز السلاح - شروط طالب رخصة حمل واحراز السلاح - حق الوزارة في منح أو رفض إعطاء الرخص - الأشخاص المخول لهم حمل واحراز الاسلحة بدون رخصة - رجال القوة العمومية المرخص لهم بحمل السلاح - كيفية تسليح الخفراء المخصوصيين « بالهامش » - واجبات العمدة نحو من يحمل سلاحا بدون رخصة - شروط تفتيش المنازل المشتبهة بوجود أسلحة فيها - سحب رخصة سيئ السلوك - حدود اطلاق الاعيرة النارية.

حمل واحراز السلاح

بناء على المادة الاولى من القانون نمرة ٨ الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩١٧ يمنع في القطر المصري احراز وحمل الاسلحة النارية وكذلك الاسلحة البيضاء (٢) الا برخصة من أولى الشأن.

من يجوز الترخيص لهم

بحمل واحراز السلاح

يمكن لوزير الداخلية أو للسلطة التي ينتدبها لهذا الغرض أن يعطي بصفة استثنائية رخصاً لاحراز السلاح وحمله للأشخاص الآتين : -

-
- (١) راجع القانون نمرة ٨ الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩١٧ وتبديلات قانون بوليس نمرة ١٣ في ٧ أغسطس سنة ١٩٢٠
(٢) راجع بيان الاسلحة البيضاء الموضح بالفصل السادس صحيفة نمرة ٤٧

- (١) للصيادين الذين يتعيشون حقيقة من الصيد ،
(٢) للاستعراض الذين يغفون الصيد (كوظفي الحكومة والمحامين
والاطباء الخ) ،
(٣) لاصحاب الاطيان والتجار وخلافهم الذين تضطربهم أشغالهم
للسفر في الارياف أو للاقامة في العزب خصوصاً العزب البعيدة.

شروط طالب رخصة

حمل واحراز السلاح

يجب أن لا يقل سن الشخص الطالب رخصة حمل واحراز السلاح عن
ثمانى عشرة سنة ، وان لا يكون من ذوى السوابق ، ولا من المنتشرين أو
المشتبه فيهم أو الموضوعين تحت مراقبة البوليس .

حق الوزارة في منح أو رفض

اعطاء الرخص

وزارة الداخلية حرة في منح الرخص أو رفضها أو تحديد مدتها أو
قصرها على أنواع معينة من الأسلحة أو تغييرها بأى شرط أو حد يرى
ضرورة تغييرها به ،

وهى حرة أيضاً في سحب الرخص فى أى وقت وفى هذه الحالة يعطى
صاحب السلاح ميعاداً لبيع سلاحه لاحد تجار الأسلحة المرخص لهم أو
لأى شخص مرخص له أو لتصديره خارج القطر ،
وعلى حاملى الرخص إبرازها مع الإساحة كلما طلب منهم ذلك ، وإذا

فقدت الرخصة أو السلاح فعلى صاحبها اخطار المحافظه أو المديرية التابع لها ،
وهي بعد التحقيق تؤثر باللائم في الدفتر والرخصة .

الاشخاص المخول لهم حمل واحراز الاسلحة بدون رخصة

لا يحتاج الاشخاص الآتي يانهم الى طلب رخصة بحمل واحراز الاسلحة
وهم مكلفون فقط ان يخطر والسلطة المحلية المختصة : —
أعضاء الاسرة المالكة ، الوزراء العاملون والوزراء المتقاعدون ، وكلاء
الوزارات العاملون ووكلاء الوزارات المتقاعدون ، أعضاء مجلسى النواب
والشيوخ ، أعضاء مجالس المديریات ، رؤساء المصالح العاملون ، رؤساء
المصالح المتقاعدون .

رجال القوة العمومية المرخص لهم بحمل السلاح

رجال القوة العمومية مرخص لهم بحمل السلاح ضمن حدود اللوائح
الجارية العمل بها وطبقا لنصوصها وتشمل (كلمة رجال القوة العمومية) ما يأتى :-
(١) ضباط وصف ضباط وافراد الجيش المصرى ، ورجال الحرس
الملكى ، والبوليس ، وخفر السواحل ، وحرس السجون ،
(٢) الخفر النظاميون ومشايخهم ووكلاء مشايخهم ،
(٣) المحافظون والمديرون ، ووكلاء المحافظات والمديريات ،
(٤) مأمورو المرا كز والاقسام والبنادر ،
(٥) عمد البلاد وعمد قبائل العربان ومشايخ الفرق ،

(٦) مشايخ البلاد ومشايخ العزب التي بها خفراء نظاميون (اثناء قيامهم برئاسة الدوريات السيارة فقط ، ويشترط ان تحفظ اسلحتهم في سلاحليك الخفر بمنزل العمدة اثناء النهار وكلما لم يكن هناك د.ع لحملها) (١)

واجبات العمدة نحو من يحمل سلاحا

بدون رخصة

يجب على العمدة ان يضبط كل شخص يجده حاملا سلاحا بدون رخصة مهما كان نوع هذا السلاح ، ويرسله الى المركز مع بلاغ يوضح فيه اسم الشخص ونوع السلاح وأوصافه وساعة وتاريخ وجهة ضبطه.

(١) للمالك العزب أن يعينوا في أوقات مخصوصة لمدة محدودة أثناء السنة خفراء خصوصيين لحراسة الحاصلات . ويصرح هؤلاء الخفراء بحمل السلاح أثناء هذه المدة بصفة استثنائية ، وقبل تعيين هؤلاء الخفراء يجب على ملاك العزب أن يقدموا للمركز كشفا باسماء الخفراء الذين يريدون تعيينهم للموافقة ،

ولا يلزم أن تبق أسلحة هؤلاء الخفراء مع ملاك العزب بعد نهاية الموسم ، على ملاك العزبة بعد شراء الاسلحة اللازمة لخفرائه الخصوصيين ، أن يراعي ضرورة تنمير هذه الاسلحة بمثل الطريقة المتبعة في تنمير أسلحة الخفراء النظاميين ، ويخصص سلاحليك بمنزل شيخ العزبة لحفظ الاسلحة به ، ولا تسلم هذه الاسلحة للخفراء من منزل شيخ العزبة الا ليلا ، وتعاد اليه صباحا ، وشيخ العزبة مسئول عن السلاح نهارا ، وعليه أن يتحقق من وجوده كل يوم صباحا بالسلاحليك ، وفي نهاية الموسم تسلم الاسلحة للمركز لحفظها حين حلول الموسم الثاني ، وتعتبر انها مملوكة للحكومة كباقي أسلحتها الموجودة مع الخفراء ، وبدلا من تكليف الملاك بشراء أسلحة جديدة لخفرائهم الخصوصيين ، يمكن للمديرية في حالة ما اذا كان متوفرا لديها أسلحة صالحة للاستعمال من الاسلحة المضبوطة اداريا ، تسليم الاسلحة المشار اليها هؤلاء الخفراء بالتأمين .

شروط تفتيش المنازل

المشتبه بوجود أسلحة فيها

عند الاشتباه في أشخاص بأنهم يحوزون أسلحة غير مرخص لهم بأحرازها يصير تفتيش منازلهم بواسطة القاضى أو مندوب النيابة العمومية أو بناء على أمر منها لأمور الضبطية القضائية الذى يتدبأ به لهذا الغرض وعلى الموظف الذى يجرى التفتيش أن يستصحب معه شاهدين ، وأن يحضر محضرا بما أجراه وبما عاينه ويوقع عليه هو والشاهدان وصاحب المحل الذى صار تفتيشه ،

فإذا كان هذا الأخير غائبا أو أمتنع عن التوقيع على المحضر بأمضائه أو ختمه أو كان غير قادر على إجراء ما تقدم يذكر ذلك بالمحضر ،

وبصير أيضا العمل بأحكام قانون تحقيق الجنايات الاهلى وبقية القواعد المتبعة في تفتيش المنازل.

سحب رخصة سيمىء السلوك

إذا ساء سلوك الشخص المصرح له بحمل وأحراز السلاح ، وجب على العمدة أن يبلغ المر كز عنه لاجراء مايلزم لسحب الرخصة منه فى الحال.

حدود اطلاق الاعيرة النارية

يجب على العمدة أن يمنع كل شخص يطلق أسلحة نارية على مسافة ٢٥ مترا من محلات السكن ، والطرق العمومية ، والسكك الحديدية .

والأثار العمومية ، أو على النيل والترع المعدة للملاحة ، أو على مسافة ٢٥٠ مترًا من شواطئ النهر .

الفصل السابع عشر

رخص الصيد واجراءاتها - الاشخاص الممنوع الترخيص لهم بالصيد -
موانع الصيد - بيان الطيور النافعة للزراعة والممنوع صيدها - واجب
العمدة نحو المخالف .

رخص الصيد واجراءاتها (١)

يجوز صيد الحيوانات والطيور المباح صيدها بعد الحصول على رخصة
من محافظ أو مدير الجهة التي يقيم فيها الشخص ، والمديرين الحق المطلق
في اعطاء أو عدم اعطاء رخص صيد لأهالى البنادر والقرى بحسب ما
يتراءى لهم ، ويسرى مفعولها في كافة أنحاء القطر لمدة عام واحد ابتداءه أول
يوليه من كل سنة ، وهى شخصية لا يجوز التنازل عنها للغير ، وينبغى
أبرازها عند كل طلب من مندوبى الحكومة ، وهى تخول لحاملها حق
الصيد مدة النهار من شروق الشمس الى غروبها سواء كان الصيد
بالبندقية أو الشباك « أذ ربما يصيد خطأ بالشباك الطيور الممنوع
صيدها » ،

وللمحافظين والمديرين الحق فى اصدار قرارات خصوصية يعينون بها
ابتداء وانتهاء فصل الصيد فى كل جهة ، وانواع الطيور والحيوانات التى

لا يجوز صيدها ، ولهم أيضا ان يمنعوا الصيد في جهات معينة أو يتيدوه بشروط خاصة .

الاشخاص الممنوع الترخيص لهم بالصيد

لا تعطى رخص للصيد لاحد من الآتى ذكرهم :-

- (١) الاشخاص الذين لم يبلغوا من العمر ثمانى عشرة سنة كاملة ،
- (٢) الاشخاص المحكوم عليهم بالحرمان من الحقوق الوطنية ،
- (٣) الاشخاص المحكوم عليهم في مواد التشرد أو السرقة أو النصب أو الخيانة أو العصيان أو التعدى على رجال السلطة العمومية ،
- (٤) الاشخاص المحكوم عليهم والموضوعون تحت مراقبة بوليس^(١)

موانع الصيد

الجهات المحظور الصيد فيها والطيور والحيوانات الممنوع صيدها موضحة فيما يأتى :

- (١) فى املاك الغير مالم يسمح به مالكه أو مأموره ،
- (٢) ضمن حدود المدن والقرى والكفور والعزب وبوجه عام على مسافة تقل عن ٢٥٠ مترا من أى مسكن ،
- (٣) بالشباك فى أراضى الغير التي لم يكن محصولها بعد ،
- (٤) صيد الحمام أو غيره من الطيور الداجنة والنافعة للزراعة أو أى نوع من الطيور والحيوانات المملوكة للغير .

(١) تسحب رخص الصيد من الاشخاص الذين تصدر عليهم بعد الحصول عليها أحكام من قبيل ما توضح فيما ذكر بهاليه . ويتلاحظ انه بعد مضى خمس سنوات من انتهاء مدة العقوبة ينتهي الحق فى رفض اعطاء رخص الصيد للاشخاص المحكوم عليهم المنوه عنهم بالفقرتين المائتين والرابعة والسبعين .

بيان الطيور الممنوع صيدها

بمقتضى القانون نمرة ٩ الصادر فى ١٥ مايو سنة ١٩١٢ يمنع صيد

الطيور الآتى بيانها بعد ، او القبض عليها او قتلها او نقلها او التجول بها
للبيع او حبسها او عرضها للبيع او بيعها او شراؤها حية كانت او ميتة ماعدا
من يكون بيده رخصة من وزارة الاشغال العمومية بالقبض على الطيور
وحبسها وعمل مجموعات منها لغرض من الاغراض العلمية وذلك لان هذه
الطيور نافعة للزراعة :-

قنبرة - أبو فصاده - كروان - عصفور مغنى - عصفور سقسيكولا
عصفور آكل الذباب - عصفور بيبيت - وروار - أبو قردان - هدهد
زقزاق مطوق - زقزاق ملدى - زقزاق شامى - صفيح (١) .

واجب العمدة نحو المخالف

يجب على العمدة ان يخطر المركز فى الحال عن مجده يصطاد بدون
رخصة او يباشر الصيد فى الجهات المحظور الصيد فيها او يصطاد نوعا من
الطيور الممنوع صيدها مع ملاحظة أنه فى حالة الصيد بملك الغير لا يتدخل
العمدة الا اذا تقدمت اليه شكوى من صاحب الشأن .

الفصل الثامن عشر (٢)

تعريف الجواهر السامة - كيفية حفظها - واجبات العمدة ازاء المخالف

(١) هذه الطيور مرسومة بخرط معلقة فى مكاتب دوائر البوليس وفى المدارس وفى
سائر محطات السكة الحديد وفى عدة جهات أخرى وذلك لمعرفة الجمهور لأشكالها.

(٢) راجع القانون نمرة ١٤ الصادر فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٠٤ .

الجواهر السامة

الجواهر السامة هي المواد السكياوية والعقاقير الطبية الخطرة على الهيئة الاجتماعية اذا سهل للأفراد الحصول عليها واستعملوها وحدهم بدون استشارة رجال الفن كالكسليمان والزربخ والسكلوروفورم والافيون والكوكايين .

كيفية حفظ المواد السامة

يجب على من يرخص له في اتجار او حيازة المواد السامة أن يضعها في أوعية على حداثها ، وعلى كل وعاء منها اسم الجوهر السام الذي يحتويه ، ولقطة سام باللغتين العربية والافرنجية .

واجب العمدة بشأن المخالف

يجب على العمدة أن يخطر المركز في الحال بطريقة سرية عن كل شخص يبيع او يشتبه فيه ببيع مادة سامة بدون تصريح وعن الأشخاص المأذونين ببيع الجواهر السامة وكذا الصيادلة الذين يرتكبون أمراً يخالف نصوص القانون لاتخاذ الاجراءات اللازمة ضدهم .

الفصل التاسع عشر

واجبات العمدة بشأن المحافظة على خطوط السكك الحديدية والقطارات والمسافرين عليها ، او على السيارات بالطرق الزراعية ، وصيانة أسلاك التلغرافات - الحرائق بسبب شرار الوابور وما يتبع بشأنها - الواجبات المتعلقة بالمحافظة على خطوط التليفون والبوستة وعلامات المساحة .

المحافظة على خطوط السكك الحديدية

والقطارات والركاب وأسلاك التلغرافات

عمدة الناحية الذى ير بزماد بلده خط سكة حديد مكلف باتخاذ الطرق المؤدية الى حفظ هذا الخط وأسلاك التلغرافات وقوائمه وغيرها من أملاك المصلحة ، وعليه تقديم كل مساعدة لموظفيها ، وعند حصول أى عطل على الخط يجب عليه ان يستحضر فى الحال الفعلة الكافين لتنجيز الاعمال الاضطرارية اللازمة ولتسهيل اعادة تسيير القطار فى أقرب وقت ، وأن يبدل ما فى وسعه لمراقبة جسور السكة الحديد التى ضمن دائرة اختصاصه ، وبصفة خاصة كافة الأدوات والمعدات التى توجد عند انشاء او تجديد الخطوط على تلك الجسور ، وان يمنع ما يأتى :-

الجرائم التى تهدد سلامة المسافرين على خطوط السكة الحديد كرمى الأحجار على القطارات السائرة او وضع العوائق على الخطوط ما اشبه ذلك من الافعال الضارة مع تقدير أهمية أمثال هذه الجرائم وخطورتها على الامن العام ، وخصوصا فى موسم وفود السياح الاجانب الذين ينتفع الكثيرون منهم ماديا ، لأن ارتكاب الحوادث يعرض سلامة المسافرين منهم للخطر ، وذلك يضر بسمعة البلاد ، فضلا عن أنه لا يرغب السياح فى الوفود على القطر المصرى . فيترتب على ذلك نتائج خبيثة ،

وكثير من المسافرين يقطعون المسافة بين القاهرة والاسكندرية وبالعكس بالسيارات فى الطريق المعد لذلك ، فيجب على العمدة الذين ير فى زمام بلادهم هذا الطريق ، ان ينبهوا على الاهالى تنبيها شديدا بعدم رمى أحجار على المسافرين بسياراتهم أو توجيه شتم أو سباب اليهم ، لأن وقوع أمثال هذه الحوادث فى زمام أى بلدة يعرض سمعتها ومساكنها

والمخالفين المسؤولين للمقويات الشديدة فضلا عن تأديب الجانبين بكل صرامة (١) ،

(٢) سرقة معيات مصلحة السكة الحديد أو نقل البضائع التي تسقط من القطارات السائرة ، وفي الحالة الأخيرة يخطر المركز وأقرب محطة سكة حديد فورا عند وجود تلك البضائع ،

(٣) كل مخالفة تقع بشأن لوائح السكة الحديد ،

(٤) كل زراعة تحدث خفية في أراضي السكة الحديد ،

(٥) الاشخاص الذين يسرون أو يركبون علي خطوط السكة الحديد أو يرون في غير النقط المخصصة لذلك ،

(٦) الاشخاص الذين يقودون مواشى ويتركونها تنسرب منهم على خطوط السكة الحديد ،

(٧) اتلاف جسر السكة الحديد.

الحرائق بسبب شرار الوابور

مضى حدث حريق بالمرزوعات في الحقول المجاورة لخط السكة الحديد وكانت النار ناشئة عن الشرر المتطاير من الوابور ، وجب على العمدة أن يبادر بتبليغ ذلك الى ناظر محطة السكة الحديد الاقرب الى محل الواقعة ، علاوة على تبليغه ذلك الى المركز واتباع الاجراءات الواجب تنفيذها في مثل هذه الحوادث ، بأن ينتقل لمحلقها ويعمل علي اطفاء النار وجمع الادلة

(١) البلد التي يقع في حدودها تمتد علي القطارات أو أسلاك التلغراف أو أي شيء آخر من ممتلكات الحكومة ولم يستدل علي الفاعلين وضبطهم ، تزداد فيها قوة الخفراء مؤقتا على نفقة الاهالي ، واذا تكررت وقوع الجريمة يعاقب العمدة وشيخ الخفراء وخفيئ الدرك اداريا لاهمالهم واجبياتهم .

التي تثبت سبب اشتغالها ، وعند حضور الناظر أو أحد رجال انوليس
أو النيابة يقدم اليه كافة المعلومات التي توصل اليها ويساعده في تنفيذ
مهمته .

المحافظة على خطوط التليفون

في البلاد الموجود بها مواصلات تليفونية يكون العمدة مسئولاً عن
حفظ وصيانة جميع الخطوط التليفونية وممتلكاتها ، وعليه أن يتحقق من
أن شيخ الخفراء والخفراء متيقظون دائماً لمنع الامور الآتية :-

- (١) حدوث أى تلف لهذه المواد أو اعدامها أو سرقتها ،
- (٢) ارتكاب أى جريمة من الجرائم المذكورة في المواد (١٤١ من
الى ١٤٤ ق . ع .) (١)

(١) نص المواد كالآتي :-

١٤١ . م - كل من عطل المخازن التلغرافية أو أتلف شيئاً من آلاتها سواء
باهماله أو عدم احتراسه بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخازن يعاقب بدفع غرامة
لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً وفي حالة حصول قصد ثابت تكون العقوبة الحبس مدة
لا تزيد عن سنتين مع عدم الاخلال في كلتا الحالتين بالحكم بالتعويض ،

١٤٢ . م - كل من تسبب عمداً في انقطاع المراسلات التلغرافية بقطعه الاسلاك
الموصلة أو كسر شيء من العدد أو عوازل الاسلاك أو القوائم الرافعة لها أو بأى
كيفية كانت يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين مع عدم الاخلال بالزامه بالتعويض
عن الخسارة ،

١٤٣ . م - كل من أتلف في زمن هياج أو فتنة خطاه من الخطوط التلغرافية أو أكثر أو
جعلها ولو مؤقتاً غير صالحة للاستعمال بأى كيفية كانت أو استولي عليها بالقوة الاجبارية
أو بطريقة أخرى بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخازن بين ذوي السلطة العمومية أو
منع توصيل مخازن أحاد الناس وكذا من منع قهراً تصليح خط تلغرافى يعاقب بالاشغال
الشاقة المؤقتة فضلاً عن الزامه بجبر الخسارة المترتبة على فعله المذكور ،

١٤٤ . م - تسري أحكام المواد السابقة على الخطوط التليفونية التي تنشئها
الحكومة أو ترخص بإنشائها لمنفعة عمومية .

وعند وقوع أية جريمة من الجرائم المذكورة يجب على العمدة أن يبادر بالبحث عن الناعلين ويضبطهم ، وإن لم يمكن الاستدلال عليهم جاز للمديرية أن تزيد قوة الخفر في البلدة مؤقتا على نفقة الاهالى ، وإذا تكرر وقوع الجريمة جاز معاقبة العمدة وشيخ الخفر اداريا لاهمالها واجباتها.

الواجبات المتعلقة بمصلحة البوستة

يجب على العمدة تعيين من يلزم من الخفر الامناء للمحافظة على مكاتب البوستة عند ما تطلب المصلحة منه ذلك ، وعليه ملاحظة اجراء التحفظات الكافية عند نقل المراسلات أو صرر النقود ، واتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع التعسدى على صناديق البوستة أو مكاتبها أو باقى ممتلكات المصلحة المذكورة ، وأن يقدم المساعدة اللازمة لموظفى البوستة كلما طلب منه ذلك .

المحافظة على علامات المساحة

على العمدة أن يبذل جهده للمحافظة على علامات المساحة ومنع نزعم من مكانها أو انلافها ، ولكى يكون صاحب الارض الموضوع عليها العلامات (أو واضع اليد على تلك الارض) مسئولاً عنها بالتضامن مع العمدة او « الشيخ » يجب تسليم هذه العلامات اليه والتوقيع منه على سند الاستلام الذى يوقع عليه ايضا العمدة او الشيخ ، وفى البلدة التى يتعدد فيها فقد العلامات يجوز للمديرية أن تعين خفيرا زائدا على خفر البلد لمدة ثلاثة شهور على نفقة الاهالى ، وإذا لم يظهر الفاعل لهذه السرقات فى خلال المدة المذكورة يمتد تعيين الخفير لمدة اخرى.

الفصل العشرين

وجوب صيانة املاك الحكومة والمنافع العمومية - ما يتبع عند التعدي على املاك الحكومة - الاجراءات التي تتبع عند التعدي على الاملاك الاميرية المعدودة من المنافع العمومية.

منع التعدي على أملاك الحكومة والمنافع العمرية

وجوب صيانتها - لا يجوز لأى فرد ان يتعدى على أملاك الحكومة او المنافع العمومية بوضع اليد عليها بأى كيفية كانت ، والعمدة مسؤول عن صيانة ما يوجد منها فى زمام بلده فيجب عليه أن ير عليها من وقت لآخر ويلاحظ منع وقوع أى تعد عليها ، وعليه تفهيم كل شيخ عن الاملاك والمنافع التى فى حصته ، والتنبيه عليهم بضرورة مرور كل منهم عليها فى دائرة اختصاصه ، للتأكد من دوام صيانتها ، والمبادرة بتبليغه عند حصول أى تعد عليها لاجراء اللازم كما سيوضح بعد ، وعلى العمدة تفهيم ذلك أيضا لشيخ الخفراء وكذا الخفراء ليعلم كل منهم الموجود منها فى دائرة دركه ويتبع ما تقدم بيانه فى واجب مشايخ البلاد شأنها ، حتى يجد العمدة من معاونيه المذكورين المساعدة الفعالة ، وتسلسل المسؤولية الى جميع من ذكروا كل فى دائرة اختصاصه (١)

ما يتبع عند التعدي على أملاك الحكومة - اذا وقع التعدي على

(١) اذا ثبت التقصير من العمدة أو أحد المشايخ فى منع التعدي قبل وقوعه أو إيقاف سيره أو التأخير عن تبليغ المركز فوراً عنه ، وترتب على ذلك استمرار التعدي واثامه ، فيسأل العمدة وشيخ حصة المعتدي بحضور اداري لمجازاتهم.

أُملاك الحكومة (١) بالبناء أو بالردم منلا وجب على العمدة أن يوقف العمل ولو باستعمال القوة وتكليف المتعدى بأزالة ما أحدثه، وإقناعه بكل الوسائل الممكنة وتفهيمة ما يترتب على عدم امتثاله لذلك ، ويخطر المركز في الحال لتكليف أحد معاوني الإدارة بالانتقال الى محل التعدى ودعه أحد المساحين ومعاينة الجزء المقول بحصول التعدى عليه وعمل رسم كروكي عنه يبين به مساحته وحدوده وما اذا كان واردا بخريطة فك الزمام أم لا وتوضيح نمرة القطعة والخوض وتطبيق الخريطة على طبيعة الارض ، وتحرير المحضر اللازم وحصر الجزء المتعدى عليه باستمارة نمرة ٣١ ، وتقديم المحضر مع الاستمارة المذكورة الى المركز لارسالها للمديرية لتقديمها الى قلم الاملاك لمراجعة اجراءات المركز حتى اذا وجد ملحوظات فيها أعادها له لاستيفائها وبعد ذلك اذا ثبت أنه من أُملاك الحكومة يتقرر ما يلزم بشأنها ،

وأما اذا كان التعدى على أرض للحكومة لم تؤجر للاهالى بان زرعت خفية فعلى العمدة أن يخطر المركز بذلك ويرشد لجنة المساحة عند حضورها لبلده في المواعيد المحددة عن هذه الزراعة لمقاسها وتقدير الابحارة المناسبة على المتعدى .

الاجراءات التى تتم عند التعدى على الاملاك الاميرية المعدودة من

المنافع العمومية — للأمورى الحكومة استعمال القوة لمنع التعدى على الاملاك الاميرية المخصصة للمنافع العمومية سواء بالحفر أو بالبناء أو باقامة مصاطب أو حواجز أو غيرها من أنواع التعدى على طريق أو شارع أو حارة أو زقاق من المنافع العمومية واتباع ما يأتى : —

(١) كآرض مملوكة للحكومة وشغلها أحد الأهالى أو شغل جزءا منها ببناء أو خلافة ، أو كانت غير مؤجرة وزرعها خفية ،

(١) اذا شاهد العمدة حصول تعدى أو بلغ اليه وجب عليه ان يبادر بالانتقال الى محله ويوقف العمل ولو باستعمال القوة عند اللزوم ويكلف المتعدى باعادة الشئ الى أصله ويفهمه ما يترتب على عدم امتثاله لذلك ، فاذا اقتنع وأزال البناء مثلاً يجب تساييمه الانقراض والتوقيع منه على المحضر الذى سيوضح بعد ،

(٢) اذا لم يقتنع المتعدى فعلى العمدة أن يخطر المركز في الحال ويستدعى أعضاء لجنة التعدى (السابق التنويه عنها بالصحيفة نمرة ٢٥ بالفصل الثانى من هذا الباب) لمعاينة هذا التعدى واثبات الاعمال المكونة له والاجراءات التى اتخذت نحوه ، وسؤال المتعدى والاطلاع على مستنداته ، وأخذ معلومات الجيران وكبار السن بالبلد ، واثبات كل ذلك بمحضر يبين فيه مساحة هذا الجزء وحدوده ونوع التعدى من بناء أو حفر أو غرس أشجار أو خلافه ، وما يساويه المتر من الثمن وتبدى رأيها فى أنه من المنافع العمومية من عدمه ، ووجه المنفعة التى يصرف فيها ثمن الجزء المتعدى عليه « ان ظهر انه من المنافع العمومية » كتوسيع نقطة أخرى من الطريق أو اصلاح أو ترميم جامع أو مدرسة بالبلدة مثلاً وذلك فيما لو لم ينشأ عن هذا التعدى ضرر ووافقت الوزارة على البيع ، وبعد ذلك يرسل العمدة محضر التعدى المذكور موقفاً عليه منه ومن أعضاء اللجنة للمركز للاحاطة على أحد معاونى الادارة لينتدب معه مساحاً للقيام الى محل التعدى ومعاينته وعمل رسم كروكي عنه مبيناً فيه مساحة الجزء المقول بصول التعدى عليه وحدوده وما اذا كان وارداً فى خريطة فك الزمام أم لا وتوضيح نمرة القطعة والخوص وعرض الطريق قبل التعدى وبعد وقوعه وتطبيق الخريطة على طبيعة الارض ، ثم يفحص قرار اللجنة ويعيد ما أجرته ثانياً ليتثبت منه فان رأى انه من المنافع العمومية وليس مزاحماً للطريق يبدى رأيه فيما اذا كان من

لمصلحة بيع الجزء المتنازع عليه أو استبداله من عدمه (وذلك في حالة وجود طريقة للاستبدال في أرض تكون ملكا متعددي) مع تقدير الثمن بدون أن يتقيد بتنمين اللجنة وملاحظة ان يكون أكثر من القيمة الحقيقية بنحو العشرين في المائة حتى لا يكون هناك ما يشجع الاهاالى على اغتصاب أملاك الحكومة لان البيع ليس حاصلًا لشخص يريد الشراء بطريقة مشروعة بل لشخص مغتصب للطريق العام أو متعدي عليه وان اقترح البيع له هو حسم للنزاع ومراعاة لمصلحته على الأكثر ، وملء خانات الأورنيك نمره ٢١٨ هـ موضحاً به ملخص البيانات الواردة بالاوراق التي ترفق به ، وبعد ذلك يقدم للمركز للتصديق عليه خصوصاً على التثمين من الأمور ثم المديرية لأبداء رأيها ويرسل للوزارة لتقرير ما تراه لازماً وذلك بعد احالة الاوراق الى قلم الاملاك بالمديرية ليفحصها هي والرسم والتأكد من أن القطعة المراد بيعها تابعة للطريق العمومي في سكن البلد ولا يدخل ثمن منها في أملاك الميرى الحرة .

الفصل الواحد والعشرون

الدوريات — أنواعها — تأليفها — فائدة كل منها للامن العام .

الدوريات والامن العام

لاحظت أثناء مروري بالدوريات على بعض البلاد والنجوع في مدة خدمتي بالبوليس ان بعض العمدة والمشايخ وغيرهم يجهلون الغرض من الدوريات ، وما تؤديه من الخدمات الجليلة لتأييده وصيانة الامن العام ، ولذلك رأيت أن أوضحها بإيجاز للعلم بها .

الغرض من الدوريات

الغرض من الدوريات بصفة عامة هو المرور على البلاد والعربز والكفور والنجوع، خصوصا الجهات التي تكثر فيها الحوادث الجنائية، للتأكد من أن كافة القوانين والاوامر منفذة طبقا للاصول، وان رجال الحفظ قائمون بواجباتهم خير قيام، خصوصا ضبط الاشقياء والعابثين بالامن حتى لا يتسع امامهم المجال لارتكاب الجرائم، وتقديم الاقتراحات التي تزيد في تحسين حالة الامن الى الرؤساء المختصين.

أنواع الدوريات

١ - دوريات (سوارى نهائية - سوارى ليلية - هجانة سودانية - سيارة - مناطق - زراعية - الطرق بالبلاد - السكة الحديد - الحدود).

الدورية السوارى النهارية

تؤلف الدورية السوارى النهارية من ضابط أو صف ضابط بصفة رئيس ومعه عسكري سوارى واحد، وتخرج من المركز أو نقطة البوليس في الايام التي يعينها المأمور أو ضابط النقطة خصوصا في أيام الاسواق والمواسم، وفروض عليها ملاحظة وجود العدد الكافي من رجال الحفظ للملاحظة حالة الامن في السوق، ومراقبة تطبيق القوانين والواثم والاوامر به (١) وبالبلاد التي يحصل المرور عليها،

وتمر أيضاً على الموالد والافراح وكل جهة يكون فيها اجتماع، وتلاحظ في سيرها حالة الطرق والكبارى وأسلالك التليفون والتلغراف والسكك

(١) راجع مبحث حفظ النظام والامن يوم السوق بالفصل السادس من هذا الباب

الزراعية والجسور خصوصا جسور النيل والترع ، وتمنع اخذ أثره منها أو قطعها ، وإن وجدت جثث حيوانات ملقاة فيها تجرى اللازم نحوها وتدون مذكرة باسم البلد المقابلة لها لاثبات ذلك بتقرير الدورية ، وعند وصولها الى احدى البلاد تنقش على أسلحة الخفراء وجبه خاناتهم بمنزل العمدة أو الشيخ للتأكد من انها تامة ونظيفة وصالحة للاستعمال وغير معمرة وانها مصنونة بأن تكون موضوعة على السلاحليك داخل جنزير مقفل ومفتاحه محفوظ طرف الخفر النوبتجي الذي يجب أن يكون موجودا دائما وملابسه بحالة جيدة، وتنقش كذلك على دفتر الحوادث ودقتر خدمة الخفراء وباقي الدفاتر الاخرى التي في عهدة العمدة للتأكد من اثبات كل أمر بها في أوقاته «وخصوصاً ضبط توزيع خدمات الخفر» ومن ان التحرير جار فيها طبق التعليمات تماما ، ويستعلم رئيسها عن حالة الامن ويقف على أسباب ارتكاب الجرائم ويبحث على تتبع الحوادث ويعمل على منع وقوع أمثالها ، ويتحرى عن احوال المراقبين والمشتبه فيهم وكيفية تمييزهم ، ثم يمضى على دفتر مرور الدوريات ميدياً فيه تاريخ وساعة وصول الدورية ، وبعد ذلك تستأنف الدورية سيرها وتلاحظ في طريقها ما ينشأ من العزب أو المباني التي تقام على الاراضي الزراعية بدون رخصة ، وكذلك قسائن الطوب والجير القريبة من السكن وتأخذ مذكرة عنها وعن اسم صاحبها، وعن المحلات العمومية أو محلات البقالة أو المشروبات الروحية المدارة بدون رخصة ، والعربان النازلين في الغيطان بعيدا عن البلاد أو بالقرب من السواقي أو الواورات ، وتوجه التفاتها الى زراعة القطن فإن وجدت فيها دودة تأخذ مذكرة عن اسم صاحب الزراعة والزامه بالبلد التي وجدت بها وعما اذا كان مجريا تنقيتها أم لا وتلفت نظر العمدة أو الشيخ الى وجوب تنقيتها فعلا حسب التعليمات الموضوعة لذلك ، وكذلك الاحطاب.

التي تم تقطع وثبتت كل ذلك بتقرير الدورية، وعما اذا كانت المراقبة اللازمة جارية على العمال المشتغلين بالحفر والتنقيب عن الآثار القديمة في جهاتها أم لا ، وعلى عمال المقاولات (ان وجدوا) وتبلغ المركز عنهم «خصوصا اذا زاد عددهم عن مائة شخص» وتضبط الاشخاص الذين يحملون أسلحة بدون رخصة أو يصطادون الطيور الممنوع صيدها أو بدون رخصة ، وكذلك الذين يطلقون أعيرة نارية في الجهات الممنوعة (١) ؛ وتضبط كل من يشتبه فيه بأن وجد حاملا للمبوسات أو غيرها يظن انها مسروقة ولم يأت بما يدفع الشبهة عنه ، وتسلم المواشي النائمة الى عمدة البلد وتبلغ المركز عنها فوراً ،

وعند مرورها في بلد وقت غروب الشمس تتحقق مما اذا كان شيخ الخفراء أو وكيله مباشراً اخراج رجال الخفر بطابور المساء او لا بقصد التتبع والتنقيش عليهم وتسليمهم الاسلحة حسب الاصول بحضور العمدة أو نائبه ، وتلاحظ وجود خفراء الآثار التاريخية بدركاتهم وانهم قائمون بواجباتهم خير قيام ، وفي النهاية تعود الدورية الى المركز ، ويقدم رئيسها الى المأمور تقريراً مشتملاً على بيان الجهات التي مريت الدورية عليها والملاحظات التي رآها مخالفة للقوانين أو اللوائح أو التعليمات ، وعن كل ما يظن رئيس الدورية انه ذا اهمية لصالح الامن العام ويستحق لفت نظر رئيسه اليه .

الدورية السوارى الليلية

تؤلف الدورية السوارى الليلية من ضابط رئيس ومعه نفران سوارى ويزاد هذا العدد الى خمسة اذا دعت الحاجة ، ولا يخرج تحت رئاسة صف (١) راجع [إلى] اطلاق الاعيرة النارية بالفصل السادس عشر من هذا الباب
صحفة ٨٧

ضابط الا في الاحوال الضرورية جداً ، وتؤدي المطلوب منها على الوجه السابق ايضاً ، بالدورية النهارية الا في أسلحة الخفراء وجبه خاناتهم فانها تتم عليها وهي بأيديهم وتناكد أنها في حالة صالحة للاستعمال ، وتتم بنوع خاص بالمرور على الخفراء المعينين على الكبارى والطرق والاراضى الزراعية وعلى دركات باقى الخفراء لتتحقق من وجودهم وثيقظهم بها ، وتقابل بالجهات التي تمر عليها شيخ النوبة وشيخ الخفراء أو وكيله وتستفهم منه عن حالة الامن العام في البلدة التي تكون قد وصلت اليها ، وعما تم في أمر الحوادث الجنائية التي حصلت ببلدته ، وعما اذا كانت ظهرت أدلة جديدة تفيد التحقيق أم لا ، وعما اذا كان استدل على المتهمين الهاربين منها أم لا ، وتتحقق منه عما اذا كان قد مر على العزب أو الجوع المجاورة (ان كانت هناك عزب أو نجوع) ، وتتوجه لمنازل الموضوعين تحت مراقبة البوليس للتمسك عليهم والتحقق من وجودهم شخصياً في مساكنهم ويؤشر الرئيس على تذاكر اقامتهم بتاريخ وساعة مرور الدورية مع التوقيع عليها ويبلغ لمركز تليفونيا عن المتغييب منهم ، ويتحرى عن المشتبه فيهم ثم يؤشر بامضائه على دفتر مرور الدوريات بالبلاد مثبتاً فيه تاريخ وساعة وصول الدورية ، ويوجه التفاته الى القهاوى والمحلات العمومية ويضبط المحلات التي يحرق فيها الخشيش أو يلعب فيها القمار ، واذا حصلت أية حادثة جنائية في ابلاد التي يمر بها أو في احدى البلاد المجاورة فانه يخطر المركز عنها باشارة تليفونية ويبادر بالتوجه الى محل وقوعها لعمل اللازم نحو ضبط المجرمين والمسروقات والاسلحة والادوات التي تكون معهم وجمع الادلة المفيدة لاجلاء الحقائق ثم يحرر محضراً بما أجراه ، واذا استرقت هذه الاجراءات زمناً طويلاً لا يمكنه من اتمام خط سير الدورية فانه يعود بعدها الى المركز ويقدم التقرير الى المأمور مشتملاً على جميع ملحوظاته كما تقدم .

دوريات الهجاجة السودانية

تؤلف هذه الدوريات من ضباط وصف ضباط وعساكر الهجاجة السودانية الذين يوزعون في كل مديرية بمعرفة الحكمدارين ، وأهم واجباتها تتبع اللصوص في حوادث السرقات حال ارتكابها أو بعده والقض عليهم وضبط ماعدهم من المسروقات ، وعمل دوريات نهائية على البلاد والعزب التي تكثر فيها الحوادث على الوجه السابق ايضاحه في الدوريات السواري النهارية ، ويمكن الانتفاع بعساكرها في بعض الظروف ليلا بعمل دوريات سيارة.

الدوريات السيارة

تكون برئاسة صف ضابط أو عسكري ذي نباهة ومضى عليه أربع سنوات في الخدمة على الأقل ومعه خمسة أو ستة خفراء يؤخذون من بلاد مختلفة ، وتمر في الطرق والبلاد للمحافظة على الأمن العام بالكيفية السابق ايضاحها بالدورية السواري الليلية ، وتقابل في طريقها وفي مكاتها الدوريات السواري أو السيارة الأخرى في إحدى البلاد أو الجهات المعينة طبقاً للتعليمات الموضحة بخطط سير الدورية .

الدوريات الزراعية

تكون برئاسة أحد مشايخ البلد الذي عليه الدور ومعه خفير وبعض الاهالي ، وتمر على الطرق الزراعية والاجران وحول حدود البلد وفي مزارع العزب والكفور التابعة للناحية للمحافظة على الأمن العام وضبط كل من تجده متلبساً بالجريمة أو حاملاً مسروقات أو تشبه فيه وتقدمه الى العمدة للنظر في أمره ، وعلى العمدة أن يراعي في ذلك تنفيذ تعليمات المديرية التي ترد اليه بشأن هذه الدوريات أولاً فاولاً .

دوريات المناطق

انشئت دوريات المناطق حديثاً للعمل على توطيد الامن العام بصفة خاصة في الجهات التي تكثر فيها الحوادث الجنائية . وذلك بأخذ خفير من كل بلدة داخله في حدود المنطقة المعينه وتكون منهم دورية تحت رئاسة صف ضابط « ان سمحت قوة المركز » أو شيخ خفراء أو وكيل شيخ خفراء من ذات المنطقة لعمل دورية سيارة عليها كل ليلة وتغير أفراد هذه الدورية أسبوعياً ، ومهمتها المرور على المسكان المعينه لوجود الخفراء بها أي (على السكاري ومنافذ الطرق والجهات الخيفة البعيدة عن البلاد) وفي بعض الاحيان تكلف بأن تكن في جهات أخرى يعينها المأمور أو ضابط النقطة للملاحظة حالة الامن .

دوريات الطرق بالبلاد

يجب على كل عمدة ان يخرج العدد السكاني من الخفراء غروب كل يوم في الطرق العمومية والمنافذ الواقعة في دائرة بلده المحافظة على التجار العائدين من الأسواق ابلادهم والأهالي العائدين بمواشيهم من غيطانهم خصوصاً في زمن ربيع المراسي وتلبية دعوة كل من يستغيث بها ، وعقب عودة الخفراء يعطى العمدة اخطاراً للمأمور أو لضابط النقطة بما يبلغه به رجال الحفظ ويقيد هذا الاخطار في دفتر حوادث البلد ،

وخفراء المرب مكلفون بالوجود في الطرق الموصلة لمن بهم للقيام بأداء ماتقدم اسوة بخفراء البلاد وعلى شيخ العزبة ملاحظة تنفيذ ذلك ،

ويحرر كشفاً يشمل على بيان المناطق وحدودها المكلف كل خفير بالمحافظة عليها ويوقع عليه من خفراء البلدة للرجوع اليه عند حصول أية حادثة جنائية في دائرتها .

دوريات السكك الحديدية

تقوم من المراكز أو تقط البوليس للملاحظة شريط السكك الحديدية والمحطات والتنبت من وجود الخفراء المختصين في دركاتهم بحالة تيقظ تام، وعادة تكلف بذلك الدوريات السوارى الليلية أو السيارة عند اللزوم.

دوريات الحدود

يخصص للحدود الفاصلة بين المراكز وبعضها دوريات سيارة في كل مركز للمرور في المناطق التي تعين بمعرفة مأمورى المراكز المتاخمة بالاتفاق مع بعضهم لمراقبة الاشقياء الذين يجتمعون في هذه الجهات البعيدة عن البلاد للعبث بالأمن العام.

ملحوظات عمومية

(١) يجب أن تقوم الدوريات من المركز أو نقطة البوليس في ساعات غير معينة إلى جهات مختلفة وأن تكون خطوط سيرها غير معلومة لاحد سوى المأمور ورئيس الدورية فقط حتى لا يتمكن أحد من معرفة طريق الدورية فيضع العراقل في سبيل وصولها إلى الحقائق التي تسلك، بالبحث عنها أو مراقبتها،

(٢) يجب زيادة مرور الدوريات على البلاد التي تكثر فيها الحوادث الجنائية والتي يأوى إليها الاشقياء أو يخفون فيها المسموقات،

(٣) يزداد عدد الدوريات التي تخرج بين منتصف الليل والفجر وبصفة خاصة في الليالى الغير مقمرة،

(٤) يكون غالباً ضمن خطوط السير استراحة للدورية في نقطة متوسطة بين جملة بلاد أو عزب لتتمكن من أخذ راحتها وتكون في خلال ذلك على

أهمية الاستعداد لتدرك أية حادثة جنائية تحصل ، وبعد أن تقضى المدة المعتبرة بالناحية المختصة للاستراحة تقوم لاتمام خط السير طبقاً للتعليمات ، (٥) تخرج الدوريات في بعض الاوقات قبل الغروب بوقت يمكنها من ملاحظة وجود خفراء الطرق في دركاتهم بقصد منع سرقة المواشى اثناء عودة الاهالى بها ، ويراعى ذلك بصفة خاصة مدة ربيع المواشى ،

(٦) من المفيد أن تخرج دورية سوارى لتتعقب دورية سوارى اخرى أو دورية أو أكثر من الدوريات السيارة للتأكد من تنفيذ خط السير المأمور به طبقاً للتعليمات ،

(٧) يحسن أن يكون خط سير الدورية قصيراً كي يؤدي على الوجه الاكمل لان الخط الطويل مما يبعث على الملل والتقصير في الواجب المطلوب ادائه ،

(٨) ضرورة التثبت مما تدون بتقارير الدوريات بعد ادائها منعاً لما عساه أن يحصل من اثبات ما يخالف الحقيقة لدفع تقصير أو اهمال وقع ، (٩) يلاحظ عدم أخذ خفراء من العزب ولا من البلاد التي يقل عدد خفرائها عن ثلاثة للمرور بالدوريات على اختلاف أنواعها منعاً من تهديد الأمان بالجهات المذكورة ،

(١٠) يجب على العمدة أن يؤشر في دفتر الحوادث في صباح اليوم التالى بما يفيد مرور الدورية على بلده ويثبت ساعة مرورها واسم ورتبة الشخص المترأس عليها .

وجوب مساعدة الدوريات

مما تقدم يتضح أهمية الدوريات والفوائد الجليلة التي تؤديها للأمن العام فيجب على العمدة ومشايخ البلاد ومشايخ الخفراء والخفراء أن يقوموا

سواجب المساعدة لهذا الدوريات فور اعند الزوم، ونظراً لان هذه الاجراءات
ربندل للصالح العام ولصيانة الارواح والاموال وغير هافاذا اقتضت الضرورة
للقديم أى مساعدة للدوريات من الاهالى وجب عليهم أن يهتموا بادائها
بكل عناية .

الفصل الثانى والعشرون

فائدة نقط البوليس للأمن العام — أقسامها — كيفية انشائها
فائدة نقط البوليس للأمن العام — لما كانت البلاد كثيرة وبعيدة عن
أشراف المراكز أشرافاً تاماً كان من صالح الأمن العام ومن الدواعى
المهمة لاستنباها إيجاد نقط بوليس تضم تحت أشرافها البلاد التى حولها
لتكون على اتصال دائم بها وتقدم لها كل المساعدات التى تتطلبها وبذا
تخف وطأة الاعمال على المراكز حتى تتفرغ لمباشرة أعمال الأمن وتدير
الشئون العامة بعناية تامة ،

ولا يخفى أن وجود هذه النقط بالقرب من البلاد مما يسهل على الاهالى
تنجيز أعمالهم الضرورية بالنسبة لقربها اليهم عن المراكز، وليتمكن البوليس
من الاسراع فى ضبط الوقائع الجنائية والقبض على مرتكبيها والسعى فى جمع
الأدلة التى يترتب عليها نجاح الدعوى العمومية على مرتكبي الجرائم .

أقسامها — تنقسم نقط البوليس الى مستديرة ومؤقتة ،

النقط المستديرة — تعين النقط المستديرة بقرار من وزارة الداخلية .

بناء على ما يطلبه كل مدير فى مديريته لمصلحة الأمن العام .

النقط المؤقتة — تعين النقط المؤقتة بعرفة المدير عند حصول حوادث

مخلة بالأمن باحدى جهات مديريته أو عند ما يرى ضرورة لايجادها ،

وذلك لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور مع أخطار وزارة الداخلية ، ويجوز له تجديد هذه المدة عند اللزوم بعد الاستئذان من الوزارة.

الفصل الثالث والعشرون (١)

الزرائب وكيفية إقامتها - واجبات العمدة بشأنها - جواز إنشاء زرائب منفردة - الاجراءات نحو المخالف.

الزرائب وكيفية إقامتها

اعتاد بعض أهالي مديريات الوجه القبلي في زمن ربيع المواشي على ترك منازلهم والخروج الى الرعى ليقيموا بزرائب يعملونها من البوص بالاراضى المنزرعة بها البرسيم ومعهم مواشيهم وأمتعتهم ليسهل عليهم مباشرة رعيها في زراعة البرسيم وحلب ألبانها واستخراج الزبدة والجبنه منها مدة هذا الموسم .

واجبات العمدة بشأنها

حيث أن تفرق الزرائب وتباعدها عن بعضها يجعلها عرضة لسطو اللصوص عليها ، وحيث أنه لصياتها بقدر الامكان من هذا السطو يجب أن يكون بعضها على مقربة من البعض الآخر ، لذلك وجب على العمدة تنفيذ ما يأتى : -

(١) أن ينتخب بمعاونة مشايخ البلد النقط اللازمة لاقامة الزرائب بالاراضى المنزرعة ببلده ،

(١) راجع القرار الصادر من مديرية جرجا في ٧ يوليه سنة ١٨٩٥ ومن مديرية اسيوط في ٢٧ يوليه سنة ١٨٩٥ ومن مديرية قنا في ٣ فبراير سنة ١٩٠٢ ومن مديرية المنيا في ٤ مارس سنة ١٩٠٣ .

(٢) لا يجوز أن يوجد بكل نقطة أقل من عشر زرائب وتكون متلاصقة ببعضها ،

(٣) يخرج أصحاب الزرائب مواشيهم في يوم واحد يحدده العمدة ،

(٤) على العمدة أن يباشر تعيين الخفراء الكافين من أرباب الزرائب ومن ضمن الرجال الموجودين فيها .

جواز إنشاء زرائب منفردة

يجوز إنشاء زرائب منفردة بتصريح من المديرية بطريقة استثنائية بشرط أن أربابها يعينون لها الخفراء الكافين .

الاجراءات نحو المخالف

على العمدة أن يخطر المركز عن يخالف ذلك لتوقيع العقاب عليه ونقل زربته الى المنطقة المعينة لوضع الزرائب بها ، فان امتنع فللعمدة ازالته على نفقة المخالف .

الفصل الرابع والعشرون

ما يعمل به العمدة لترقية بلده

لا يخفى أن أقدس واجب على العمدة هو العمل على تأييد الامن وحفظ النظام ببلده ، ومتى تم له ذلك اطمأن كل شخص على حياته وشرفه وماله وأمكنه تأدية أعماله وانقائها بدون أى عائق ، واذا ذلك لا يجده العمدة أمامه أى شاغل شغله عن العمل على تقدم بلده أديسا وماديا وترقيتها من الالوجه الصحية والعلمية والادارية والزراعية والاقتصادية ، لانه أدري من سواء بحاجاتها واستعداد أهلها ،

فإذا تعذر عليه تنفيذ أمر من الأمور الهامة المفيدة يقدم الاقتراحات عنه الى مأمور المركز ليساعده في الوصول الى تحقيقه بالوسائل الممكنة .
لان توفر أسباب الرخاء والتدرج في سبيل الرقي مما يوطد دعائم الامن العام بالبلاد ويسهل مأمورية القائمين به ،

فن الوجهة الصحية : —

(١) لفت الاهالى الى عدم القاء السماد (السباخ) والقاذورات في الطرق والميادين وكذلك عدم تركها بالمنازل ، والتنبيه عليهم بوضعها في الجهات القبلية من البلد مع ملاحظة تنفيذ ذلك حتى لا يكون سببا في انتشار الامراض الوبائية المعدية ؛

(٢) ملاحظة موارد الشرب حتى لا تتلوث بالالوساخ والاقذار والعمل علي منع الافراد من تناول أمثال هذه المياه من البرك والمستنقعات ، وابداء النصيح اليهم بضرورة تنظيف مياه شربهم بقدر المستطاع حتى تصير نقية صحية ، وإيجاد طلمبات ماصة كابسة في نقط معينة أو بالمنازل بدلا من الابار والاسبلة وتحذيرهم من استعمال مياه البرك أو الترعة الرائدة سواء في الشرب أو في الاستحمام أو الوضوء ، أو بتعريض بعض أجزاء الجسم طويلا في تلك المياه الملوثة بالجراثيم والميكروبات فلها مجلبة للأمراض كالبلهارسيا وغيرها ،

(٣) لفت نظر الاهالى الى ضرورة اقامة مبانيهم بكيفية منتظمة بحيث يتخللها الهواء مع انشاء المراحيض فيها بالطرق الصحية ، وحشمهم على توجيه العناية الى تنظيف الشوارع والحارات وداخل منازلهم من وقت لاخر يوميا ، والتنبيه عليهم بعدم وضع أحطاب على سطوح المنازل منعا لوصول الحرائق ، (٤) إيجاد الادوات الضرورية للاسعافات الطبية ووضعها تحت الحفظ

والضيانة ، وتعاين بعض رجال البلد ونسائها طريقة الاسعاف الوقى على قدر الحاجة ، والتبليغ عن الامراض ، وعزل المرضى بامراض معدية في

مكان مناسب قبلى السكن حتى يحضر طبيب المركز ويتخذ الاحتياطات الصحية اللازمة ، ومراقبة الاغراب والقادمين من الخارج كاللحاج وغيرهم حتى اذا مرض أحدهم يبلغ عنه فوراً لاجراء اللازم ،

(٥) السبى فى انشاء مجلس قروى اذا كانت حالة البلدة تسمح بذلك للعمل على تقدمها وتحسين حالتها من سائر الوجوه (١)

ومن اوجهه العلمية : —

(١) العمل على نشر مبادئ التعليم بين المزارعين والفلاحين حتى تهذب النفوس ويعرف كل فرد حقوقه وواجباته ، وذلك بأن يوجد لهم فرصة التعليم فى اوقات فراغهم بمدارس ليلية ، أو بواسطة لقاء دروس على سبيل الوعظ والارشاد بمسجد أو كنيسة البلدة بعد الفراغ من الصلاة ،

(٢) انشاء كتائب مستوفاة الشروط الصحية واستحضار معلمين أكفاء من المعروفين بحسن السلوك ، وحث الاهالى على ادماج أبنائهم فيها ، ومباشرة استمرار هذه الكتائب بنظام يكفل دوام وجودها وارتقاءها ،

(٣) مديد المساعدة لانشاء مدارس أولية أو ثانوية بدائرة المركز ، وتقليل العقبات التى تعترض من يريد من أبناء الناحية الاستزادة من

(١) المجالس القروية هي عبارة عن هيئة تؤلف فى كل بلدة يكون عدد سكانها وحالتها المالية تسمح بذلك بناء على تصديق من وزارة الداخلية ، وذلك للعمل على ترقية شئون البلدة وتنظيم حالتها من جميع الوجوه الادبية والمادية والصحية ، كتمهيد المواصلات وتنظيم البناء ورصف الشوارع وانارتها ورشها ، واصلاح دورات المياه للمساجد على الطرق الصحية التى تتمدها مصلحة الصحة ، واغلاق كل دورة بهاميضه أو تتصل بمجاريرها بالاراضى المجاورة أو بالبرك والترع ، وتعميم عمل الحنفيات والخزانات للمراحيض وللصرف ، وكذا مواسير التهوية بدورات المياه للمساجد والطمبات بدل الابار ، واتخاذ مايلزم من الاجراءات النافعة نحو الاسواق والمجازر والحيوانات وغيرها من الاعمال والمشاريع العامة المفيدة .

المعلوم والمعارف .

ومن الوجهة الإدارية : —

- (١) طلب زيادة رجال الخفر بحسب الحاجة ،
 - (٢) بث روح التعاون بين الاهالى والخبراء حتى يقوموا بأعمالهم خير قيام ، وتوجيه عناية خاصة لايجاد الروابط والصلات الحسنة بوجه عام بين حفظة الامن والاهالى ،
 - (٣) الاشتراك مع بعض البلاد المجاورة لايجاد طلبية حريق فى بلد متوسطة بين الجميع يكون بها نجاس قروى أو محلى ، وتمرين رجال الخفر على كيفية ادارتها لاستعمالها عند حدوث حرائق .
- ومن الوجهة الزراعية :

- (١) السعى لمعرفة ماتستلزمه الزراعة ، وكذا احتياجات اهالى البلدة من البذور السليمة التى تصاح لارض البلدة وتناسب جوها ، والاسمدة الجيدة ، والآلات الزراعية الحديثة ، والعمل بكل الطرق الممكنة على اتباعها بأتمان زهيدة ، ويحسن تكليف النقاية الزراعية متى وجدت بادام ذلك ،
- (٢) تفهيم الاهالى واجباتهم الزراعية ، وما تستلزمه مهنتهم من العناية والنشاط فى اعمالهم ، حتى لا يعرضوا زراعتهم الى تفشى العاهات الضارة بها وعند ظهور أية عاهة يجب تبليغ العمدة عنها فوراً كي يسادر بالعمل على استئصالها بكل الوسائل الفعالة خشية انتشارها فى الانحاء المجاورة ، مع اخطار المركز عنها فى الحال .

ومن الوجهة الاقتصادية : —

- (١) السعى فى انشاء نقابة زراعية أو الاشتراك فى أقرب نقابة ، وذلك لحفظ المحاصيل وصيانتها ، وتسليف صغار المزارعين ما يحتاجون اليه من

التقود حتى لا يضطروا لضيق ذات يدهم الى بيع حاصلاتهم بأثمان زهيدة لا تنفي بنفقاتهم الزراعية والمعيشية ، فيلجأون الى الاستدانة أو رهن أو بيع بعض املاكهم مما يودى بحياتهم المادية ؛ وبديهي أن هذه المجهودات والمزايا التي يقدمها أفراد النقابة يكون لها القسط الاوفر في تحسين أثمان الحاصلات مما يعود بالفائدة على جميع الاهالى ، وبالتالي ينعش الحركة التجارية ، ويصل بالقطر الى مستوى أرقى متى عم ذلك في سائر القرى والبلدان ،

(٢) تمهيد المواصلات بإنشاء وتحسين حالة الطرق والجسور والكبارى وغيرها مما يسهل مواصلات البلدة حتى يتيسر للتجار نقل بضائعهم بدون تلف أو كبير عناء ، والمزارعين نقل حاصلاتهم بسهولة ، مما يساعد على انماء الثروة ، وكذلك يتيسر للحكام الوصول اليها في أقرب وقت متى دعت الحالة الى ذلك ، ولا يخفى ما يعود على الاهالى من الفوائد الجليلة من جراء ذلك ،

(٣) بذل النصح بما يأتى مستعينا في ذلك بمأذون الناحية والعلماء « ان وجدوا » : -

أن ينفق الانسان على قدر منزلته بين الناس ، ويراعى طرق الاقتصاد في مصروفه ، ويدخر ما يزيد عن حاجته لانه يحبل مقدار ما يطلبه منه المستقبل ، ومتى توسط في الانفاق أصبح في مأمن من الفقر وتقلبات الزمن وطوائره ، ففي الحكم المأثورة : (من اقتصد في النفي والفقر فقد استعد لنوائب الدهر) ومن أهم طرق الاقتصاد ما يأتى : -

(١) - التدبر في عواقب الامور بوضع ميزانية لحساب اليراد والمنصرف ، وملاحظة جعل المنصرف أقل من الدخل ، بحيث لا يبذروا يقتر ، فان كلا الحالين ممقوت ومجلبة لا كبر الضرر ،

ب - عدم التوسع في البذخ والتظاهر ، كاقامة ولائم بدون مناسبة

ولامبرر ، أو الاسراف في جهاز العروس ومهرها ، أو في احتفالات الافراح والمواسم والمآتم ، لان التبذير والمغالاة مثلاً في تجهيز الميت (السكفن) وتشيع الجنازة واقامة المآتم وتزيين القبر وغير ذلك من الاعمال المخالفة للشرع والمنافية للاقتصاد ، تؤدي حتما الى أسوأ النتائج ،

ومن التوسع المحقوت تعدد الزوجات من غير مبرر ، وخصوصاً عند عدم المقدرة على ذلك ، لانه فضلاً عما يستلزمه من النفقات الباهظة ، فإنه يؤدي الى الضغائن والشحناء بين افراد العائلة الواحدة ولما يتيسر للزوج أن يقوم بواجب العدل بين زوجاته وأولادهن وقد قال تعالى :
« وأن خفتم ألا تعدلوا فواحدة »

ح - توجيه العناية الى تحذير الاهالى من المقامرة والمسكرات والخدرات قائماً بمصلحة المال والشرف والصحة ، ومجلبة للشحناء التي كثيراً ما تنفضى الى الاخلال بالامن واغلاق الراحة.

تعزید المشروعات المفيدة

يجب على العمدة أن يهتم بنفسه لتعزید جميع المشروعات الحيوية المفيدة المنوى انشاؤها في المركز أو بندر المديرية ، وأن يدعو الاهالى الى الاشتراك فيها ، بعد تفهيمهم المزايا النافعة والفوائد العامة من تلك المشروعات ، كتأسيس ملاجىء للاطفال ، ومستشفيات للمرضى ، وجامعات أو مدارس لتحصيل العلوم والمعارف ؛

وبهذا يكون العمدة قد أدى أجل الخدمات نحو بلده ، ويكون عضواً عاملاً في نهوض وطنه ، واحلاله في المركز اللائق به بين الامم المتقدمة .

الباب الثالث

الضبطية القضائية والواجب في شأنها

قد تفضل بمراجعته حضرة الاستاذ الفاضل
على ذكي العرابي بك مدرس بمدرسة الحرق الملكية
تمهيد — وظيفة الضبطية القضائية — مأمورو الضبطية القضائية —
الواجب في الوقائع الجزائية — التلبس بالجرعة — الواجبات والسلطة في
أحوال التلبس — التحقيق بمعرفة مأموري الضبطية القضائية — أحوال
دخول أو تفتيش منازل الاهالي — الضبطية الادارية — مأمورو الضبطية
الادارية .

تمهيد

حيث ان قانون تحقيق الجنايات الاهلي اعتبر العمدة : « والمشايخ
الذين يقومون بالأعمال في حال غياب العمدة أو حصول ما يمنعهم عن القيام
بالأعمال » ، ومشايخ الخفراء من رجال الضبطية القضائية لذلك عنيت
بإيضاح اختصاصاتهم وواجباتهم في هذا الشأن لاعلم بها وإداء المطلوب منهم
على أحسن وجه .

الضبطية القضائية

وظيفتها — الضبطية القضائية هي السلطة التي من وظيفتها جمع
الاستدلالات الموصلة أو المسهلة للتحقيق والدعوى ، فتبادر بضبط
الوقائع ، وتستكشف حقائقها ، وتجمع أدلتها ، وتتخذ جميع الوسائل

التحفظية، للتمكن من ثبوت الجواذب الجنائية، وتجدر بجميع ذلك محضراً
يقدم الى النيابة العمومية مع الاوراق والمضبوطات الدالة على الثبوت
(راجع م ١٠٣) (١)

مأمورو الضبطية القضائية — هم المندكورون بعد :-

أعضاء النيابة — وكلاء المديريات والمحافظات — حكمدارو البوليس
في المديريات والمحافظات ووكلاؤهم — رؤساء أقلام الضبط — مأمورو
المراكز والاقسام — معاونو المديريات والمحافظات — معاونو البوليس
والملاحظون — رؤساء نقط البوليس — نظار ووكلاء محطات السكك
الحديدية المصرية — العمدة والمشايخ الذين يقومون بالأعمال في حال
غياب العمدة أو حصول ما يمنعهم من القيام بالأعمال — مشايخ الخفراء —
صولات البوليس (قانون نمرة ١٥ سنة ١٩٠٦) — جميع الموظفين الخول
لهم هذا الاختصاص بمقتضى أمر عال أمانى محال معينة أو بالنسبة لجرائم تتعلق
بالوظائف التى يؤدونها، كمفتشى صحة المحافظات والمديريات والمراكز والاقسام،
وباشمفتش القسم البيطرى والمفتشين البيطريين ، ومفتشى خفر السواحل،
وباشمفتش مصلحة الكنس والرش بمدينة القاهرة ، وذلك بالنسبة
للمخالفات التى تتعلق بالأعمال المنوط بهم اداؤها (راجع م ٤)

الواجبات فى الوقائع الجنائية (٢)

(١) قبول جميع التبايعات التى ترد بشأن الجنايات والجنح والمخالفات

(١) اشرنا الى لفظة مادة بحرف (م) ولم نشر الى مواد قانون تحقيق الجنايات
الأهلى اكتماء بأنها هى المقصودة بالذات للاختصار.

(٢) راجع واجبات العمدة بشأن البلاغات وما يلزم اثباته فيها والملحقات لها ، وكيفية
السير فى التحقيق وما يتبع فى الماينات والتفتيش ، ونمودجات لكل منها ، مفصلة فى
التحقيق الجنائى العملى بالباب الرابع .

واختار سلطة البوليس بها فوراً لاجراء مايلزم (راجع م ٩)
 (٢) تكليف من يلزم بالتنميم على المراقبين والمشبهين ان كانت
 الحادثة جنائية أو جنحة مهمة ، وعمل التعرّى للوقوف على ما اذا كان لا حدم
 اتصال بارتكاب الحادثة أم لا (راجع هذا المبحث مفصلاً بالصحيفة ٦٨ بالمفصل
 العاشر من الباب الثاني)

(٣) الانتقال في الحال لمحل الواقعة والقيام بعمل جميع الاجراءات
 السابق تفصيلها عند الكلام على وظيفة مأمورى الضبطية القضائية ،
 (٤) اجراء التفتيش والمعاينة والتحفّظ بكل عناية على الاثر المتروك
 في محل الحادثة ، كآثار الاقدام وبصمات الاصابع والبقع الدموية وما أشبه
 ذلك (بالكيفية الموضحة بمبحث التحقيق الجنائى الفنى بالباب الرابع)
 (٥) استدعاء الشهود ، وتحرير محضر يثبت فيه حقيقة وجود الجريمة ،
 وكيفية ارتكابها ، ووصف المكان الذى وقعت فيه ، وشهادة الشهود ،
 وكل من يمكن الحصول منه على ايضاحات تفيد في كشف الحقيقة ،
 (٦) عند وصول أحد المحققين من البوليس أو النيابة لمحل الحادثة
 باحدى البلاد ، على العمدة ان يسلمه المحضر ليتولى التحقيق بمعرفته ويجرى
 مايلزم بشأنه ، وعلى العمدة ان يبقى مع المحقق ليعمل كل التسهيلات ، ويقدم
 البيانات اللازمة ، وينفذ كل أمر يصدر اليه منه .

التلبس بالجريمة

التلبس نوعان حقيقى واعتبارى ،
 فالتلبس الحقيقى — هو مشاهدة الجانى حال ارتكاب الجريمة بانفعل
 كروية القاتل عند ما يطلق البندقية مثلاً على آخر فيصيبه ،
 والتلبس الاعتبارى — هو مشاهدته عقب ارتكابها ببرهنة يسهل

في أحوال يستدل منها على ارتكاب الجريمة كما إذا تبعه من وقعت عليه الجناية عقب وقوعها بزمان قريب ، أو تبعته العامة مع الصياح ، أو وجد في ذلك الزمن حاملاً لآلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء أخرى يستدل منها أنه مرتكب الجريمة أو مشارك في فعلها (راجع م ٨)

الواجبات في حالة التلبس

نصت المادة ١١ ت.ج. على أنه يجب على مأمور الضبطية القضائية في حالة تلبس الجاني بالجناية (أى بالجريمة) أن يتوجه بلا تأخير إلى محل الواقعة ، ويحرر ما يلزم من المحاضر ، ويثبت حقيقة وجود الجناية ، وكيفية وقوعها ، وحالة المحل الذي وقعت فيه ، ويسمع شهادة من كان حاضراً أو من يمكن الحصول منه على إيضاحات بشأن الواقعة وفاعلها ، والحكمة في وجوب الامراع في ضبط وقائع التلبس وتحقيقها ، هي ادراك الجاني في محل الواقعة ، ومعاينة آثار الجريمة قبل تغييرها ، لتتوفر وجه الإثبات .

السلطة في أحوال التلبس

(١) القبض على المتهم الذي يشاهد متلبساً بالجناية (راجع م ١٥) وأن لم يكن حاضراً في محل وقوع الحادثة يصدر مأمور الضبطية القضائية أمراً بضبط المتهم واحضاره ، وينذكر ذلك في المحضر (راجع م ١٦) (٢) دخول منزل المتهم وتفنيشه إذا كان له منزل معلوم ، وضبط كل ما يوجد فيه من أوراق تفيد التحقيق أو أسلحة أو آلات أو غيرها خصوصاً ما يظهر أنه استعمل في ارتكاب الجناية ويمكن الوصول به إلى كشف الحقيقة ، وتحرير محضر بما يحصل من هذه الاجراءات (راجع م ١٨ و ١٩)

(٣) منع الحاضرين عن الخروج من محل الواقعة أو التباعد عنه حتى يتم تحرير المحضر ، ويسوغ أيضاً استحضار كل من يمكن الحصول منه على إيضاحات بشأن الواقعة في الحال (راجع م ١٢)

وإذا خالف أحد من الحاضرين أمر مأمور الضبطية القضائية بعدم الخروج أو التباعد أو امتنع أحد من دعاهم عن الحضور ، يذكر ذلك في المحضر كي يقدم المخالف للمحكمة لمعاقبته ، ويكون حكمها بناء على المحضر السالف ذكره الذي يجب اعتباره حجة لديها (راجع م ١٣ و ١٤)

التحقيق بمعرفة مأموري الضبطية

القضائية

توجد بعض أحوال يكون فيها لرجال الضبطية القضائية سلطة النيابة في التحقيق ويكون لهم صفة المحققين بالمعنى القانوني وهذه الاحوال هي :-

- (١) حالة التلبس بالجريمة (راجع م ٢٧ و ٢٨)
- (٢) حالة الانتداب من النيابة العمومية لأجراء التحقيق في قضية معينة (راجع م ٢٦ و ٢٩)
- (٣) حالة الانتداب من وزير الحفانية للقيام بأعمال النيابة العمومية أمام المحاكم المركزية (راجع م ٥ من قانون محاكم المراكز)
- (٤) حالة الانتداب من النائب العمومي لأداء وظيفة النيابة أمام محاكم المحالفات (راجع م ١٢٨)

احوال دخول أو تفتيش

منازل الاهالى (١)

للمساكن (٢) حرمة لا يجوز انتهاكها من غير مسوغ قانونى وتقضى بذلك الآداب العامة محافظة على الحرية الشخصية ، لذلك رأينا اثبات الواجهة الضرورية التى أساغ القانون فيها لرجال الضبطية القضائية دخول أو تفتيش منازل الاهالى : —

- (١) عند الاستغاثة أو طلب المساعدة من داخل المسكن ، (٣)
- (٢) فى حالة الحريق أو الفرق ،
- (٣) بأمر من السلطة القضائية ،

(٤) فى حالة تلبس الجانى بالجناية ودخوله مسكنه أو مسكن أحد

الاهالى ،

(٥) عند اجراء تفتيش مسكن المتشرد أو المشتبه فيه المنذر أو الموضوع تحت مراقبة البوليس ،
وفى غير ما تقدم لا يجوز دخول أو تفتيش منزل المتهم الا برضائه مع اثبات ذلك بالمحضر .

الضبطية الادارية

وظيفتها — الضبطية الادارية هى السلطة التى من وظيفتها حفظ الأمن العام ، والعمل على منع وقوع الجرائم بجميع الوسائل الموصلة الى ذلك ،

(١) راجع المادتين ٥ و ٢٣ ت.ج والفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من قانون المتشردين والمشبوهين والمراقبين .

(٢) يقصد بالمساكن كل بيت مسكون لم يكن مفتوحا للعامة ولا خصصا لصناعة أو تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية .

(٣) ووقئذ يسوغ لكل فرد من الاهالى الدخول للاستغاثة أو لتقديم المساعدة اللازمة

كحسم النزاع بين الاهالى ، والاهتمام بأمر المصالحات بالتوفيق بين المتخاصمين ، ومراقبة الاشخاص الموضوعين تحت ملاحظة البوليس ، والاكثر من الدوريات المختلفة فى الجهات التى تقع فيها الحوادث الجنائية ، وغير ذلك.

مأمورو الضبطية الادارية — هم نفس أشخاص رجال الضبطية القضائية ، ومن يعاونونهم من موظفى الادارة ، ورجال الضبط والربط كمساكر البوليس والخبراء .

الباب الرابع

التحقيق والمباحث الجنائية

الفصل الاول — « القسم العملى »

التحقيق الجنائى والغرض منه — أساليب الجناة .

التحقيق الجنائى والغرض منه

التحقيق الجنائى يبحث فى الاجراءات الموصلة الى جمع الادلة التى تبين حقيقة الجريمة وظروفها وكيفية ارتكابها ومعرفة الجانين ومسؤولية كل منهم ؛ والعمل على عدم تمكن الجانى من الفرار أو خروجه من المحاكمة بدون أن توقع عليه العقوبة التى يستحقها بالنسبة لعدم ثبوت الادلة عليه ؛ فاذا قدر على المحققين ومن بينهم العمد الوقوع فى هذا الخطأ كان ذلك مشجعا للمجرم ولغيره على الاسترسال فى الاجرام والاستخفاف بالقائمين بأعمال الامن العام ،

وأنة وإن كان يصعب وضع طرق خاصة لتحقيق الجرائم لان لكل

جريمة ظروف مخصوصة ألا أنه يمكن وضع طرق عامة للاسترشاد بها نشير الى بعضها فيما يأتى : —

أساليب الجناة

لما كان العمد محاطين بظروف كثيرة من ارتكاب الجرائم والمجرمين وجب عليهم أن يعرفوا أساليب الجناة وأمنوا شرهم ، ومعلوم أن الجاني لا يقدم على عمل قبل التدبر في عاقبته فهو قبل البدء في تنفيذ ارتكاب الجريمة يرسم لنفسه خط السير الذى يسهل له الوصول الى غايته واتخاذ الاحتياطات التى تضمن نجاحه ، فربما اتفق مع خادم منزل على ترك الابواب مفتوحة ، وربما ذهب به الى أبعد من ذلك فيرشده الى مخبآت المنزل مما سمع به كثيراً ، وربما اتفق مع أحد الجيران على التسلق من داره ، وفي الغالب يذهب المجرم نهراً ليرود ويدرس سور المنزل وموقعه وكيفية الوصول اليه ، وربما بحث عن محل درك الخفي ليرسل له أحد شركائه ليشغله عنه وقت ارتكاب الحادث ، وقد بلغ التفنن من بعض المجرمين فى اجرامهم أن ينشروا رواشح زكية تخدر الجنى عليهم وتنومهم فينشلون ما معهم بسهولة ، وقد يجلس بعض المجرمين بجوار بسطاء العقول خصوصاً أهل القرى عندما يحضرون الى المدن والبنادر لقضاء حاجاتهم فيسترسلون معهم فى الحديث ويقصون عليهم من القصص والامثال ما يجعلهم يأنسون بهم ، فاذا شعروا بذلك قدموا لهم شيئاً من الماء كولات أو غيرها بهسا منوم كاللذاتورة فى العجوة أو المواد المخدرة فى سيجارة أو حوى أو خلافة فلا يلبث هؤلاء البسطاء أن تغيب عقولهم فلا يفتقروا من نومهم حتى يروا أنهم سلبوا متاعهم أو نقودهم أو حليهم ، وقد بلغت حيلة هؤلاء المجرمين أن يخفوا آثارهم من محل ارتكاب الجريمة ، فربما لبس الرجل حذاء امرأة لتضليل المحققين بأيهامه ان السارق

أننى لا ذكرا ، وربما لبس قفازا « جوانقى » يديه حتى لا تظهر آ ناز أصابعه فى محل الجريمة ، وقد يغيرون ملامح وجوههم بالتلم أو بالطلاء أو بلبس وجوه أو ذقون مستمارة حتى لا يعرفوا ، وقد يذهب بهم التضليل والتفنن الى أبعد من ذلك فيلقون جثة القتيل على شريط السكة الحديد ليهر عليها القطار ويهشمها لاختفاء معالم الجريمة ، ولكى يدخلوا فى الازهان أن سبب الموت ليس جنائيا بل بسبب مرور القطار على الجثة ، ولكن إذا استعمل العمدة فطنته بدقة عند معاينة الجثة أمكنه معرفة ما يرشده الى الحقيقة ، فيقتنى مثلا آثار دماء القتيل أو أرجل الحاملين لها ،

وقد يصل بهم التضليل الى ارتكاب جريمة خنق شخص أو تسميمه والقاء جثته فى الماء أو حرقها ، وبانتشالها من الماء أو الحريق لا يرى أثر ظاهر للجريمة ، فيظن العمدة لأول وهلة أن الموت وقع بسبب الفرق أو الحرق ، فيتبين من التحقيق والفحص الطبى ان الموت جنائى بسبب الخنق أو السم مثلا ، وان الجناة قذفوا بالجثة فى الماء أو حرقوها لاختفاء معالم الجريمة ،

ومن أساليبهم أنهم يدربون القردة على تسلق الحيطان وفتح الخزائن والصناديق بمفاتيح مصطنعة مرنوها على الفتح بها ، وذلك لان القردة يسهل عليها التسلق ودخول المنازل بخفة من المنافذ الضيقة وهكذا مما لا يسهل على الانسان عمل مثله ، فيصل الجناة بذلك الى غاياتهم فى هدم وسكون بدون أن يباشروا السرقة مخاطر بن بأنفسهم ،

ولاجل ذلك يجب على العمدة أن يبرهن على أنه أبعد نظراً من المجرمين ، وانه أذكى من أن يضلوه ، وأن حيلهم لا تخفى عليه ، فاذا علم المجرمون أن أرباب التحقيق ومنهم العمدة أحقق منهم وأنهم لا بد واصلون الى افتنصاح أمرهم وكشف حقيقته يسعون الى اكتساب معاشهم من طرق الحلال وبذلك يستريح القاضى ويصبح كل عن أخيه راضى .

الفصل الثاني

«تابع القسم العملي»

البلاغات وواجب العمدة بشأنها - ما يجب ذكره في البلاغ - تنبيه -
بلاغ غير مستوف مرسل من عمدة الى مركز بوليس عن حادثة سطو -
الملحوظات على البلاغ الغير مستوف - نموذج لصيغة بلاغ مستوف - ملحق
للبلاغ المستوف عن حادثة السطو - ملحق ثان للبلاغ المذكور عن الحادثة
نفسها - نموذج للاجراءات في الحوادث الجنائية بوجه عام.

البلاغات وواجب العمدة بشأنها

على العمدة أن يقبل جميع التبليغات التي ترد اليه بشأن الجرائم (الجنايات
والجنح والمخالفات) ويبلغها فوراً الى البوليس ، فإذا كانت البلدة تابعة
لنقطة بوليس وجب عليه أن يبلغها دائماً ما يصل اليه من الشكاوى والتبليغات
أما اذا كانت تابعة للمركز فيبلغها اليه مباشرة ، وينبغي أن يكون التبليغ
في الحال تليفونيا « ان كان في البلد تليفون وان لم يوجد فمن أقرب بلدة
بها تليفون » وذلك في المسائل المستعجلة مثل وقوع الجنايات والشروع
فيها والجنح المهمة ، أما في المسائل البسيطة فيحرر العمدة عنه ابلاغاً كتابياً
يشتمل على جميع النقط المهمة في الموضوع ويرسله مع الأشخاص الذين لهم
علاقة بالبلاغ مع الخفر الكافي ،

ويجب عدم حصول تاخير في التبليغ والتحقق شخصياً من وصول
هذه الاخطارات للنقطة أو المركز بالكيفية المتقدمة ، وعلايه أن يقيده ضرورة
البلاغ وتاريخ وساعة ارساله بدقته حوادث البلد ، ويلاحظ أن سرعة

التبليغ لها فوائد جمة ونتائج عظيمة ولا سيما في الحوادث المهمة حيث ينيسر للمحققين سرعة الانتقال والوصول الى محل الواقعة لاتخاذ الاجراءات اللازمة قبل اخفاء معالم الجريمة ، وعدم تمكن المجرمين أو شهودهم من تغيير الحقائق ،

وليعلم العمدة انه يصبح تحت مسئولية عظمى لو فرط في هذا الواجب لان تفريطه قد يؤدي الى افلات المجرمين وضياح ما كان يمكن الوصول اليه لو كان اسرع في التبليغ.

ما يجب ذكره في البلاغ

يجب علي العمدة أن يوضح في البلاغ تاريخ وساعة ومحل ارتكاب الجريمة واسم المبلغ والمجنى عليه والمتهمين وشركائهم مثبتا كل ما ذكره له المبلغ ، ويبين ان كان قد ضبط المتهمين جميعهم أو ضبط بعضهم والاجراءات التي اتخذها لضبط الهاربين منهم ، مع بيان الجهات التي قصدوها وأوصافهم وملبوساتهم أن أمكن وكل ما يراه مسهلا لضبطهم وبيان المسروقات أو الأسلحة أو الآلات التي استعملت في ارتكاب الجريمة ، وأسماء الشهود ، وعليه أن يشير في بلاغه الى نتيجة التفتيش أن كان قد أجراه والى اعتراف المتهمين من عدمه والى الآثار الدالة عليهم أن وجدت ، وإذا كانت الحادثة سطوا على بلدته مثلا أو على عزبة أو نجع تابع لها وكان السطو لا يزال مستمرا يبين ذلك في البلاغ وكذلك الحال في المشاجرات الكبيرة ، ويوضح الاجراءات التي اتخذها لايقاف هذا السطو أو المشاجرة وضبط مرتكبيها ، لكي يصدر مأمور المركز أو ضابط النقطة ما يراه واجبا في مثل هذه الظروف ،

وليعلم أن استيفاء البلاغات بهذه الصفة من أهم الاسباب التي ترشد

الرؤساء والمحققين الى اتخاذ التدابير الموصلة لضبط المتهمين والمسروقات وغيرهما له أهمية في الحادثة ،

وسنبين فيما يلي صورة بلاغ غير مستوف عن حادثة سطو مرسل الى مركز بوليس من أحد العمدة ، والملاحظات التي كان يجب ان يراعيها ليكون بلاغه تاما ، ونموذج لبلاغ مستوف عن الحادثة نفسها ، وملحقين للبلاغ المستوفى موضح فيها نتيجة المباحث التي أجراها العمدة لفائدة التحقيق توصلا الى حقائق الحادثة .

تنبيه

اعتاد كثير من العمدة علي الاخطار عن الحوادث بطريقة مبهمه لو وصلت الى اى رئيس لما عرف مضمونها ولا نوع الحادثة ولا الاجراءات التي اتخذها العمدة وبسبب ذلك لا يتمكن مأمور المركز او رئيس نقطة البوليس من اصدار التعليقات الواجب اتباعها في مثل هذه الحوادث وقد يكون النقص الخل في بلاغ العمدة سببا في ضياع معالم الجريمة وادلتها وهروب المتهمين واخفاء المسروقات ولذلك نذكر صورة بلاغ غير مستوف وضورة بلاغ مستوف ليعلم الفرق بينهما.

بلاغ غير مستوف عن حادثة سطو

حضرة مأمور مركز « كذا »

اليوم قال لي الخفير « فلان » بأن فيه ضرب عيارات نارية بالقرب من دركه غربي البلاد فأرسلت معه عامل التليفون « فلان » ليستطلع الخبر فعاد بعد نصف ساعة وبلغنى بأنه سمع عيارات نارية اعقبها استغاثات وقائم لاجراء اللازم.

التاريخ لا مضاء

الملحوظات على هذا البلاغ

(١) لم يذكر ساعة حصول الحادثة،
(٢) ليس له حق في إرسال عامل التليفون لاستطلاع حقيقة ما لانه فضلا
عن أنه منوط بخدمة التليفون فانه لا يحمل سلاحا ولا يدري أى الاجراءات
يعمل اذا صادف حادثا من الحوادث بل كان الواجب عليه ان ينتقل بنفسه
فوراً وفي حالة وجود أعذار تمنعه من القيام بنفسه يرسل الى محل الحادثة
أحد مشايخ البلد ومعه شيخ الخفراء والعدد الكافي من الخفراء ، وذلك
لانه هو والمسند كورين منوطون بهذا العمل ويعرفون ما يتبعونه في مثل هذه
الاحوال ،

(٣) كان يجب على العمدة ان يوضح في بلاغه للمركز نوع الحادثة
وما اتخذته من الاجراءات لايقاف السطو وضبط اللصوص ، حتى يكون
المركز علي علم بتفاصيل الحادثة لتقدير ظروفها وامكان صدور التعليمات
المناسبة ،

(٤) فانه أن يخطر المركز بملحق البلاغ « بعد انتقاله لمحل الحادثة »
يوضح فيه نوعها وما ظهر له من ظروفها ، وفي أى جهة حصلت بالضبط ،
مع ذكر المجنى عليهم فيها والمتهمين ، والاصابات التي توجد فيهم ومبلغ
خطورتها ، وما يراه من الطرق الموصلة لضبطهم ، ويبين أن كان ضبطهم
أم لا ، وان كان في حاجة لمساعدة المركز أو البلاد المجاورة من عدمه ،
وما يماثل ذلك من الاجراءات الواجب على العمدة التبليغ عنها حسب ما
تقتضيه ظروف الحادثة .

نموذج عن صيغة بلاغ مستوف

حضرة مأمور مركز « كذا »

ليلة تاريخه الساعة « كذا » افرنكي مساء أثناء وجودنا بمنزلاتنا حضر
لنا الخفير « فلان » من قوة خفراء الناحية بلدنا والواقع دركه بالجهة الغربية
القريبة من نجع « كذا » وابلغنا انه سمع طلقات نارية بالنجع المذكور
وأصوات استغاثة ، ففي الحال كلفنا شيخ البلد « فلان » وشيخ الخفراء
« فلان » بالقيام الى جهة ومعهما عدد « كذا » من الخفراء لاكتشاف
حقيقة الحادثة وابلغنا عنها بوجه السرعة ، وفي الوقت نفسه أرسلنا أحد
مشايخ البلد « فلانا » ومعه عدد « كذا » خفراء آخرين لمحاصرة الطرق
القريبة من محل الحادثة التي يصبح أن يسلكها الفارون في هروبهم ليضبطوهم
مع ما قد يوجد معهم من الاسلحة والمسرقات ونحوها ، فتوجهوا وعاد
الى الخفير « فلان » بعد ربع ساعة وأفهمني أنه وقع سطوع على نجع « كذا »
وأن السطو لا يزال مستمرا وباقي القوة بقي بمحل السطو لتجدة أهالي النجع
والعمل على ضبط اللصوص ، وأنا قائم لمحل الحادثة ومعي عدد « كذا »
من الخفراء بعد أن أثبت عني « فلانا » أحد مشايخ البلد وتركت معه
القوة الباقية من الخفراء للمحافظة على الامن فيها ، وكلفته باجراء التتبع
على المراقبين والمشبوهين ومباشرة تبليغ نتيجة ذلك الى المركز ، والمزج
ابلاغ البلاد المجاورة للحادثة لاتخاذ مايلزم من الاحتياطات التي قد توصل
الى ضبط المتهمين والاشياء التي توجد معهم اذا تمكن أحدهم من الهرب من
محل الحادثة الامضاء

الجهة الساعة التاريخ

وعلى العمدة بعد ارساله مثل هذا البلاغ أن يخطر المركز بما جدد من المعلومات بعد انتقاله لحل الحادثة بالكيفية الآتية : -

ملحق للبلاغ

حضرة مأمور مركز « كندا »

الحاقاً لبلاغنا السابق عن حادثة السطو نخطر حضرتكم بأننا وصلنا لحل الحادثة الساعة « كندا » وتقابلنا مع شيخ الخفراء وعلمت منه أنه تبادل الطلقات النارية مع اللصوص ولم يصب أحد من رجال الحفظ ويمكن من إيقاف السطو ، وقد ضبط « فلان » ومعه بندقية بخروطوش نمرة ١٢ مطلقه الروحين حديثاً وكيس قماش أبيض به خمسة ظروف نمرة ١٢ ، و « فلان » ومعه فردة بروحين بكبسول معمرة العين اليمنى ، واليسرى مطلقه حديثاً ، و « فلان » ومعه سكين بحدين وكان يسحب بقرتين مسروقتين من منزل « فلان » من النجع ، فتحفظنا عليهم ، ووجدنا « فلان » من اللصوص على سطح منزل « فلان » مصاباً بعمى ناري بفخذه اليسرى ومعه بندقية بروح واحد بكبسول مطلقه حديثاً ، ولم يصب أحد من الأهالي ، وحضر لنا الخفيران « فلان » و « فلان » من القوة التي برئاسة شيخ البلد « فلان » المعينين لخفارة الطرق والمنافذ ومعهما « فلان » من اللصوص ضبط في الطريق الموصل للبلد حاملأصرة بها ملابس نسائية وسواران وحلق ذهب وظهر أنها مسروقة من منزل « فلان » من النجع حيث حضر وبلغ بذلك ، وأخذنا في التحري للوقوف على تفاصيل الحادثة واسعاف المصابين الامضاء

الجهة الساعة التاريخ

ثم يواصل البحث فاذا ظهرت له معلومات أخرى اخطر عنها بالكيفية
الآتية : —

ملحق لحادثة سطو

جواب سرى الحضرة مأمور مركز « كذا »

أتشرف باحاطة حضرتكم بأنه بلغنى أن المشتبه فيه « فلان » من الناحية
بلدنا المتغيب قبل جاذنة السطو التى حصلت فى نيج « كذا » بثلاثة أيام
كان ضمن المتهمين وأصيب فى عقبه وهرب الى جهة « كذا » عند صديقه
« فلان » العربى من قبيلة « كذا » ، ولقد قنشت منزل المشبوه المذكور
فوجدت به خطابا مرسلا اليه من « فلان » أحد المتهمين السابق ضبطهم
ليلة الحادثة يطلب فيه مقابله بجهة « كذا » فى المغارة المعروفة بالجبل فى
الليلة المتفق عليها بعد الغروب مباشرة ؛ ولقد تحريت فعلمت بأن صديقه
العربى المذكور يقيم بالجهة الشرقية القبلية من البلدة المذكورة ، وهو قصير
القامة قوى البنية ذو شوارب طويلة واعتاد التدخين كثيرا وشفته العليا
مشقوقة ،

وأما المشتبه فيه المذكور فصورته اخذت عندما كانت تؤخذ الصور
الفوتوغرافية للاشتقاء الخطرين على الامن العام بدائرة المركز ، وسبق انذاره
من المركز بتاريخ « كذا » نمرة « كذا »

ومرسل مع هذا الخطاب المنوه عنه المضبوط بمنزل المشبوه المذكور ،
وتفضلوا بقبول احترامى الامضاء

الجهة الساعة التاريخ

نموذج للاجراءات فى الحوادث الجنائية

يجب على العمدة أن يجمع الادلة ، ولما كانت الحوادث متنوعة الظروف

والاحوال اختلفت الطرق في جمع الادلة فيها ، فاذا كانت الحادثة منلاسطوا على نجم تابع للناحية وكان لا يزال السطو مستمرا ، فأول ما يجب على العمدة هو تبليغ جهة البوليس التابع لها تلفونيا في الحال ، وايضاح الاجراءات التي اتخذها لايقاف هذا السطو وضبط مرتكبيه ، كي يصدر مأمور المركز الاوامر بما يراه واجبا ، وذلك بأن يجمع القوة الكافية من خفراء البلدة ويحاصر بها اللصوص بسد المنافذ والطرق المؤدية الى هذا النجم ، ويتخذ الطرق اللازمة للمحافظة على ارواح رجاله ، وعدم تمكين أحد اللصوص من الهروب بنفسه أو بالمسروقات ، ولا يفوته أن يعمل الاحتياطات اللازمة ويتخذ كل الوسائل لضبط من يكون قد تمكن من الفرار من المتهمين سواء كان ذلك في طريقه للهروب أو في الجهة التي يكون قد لجأ اليها ، وينذل كل حمة وأقدام حتي يتمكن من ضبط عصابة السطو وما معهم من الاسلحة والآلات والمسروقات وغيرها ، وبعدئذ يجري ما يلزم من المحافظة على آثار الحادثة ، وذلك بمنع الناس من الدخول للمحل الذي حصل فيه السطو وعدم السماح لاحد ما بالخروج لحين حضور رجال التحقيق ، ثم يجري مايلزم لاسعاف المصابين « أن كان » وسؤال كل منهم عن اسم من أصابه وبأى شيء أصيب ، مع مراعاة البدء في استجواب من كانت حالته خطيرة منهم بحضور شاهدين ، والوقوف على باقي المجنى عليهم والشهود؛

وأذا لم تبلغ الحادثة اليه الا بعد حصول السطو ، يسرع بأرسال قوة من الخفراء للاقتفاء أثر اللصوص مزودين بالسلاح والجعبة خانة اللازمة ويبلغ الحادثة في الحال لجهة البوليس تلفونيا ، ويجري اللازم في الوقت نفسه لعمل الاسعافات « أن لزم » والمحافظة على الآثار بالطريقة السابقة ، وجمع الادلة المحسوسة (كآثار المتهمين وما يتركونه في محل الحادثة) والمعنوية بالبيئة (كاستجماع الشهود واستجواب المتهمين) ثم يجري التتبع على الاشخاص

نشتبه فيهم والموضوعين تحت مراقبة البوليس لمعرفة الغائبين والحاضرين منهم ، وعمل اللازم في ضبط المسروقات وأرسال من يلزم للبحث عنها في الغيظان أن كانت من المواشي ، ويخطر المركز أو النقطة بأنواع المسروقات وأوصافها وأصحاب كل منها وأسماء المتهمين وسبب ارتكابهم الحادثة والآلات التي ضبطت معهم ، ويقدم كل البيانات المذكورة والمضبوطات لمن يحضر من رجال التحقيق بمحل الحادثة.

الفصل الثالث

تابع التحقيق الجنائي العملي

أجراءات العمدة بعد جمع الأدلة في الحوادث الجنائية - كيفية السهر في التحقيق - وجوب المبادرة بسؤال المصاب بإصابة خطيرة - كيفية تحرير محضر ضبط الواقعة - نموذج للاستجواب في تحقيق الحوادث - تعليمات تساعد على اكتشاف حقائق الجرائم.

أجراءات العمدة بعد جمع الأدلة في الحوادث الجنائية

بعد انتقال العمدة لمحل الحوادث الجنائية وجمع الأدلة عنها عليه أن يحرر محضرا يثبت فيه كل ما أجراه وعند وصول المحقق يسأله المحضر ليشتمل التحقيق بعمرته ، ويلزم أن يقدم العمدة في إجراءاته الأهم على المهم حسب ظروف الحادثة فمثلا إذا كان هناك مجنى عليه أو متهم على وشك الوفاة فانه يبدأ بإثبات أقواله ، وإذا كانت الحادثة اتلافيا يبدأ بالمعاينة إذا علم بها أو باغت له نهارا وإن كان ذلك ليلا انتقل الى محل الحادثة ويبحث

عن الفاعل وجمع الادلة وتحفظ على الآثار وأجل المعاينة الى الصباح مبكرا وان كانت الحادثة تلبسا بسرقة وشوهد السارق دخلا في منزله أوفى محل آخر يبدأ بتفتيش الجأ اليه بمد عمل اللازم لضبطه وتفتيشه نفسه ، وان كانت الحادثة ضربا ابتداء باسعاف المصابين ثم يأخذ أقوال المجنى عليهم فشهودهم ثم أقوال المتهمين فشهودهم وهكذا ، والفرض من التحقيق الابتدائي هو جمع الادلة التي تجعلها النيابة العمومية أساسا لتحقيقها .

كيفية السير في التحقيق

القاعدة العامة هي البدء في اخذ اقوال المبلغ أو المجنى عليه ثم شهود الاثبات ثم سؤال المتهم ثم سماع أقوال شهود النفي ، وقد تتغير هذه القاعدة بحسب الظروف التي يراها المحقق فيقدم الالم على المهم كما ذكر آنفا .

وجوب المبادرة بسؤال المصاب باصابة خطيرة

يجب المبادرة بسؤال المصاب باصابة خطيرة ، واثبات كل ما يمكن الحصول عليه من أقواله ، فيسأل عن اسمه وبلده ومركزه ، واسم المعتدى عليه وشركائه « ان كان له شركاء » ، ونوع السلاح الذي استعمل في الاعتداء عليه ، والضغائن أو الاسباب التي حملتهم على ارتكاب الجريمة ، والجبهة التي اتجهوا نحوها ، واسماء الشهود الذين كانوا حاضرين وقتئذ ، ثم يصف العمدة جرح المجنى عليه واصابته بوضوح والملابس التي عليه وغير ذلك مما يعود بالفائدة على نتيجة التحقيق ، كعمل المعاينة عن محل الحادثة ورسم كروكي عنها (١) وان أمكن يكون سؤاله بوجود أشخاص

(١) راجع مبحث المعاينات والرسم السكروكي بالفصل الرابع من هذا الباب

يصادقون على صحة أقواله ويوقعون معه على هذا المحضر ، ويشترط في التعويل على ما فيه ان يكون المصاب حافظاً لقواه العقلية .

كيفية تحرير محضر ضبط الواقعة

عند ما يراد تحرير محضر ضبط الواقعة يلزم اثبات النقط الآتية : —

(١) تاريخ وساعة افتتاح المحضر واسم المحقق ولقبه ووظيفته ومحل

التحقيق ،

(٢) تاريخ وساعة وصول بلاغ الحادثة وكيفية وصول التبليغ (شغوبا

أو كتابياً) واسم المبلغ ومضمون البلاغ بوضوح ،

(٣) اثبات المضبوطات وأوصافها بالحالة التي ضبطت عليها وكيفية

ضبطها وذكر من ضبطها ومن ضبطت بطرفه ،

(٤) وصف ما بالمصابين من الإصابات بكل دقة وبيان ما تبعه

يشأنهم ،

(٥) أقوال المجنى عليه فيبدأ بتدوين اسمه ولقبه وسنه وصناعته

ومولده ومحل إقامته وتبعيته ويثبت ما يسرده من تفصيلات الحادثة بعناية

ووضوح وإيجاز وتاريخ وساعة حصولها وأسماء فاعليها والشهود (ان

وجدوا) والبواعث التي يظن أنها حملت المتهم علي ارتكاب الجريمة ضده

مع بيان وصف الأسلحة أو الآلات التي استعملت وكيفية ذلك وأقوال

شهود الرؤية (ان وجدوا) ،

(٦) أقوال شهود الإثبات بحضور المتهم (١) مبتدئاً بكتابة الاسم

واللقب الخ ولا يوجه الى أحد منهم أسئلة عند أخذ أقواله بل يطلب

(١) يجوز سماع شهادة الشهود بدون وجود المتهم متى رأى الحققة فائدة في كشف

حقيقة ارتكاب الجريمة .

منه سردها من تلقاء نفسه ، ويثبت في المحضر نفس ألفاظه بدون تغيير ثم يناقشه في أقواله عقب انتهائه من سردها ، ويسأله عما اذا كان له قرابة أو علاقة أو عدا مع المجنى عليه أو المتهم ام لا ، ويسأله أيضاً عن الامور التي استشهد المجنى عليه به فيها ،

(٧) سؤال المتهم عن اسمه ... الخ وعن التهمة المسندة اليه ، وعن الادلة التي تؤيد صحة دفاعه من عدمه (١) واثبات الضغائن التي يئندو بين المجنى عليه أو الشهود ، ومناقشته في نقاط الاتهام التي وجهها اليه المجنى عليه والشهود ، ومواجهته بهم واثبات هذه المواجهة ونتيجتها بالمحضر ،

(٨) سؤال كل شخص يكون عنده معلومات في الحادثة من شهود نفي وغيرهم بالكيفية السابق ايضاحها بالبند السادس ،

(٩) يتلو على كل شاهد أقواله بعد الانتهاء من تدوينها ومتى أصر عليها يكتب في نهايتها عبارة « تمت أقواله وتليت عليه واصر عليها وامضى » ويوقع منه في آخر أقواله بامضائه أو ختمه أو بصمة ابهامه اليمنى باعتناء وذلك في حالة عدم معرفته القراءة والكتابة وعدم وجود ختم معه ، واذا امتنع أحد المستجوبين في المحضر عن التوقيع عليه يدون به ملحوظة في ذيل أقواله بما يفيد هذا الامتناع ثم يمضيها المحقق ،

(١٠) عند الانتهاء من تحقيق الحادثة او استجواب الحاضرين من الشهود وغيرهم ، أو عند وجود أى داع لانتهاء التحقيق ، يقفل المحضر مع اثبات الساعة والتاريخ والاسباب التي اقتضت ذلك ،

(١١) يراعى عدم التحشير بين السطور أو حصول شطب أو كشط ،

(١) وان اعترف بالجرعة يناقش حتى يقيم الدليل القاطع على صحة هذا الاعتراف لأنه قد يعترف المتهم بأنه ارتكب الجريمة لتضليل المحقق لغاية يستفيد من ورائها في أوجه دفاعه .

وإذا كتب بالمحضر ألفاظاً صححها نفس الشخص المستجوب كتحريف في الاسماء أو في التعبير اللفظي فإنه يحصره بين قوسين ويكتب بعده صح ثم يكتب اللفظ المصحح له ،

(١٢) اذا تصادف حصول جريمة ولم يوجد مع مأمور الضبطية القضائية (١) اورنيك نمرة ٤ محاضر ، فعليه ان يحرر محضره على ورق ابيض ويثبت في مقدمته عدم وجود الاورنيك المذكور وفي هذه الحالة يترك هامشاً ابيض مقدار بوصة من اليمين ويترك أيضاً ظهر كل صحيفة مكتوبة على بياض بدون كتابة عليه وينمر أوراق المحضر بنمرة متسلسلة متباعدة من نمرة (١) الى النهاية .

نموذج للاستجواب في تحقيق الحوادث (٢)

بعد اثبات تاريخ وساعة افتتاح المحضر واسم ووظيفة محرره وصيغة بلاغ الحادثة يشرع في التحقيق كالآتي : —
(١) سألتا المجنى عليه فأجاب بالآتي : —
اسمى فلان سنى « كذا » صناعتى « كذا » مولود بجهة « كذا » .
مقيم بناحية « كذا » رعية « كذا » أقول : —
(هنا تثبت أقواله ويناقش توصلها للحقيقة)
(٢) سألتا الشاهد الاول فأجاب بالآتي : —
(هنا يثبت اسمه ولقبه الخ كما تقدم فى أخذ أقوال المجنى عليه)

(١) راجع مبحث الضبطية القضائية بالباب الثالث صحيفة ١١٦
(٢) قد اثبتنا هذا النموذج للنسج على منواله ، ولا يشترط الترتيب المبين فيه بل يراعى تقديم الاهم على المهم تبعاً لظروف الحادثة كما سبق ذلك فى أول هذا الفصل .

(وتؤخذ أقوال باقي شهود الاثبات على هذا النمط)

(٣) سألنا المتهم الاول فأجاب بالآتى : -

هنا يثبت اسمه الخ وأقواله ويناقش فيما يقرره من دفاعه وتوجه اليه التهمة والأدلة التى جاءت على لسان المجنى عليه والشهود ثم يسأل عما اذا كان له سوابق أم لا ويواجه بشهود الاثبات والمجنى عليه وتثبت النتيجة بالمحضر)

(٤) سألنا شاهد النفي الاول فأجاب بالآتى : -

(يثبت اسمه ولقبه الخ ويناقش فى أقواله وفيما يقرره شهود الاثبات وكذلك ما قرره المتهم ويواجه بهم متى دعت الحالة) وهكذا باقى شهود النفي ،

(٥) هنا حضر الخفير « فلان » ومعه المتهم الثانى فسألناه أجاب بالآتى

(يستجوب الخفير كما استجوب شهود الاثبات المتقدمين)

ملحوظه قدم لنا الخفير فلان مبلغ « كذا » ورق بنكنوت فى « كذا » مثلا أو فردة بروحين بكبسول العين اليمنى منها مطلقة حديثا والعين اليسرى غير معمرة مثلا وحفظت المضبوطات على ذمة التحقيق ،

(٦) سألنا المتهم الثانى الذى احضره الخفير المذكور فأجاب بالآتى

(يستجوب المتهم المذكور بالكيفية التى استجوب بها المتهم الاول

كما تقدم)

(٧) قفل المحضر على ذلك فى تاريخه الساعة « كذا »

الامضاء

تعليمات تساعد على اكتشاف حقائق

الجرائم (١)

التأني في التحقيق - يجب التدقيق والتأني مع مراعاة الدقة في التحقيق ومجاراة ظروف الحادثة بدون أن يركن المحقق الى عواطفه الشخصية. حاجة العمدة الى الخبرة في التحقيق - يفنقر العمدة الى الخبرة

في التحقيق: وذلك بتوجيه التفاته الى ما يجريه المحققون بحضوره في الحوادث الجنائية ببلده ؛ ومطالعة الكتب المؤلفة في هذا الموضوع، ويجب أن يكون ذا فراسة ونظر صادق، ويتوصل الى ذلك بتوجيه عنايته ليتعرف عادات الاشخاص وأخلاقهم وحالاتهم النفسانية ولا سيما الجناة منهم حتى لا تنظلي عليه حيلهم ولا ينخدع بأباطيلهم وتلفيقاتهم^(٢) فيسهل عليه كشف أسرارهم واجلاء غوامض الجرائم كما يجب عليه أن يتعرف ما بين العائلات بعضها والبعض من علائق المودة والعداء.

تحري صدق الشهادة من كذبها - على العمدة إن يتحرى صدق

الشهادة من كذبها ويبحت عن البواعث الداعية الى الكذب او الخطأ فيها حتى يمكنه التوصل الى اظهار ما خفي منها وتقدير قيمتها، والتمييز بين ما يكون منها مطابقا للواقع او غير مطابق كأن تكون الشهادة ملقنة مثلا ويبدى النصيح لكل شاهد عند ذكر شهادته بأن يقرر الحقيقة وارشاده الى النتيجة السيئة التي تترتب على شهادة الزور .

(١) راجع الواجبات في الوقائع الجنائية بالصحيفة ١١٧ بالباب الثالث ، ونموذجا بالاجراءات في الحوادث الجنائية بوجه عام بالصحيفة ١٢٥ بالفصل الثاني من هذا الباب.
(٢) راجع مبحث أهمية العلم بإدات الجناة بالصحيفة ٣٢ بالفصل الثالث من الباب الاول وأساليب ارتكابهم للجرائم بالصحيفة ١٢٣ بالفصل الاول من هذا الباب.

معاملة الشهود بالحسنى - ينبغي معاملة الشهود باللين والرقق سواء كانوا شهود نفي أو اثبات، والوقوف على جميع وقائع الحادثة وتفصيلها بدون أى نقص، وعدم مفاجأتهم بما يؤثر في نفوسهم أو ما يدل على أن المحقق غير واثق بشهادتهم لأن ذلك ربما يحملهم على الكذب أو كتمان شهادتهم، ويجب سماع أقوال الشاهد نفسه فلا يجوز أن يؤديها غيره نيابة عنه، ويلاحظ أن الشاهد في شهادته يقرر ما رآه بنفسه ولا يرتكن في شهادته على ما يتخيله أو يسمعه من أقوال الناس.

منع اختلاط المتهمين والشهود بعضهم ببعض - لا يسمح للمتهمين أو الشهود بالاختلاط بعضهم ببعض أثناء التحقيق أو اختلاطهم بأحد أفراد الناس حتى لا يتمكنوا من الاتفاق على طرق مخصوصة للدفاع أو اداء الشهادة أو نقل كلام من المتهمين الى ذوى قرباهم أو غيرهم وتستمر هذه المراقبة عليهم حتى ينتهى التحقيق.

الالتفاف بما يبدو من تأثرات الشهود الغير اعتيادية أثناء التحقيق - يجب توجيه الالتفات الى ما يبدو على الشاهد من الانفعالات والاحوال غير الاعتيادية، كتأثره أو اضطرابه أو اندهائه أو الاشارة الى غيره بعينه مثلا، وتدوين ذلك في المحضر مع بيان علاقة هذه الحالة غير الاعتيادية بظروف الشهادة ومواضع الانفعالات بمناسباتها وأسبابها، وتدوين تردد الشاهد وسكوته عن الجواب والوقوف منه على السبب الذى دعا الى ذلك، لأن له فائدة كبرى في تقدير قيمة الشهادة.

معاملة المتهمين بالحسنى - ينبغي معاملة المتهمين بالحسنى وسماع دفاع كل منهم واثبات ما يقرره توصلًا لمعرفة الحقيقة، وتوجيه العناية الى حالته

النفسانية وحر كانه التي تظهر عليه ، لأنها قد نمت عن حقيقة أمره كما تقدم في الشهود ، ويجب أن يكون ذلك مقروناً بالحزم فلا يفرط في اللين ولا في الشدة لئلا يفسر اللين بالضعف والشدة بالتحامل .

الفصل الرابع

في المعاينة

تابع التحقيق الجنائي العمل

تعريف المعاينة — وجوب عملها — الغرض منها — مراعاة استفادة كل مطلع على محضرها — ارشادات عن كيفية اجرائها — فائدة الرسم الكروكي في المعاينات .

المعاينة

المعاينة هي مشاهدة محل الحادثة وبحنه ووصف حالته لمعرفة نوع الحادثة وأسبابها ، وبحث حالة المجنى عليه والتهمة وقت ارتكاب الجريمة ان كانت الحادثة جنائية ، واثبات كل ذلك بمحضر المعاينة .

وجوب عمل المعاينة

نص قانون تحقيق الجنايات بالمادة ١١ على انه يجب على مأمور الضبطية القضائية في حالة تلبس الجاني بالجناية أن يتوجه بلا تأخير الى محل الواقعة ويحرر مايلزم من المحاضر ويثبت حقيقة وجود الجناية وكيفية وقوعها وحالة المحل الذي وقعت فيه ، وفي المادة ١٢ بأنه يجب على قاضي التحقيق أن يثبت حالة الشيء أو الانسان الذي وقعت عليه الجناية

ويستنتج من ذلك أن المعاينة ضرورية ومهمة للغاية ، لأنها ترشد المحققين ومن يذهب العمد لاكتشاف حقائق الحادثة ، وهي من أهم أركان التحقيق الجنائي .

الغرض من المعاينة

المعاينة المقام الأول في التحقيق الجنائي ، فهي ترشد العمد والمحققين إلى حقيقة وجود الجريمة أو عدم وجودها ، وكيفية ارتكابها ، والاهتمام إلى الفاعلين ، وهي أهم الوسائل التي يستعان بها على معرفة المعلومات التي توصل إلى استخراج المجهول من الحوادث للدلالة على الجريمة وفعالها إذا كان غير معروف ، أو تطبيقها على حالة الشخص المشتبه فيه أو المتهم وتعرف قوتها في إثبات التهمة عليه أو نفيها .

مراعاة استفادة كل مطلع

على محضر المعاينة

تكون المعاينة عديمة الاهمية إذا لم يمكن الانتفاع بها لغير الماعين ، فيجب أن تكون دقيقة للدرجة أن من يطلع على محضرها من ذوي الشأن ترسم في مخيلته كما رآها الماعين .

ارشادات عن كيفية اجراء المعاينة

المبادرة بعمل المعاينة - يجب القيام بعمل المعاينة عقب العلم بوقوع الحادثة مباشرة بدون تأخير .

الاحتياطات لحفظ الاشياء والأثار - يجب اتخاذ الاجراءات

اللازمة للمحافظة على حالة مكان الحادثة حتى لا يحصل أى تغيير فيه عن حالته التي كان عليها وقت حصول الحادثة ، وذلك بمنع دخول الناس إليه

أو خروج أحد من كانوا فيه منه أو اختلاطهم بغيرهم ، والتحقق مما إذا كان حصل أى تغيير فى المكان المذكور أم لا بالاستعانة من سبق المعاين الى محل الحادثة من رجال الحفظ وغيرهم ، ويجب عليه أن لا ينقل أى شىء من محله كلية حتى تنتهى المعاينة .

التفرغ لعمل المعاينة - يجب على المعاين أن يستجمع كل حواسه -

فيما يجريه مع استعمال الروية والرزانة والهدوء ، فيجعل ذهنه خالياً من جميع المؤثرات التى تحيط به ، كتصور هول الجريمة وفضاعتها ، أو التأثر من عويل أهل المحنى عليه وصراخهم ، وغير ذلك مما يشتت أفكاره ويخل بنتيجة عمله .

التدرج فى المعاينة - عليه ان يتدرج فى المعاينة بحيث يعاين

الاشياء التى يجب معاينتها حسبما يقتضيه ترتيبها الوضعى ، بأن يبحث الموقع العام لمحل الحادثة وبعده عن مركز ثابت لها كمنزل العمدة مثلاً ، ثم يعاين مكانها من الخارج ، ثم من مداخلها ، فالطريق الذى يظن أن الجانى سلكه للتوصل الى محل الحادثة ، ثم المكان من الداخل ، فجسم الجريمة ، فوصف حالة الجنى عليه والمتهم « ان وجدا » مع ملاحظة ما بين هذه الخطوات من الارتباط الذى يتوصل به الى النتيجة المطلوبة من المعاينة ثم يثبت ذلك فى محضر المعاينة متوخياً هذا الترتيب (١)

وجوب التيقظ لاثبات كل ماله علاقة بالحادثة بوضوح - يجب

عليه ان يثبت كل ماله علاقة بالحادثة بوضوح فلا يهمل شيئاً قد يظنه غير مهم ثم تتضح فيما بعد أهمية ذكره فكثيراً ما كانت هذه الاشياء الصغيرة هى مفتاح الحادثة فاذا أهملها المعاين بقيت الحادثة بين يديه صندوقاً مغلقاً ليس فى الوسع فتحه .

(١) انظر نموذج لمحضر معاينة سرقة خزانة بنقب حائط محل تجارى بالفصل الخامس من هذا الباب .

وجوب عمل رسم كروكي لمحل الحادثة - يجب عمل رسم كروكي لمحل الحادثة بالكيفية التي ستوضح فيما بعد .

اثبات الموقع العام لمحل الحادثة - يجب اثبات الموقع العام لمحل الحادثة وبعده عن مركز ثابت كتمزل العمدة أو نهر أو ترعة مشهورة أو وابلور « فلان » مقدرا ذلك بمقاسات مضبوطة وبيان حدوده الاربعه .

وصف مكان الحادثة من الخارج - يجب وصف مكان الحادثة من الخارج مع ذكر مجاوره كجنيئة أو سور أو منزل أو دكان أو اسطبل .

بحث مداخل محل الحادثة - يجب بحث مداخل محل الحادثة بحثا دقيقا ، وتدوين الحالة التي وجد عليها وقت ارتكاب الجريمة وما كان عليها قبل حصولها ، والاسترشاد بمن يوجدون في المنزل أو خلافه من أصحابه أو خدمهم أو غيرهم عن كل ما يازم الوقوف عليه .

بحث الطريق الذي سلكه الجاني - يجب الاجتهاد في الوقوف على حقيقة الطريق الذي سلكه الجاني عند توجهه لارتكاب الجريمة وعند خروجه أو فواره منه ، فإذا ظهر ان الجاني لم يدخل من أحد الابواب أو الشبايبك أو غيرها من النوافذ يجب فحص جميع الأماكن الاخرى فقد يتضح انه دخل بواسطة نقب حائط أو سقف أو تسليق المنزل أو توصل اليه بواسطة منزل الجار أو غير ذلك مما تظهره الآثار التي توجد متى وجه الماين عنايته في البحث عنها ، ويجب عليه ان يثبت في محضره ما يجده بها بكل دقة ووضوح ، فمثلا يبين موضع النقب وكيفيته ومقدار طولته وعرضه وارتفاعه عن سطح الارض وعما اذا كان منتظما أم لا ومادة الحائط أو الجدار المنقوب وسمكها وما اذا كان قديما أو حديثا بعد أن يفحصه

جيداً وعليه أن يبين أن كان هذا النقب يسمح بدخول شخص عادي للجسم أولاً وعمل التجارب عن ذلك، وأن كان الجاني تسلق حائطاً الى محل الحادثة يبين كيفية تسلقه، فإن كان ساعداً مثلاً يبين نوعه وعدد درجاته ومميزاته تفصيلياً وأن كان حبلاً يثبت وصفه ونوعه، وأن كان أشجاراً ملاصقة لمكان الحادثة يصفها ويبين بعدها عنه.

معاينة محل الحادثة من الداخل - يجب وصف مكان الحادثة من الداخل وبيان أجزائه ومشمولاته، ومواضع كل منها، ومساحتها، وأوصافها ببعضها، والكيفية التي وجدت عليها، والآثار المتروكة بها كآثار الدم أو بصمات الأصابع الملوثة به أو بأى مادة أخرى متحدة كانت أو مختلفة (١) أو آثار أقدم مع بيان أن كانت متجهة لداخل المحل أو خارجه أو لهما معاً، أو ما يتركه الجاني من الأشياء التي تهم عليه، ككنديل أو سيجارة أو عصا أو غير ذلك.

استعمال فطنة المعائن - عز المعائن أن لا يقصر بحسبه على المشاهدات الحسية فحسب، بل يوجه نظره الى ما يستنتج من تلك المشاهدات، ويستعمل فطنته فيما يؤدي الى كيفية الانتفاع بتلك النتائج حتى يصل بها الى ضالته المنشودة.

جسم الجريمة - يمد وصف مكان الحادثة من الخارج والداخل جيداً بالكيفية المتقدمة يتوجه المعائن الى الجزء الذي ارتكبت فيه الجريمة من محل الحادثة كركن الغرفة الذي وضعت فيه النار أو وجدت فيه جثة القتيل أو سرقت منه النقود أو المصوغات أو خصل فيه ضرب أو تصادم أو احتجار مثلاً ويدون الحالة التي رأى الممكان عليها تفصيلاً مع التدقيق (١) يحسن أن يكون مع المعائن منظار ليفحص به الأشياء التي ينتظر ترك آثار أصابع اللجائين عليها كالخزن والدواليب والاوراق والاوزوعها.

في وصف ظروف الحادثة ونوعها .

معاينة الحرائق - ان كانت المعاينة لحريق وجب على المعاین ان

يبين الشيء المحروق والمادة التي احترق بها، والا ما كن التي حرقت قليلة او كثيرة ، قريبة من بعضها أم بعيدة، ودرجة قابلية الاشياء التي حولها للالتهاب وما اذا كانت الابواب والشبابيك وباقي النوافذ مفتوحة أم مغلقة، لانها اذا كانت مغلقة تنطفئ النار بسرعة لعدم تجديد الهواء بها .

معاينة مكان السرقة - ان كانت الجريمة سرقة يجب اثبات حالة

الصندوق او الخزانة او الدولاب الذي حصلت منه السرقة وتحديد الموضع والحالة التي كان عليها قبل ارتكاب الجريمة، وهل كان مغلقاً بالقفل او بدونه او مفتوحاً، والكيفية التي فتح بها، ويذكر الموضع الذي كان به الصندوق ووصفه ووصف الآثار التي قد توجد به مع التحفظ عليها جيداً لانها قد تنم عن شخصية المجرم كآثار الاصابع وغيرها ، وبالجملة كل ما يتعلق بالجريمة كالطريقة التي اتبعها المجرم في دخول المكان المسروق ، وعما اذا كان شعر به أحد او لم يشعر وهل كان يتيسر له الدخول دون ان يراه أحد أم لا .

معاينة محل المضاربة - يجب اثبات مساحة المحل بالتدقيق، وتوصف

العصى او الاسلحة او الآلات التي استعملت في المضاربة ان ضبطت ، وما يوجد من الآثار كالدماء والعصى المكسورة ونحوها ان كانت حديثة أم قديمة ، ويدون كل ما يرى او يوجد في محل الحادثة تفصيلاً بدون ترك او اجمال شيء لانه قد يؤدي ذلك الى ضياع حقيقة الجريمة .

معاينة الجثة - ان كانت المعاينة لجثة قتيل وجب اثبات وضعها،

والحالة التي وجدت عليها ، والملابس والآثار التي بها من تمزيق او بقع دم

او ثقب او خروق، وتحديد مواضع كل منها وعددها واتجاهاتها ، ويعتني
ببحثها فربما تكون مصطنعة بقصد تضليل المعائن ، ويجب العناية بفحص
الاصابات التي بالجثة من جروح وكسر ونحو ذلك، والاسلحة والآلات
والآثار التي قد توجد حولها وغير ذلك مما له علاقة بالحادثة ويسهل
اثبات حقائق الجريمة وتعرف شخصية القتيل اذا كانت مجهولة وسيرد
تفصيل ذلك فيما يلي، وان وجدت الجثة في صندوق او شوال وجب وصفه
حيثاً والتحفظ عليه ، وان اتضح فقد شيء من الملابس وجب اثباته .

استنتاج أسرار الجريمة من المعاينة - يجب توجيه العناية

لتعرف أسرار وأسباب ارتكاب الجريمة ، فقد يحقد بعض الاقارب علي
ابنة ازيلت بكارتها فيقتلها تخلصاً من العار ، فلو وجدت جثة فتاة بالصفة
السابقة كان ذلك منهاً للمعائن بأن توجه شبهة الاتهام لمن يعينهم أمرها ،
ويضم الى ذلك من الأدلة ما يؤيد هذه الشبهة او ينفيها ، ولا يفوت المعائن
تفتيش الجيوب كلها اذ ربما يوجد بها ختم او نقود او مصاغ او أوراق نم
علي شخصية القتيل ان كانت مجهولة، او تكشف من أمور الجريمة ما يوصل
الى معرفة الباعث علي ارتكابها او فاعلها ، فلو وجدت في جيب القتيل
نقود او أشياء ذات قيمة لكان في ذلك اشارة الى ان الباعث علي ارتكاب
الجريمة ليس هو السرقة غالباً بل غيرها من البواعث كالانتقام مثلاً .

كيفية وصف الجثة - توصف الجثة بكل دقة وترتيب ، فيثبت

اولاً ان كانت وجدت في حالة تعفن رمي أملاً ، ونوعها ان كانت جثة ذكر
أو أنثى ، صغيراً أو كبيراً ، وجنسيتهما ان كانت مصرية أو اجنبية « ان
امكن » ، وتفحص جيداً فيثبت كل الجروح والاصابات التي توجد مع
ذكر مواضعها وآثار الاظافر أو العض أو الخنق أو الضغط علي الفم

والعلاقة بين كل منها وبين التمزق الذي في الملابس ، ونجاحات الثوب بالنسبة الى الاصابات المذكورة وتبحث ايضا الاجزاء المستترة من الجسم اذ ربما تكون الإصابة بها ولا تظهر للمعائن الا اذا بحثها جيدا كتحت الابط وفي أصول الشعر ، ثم يثبت ماقد يكون عالقاً بالجثة كشعر في اليد مع ايضاح كيفية قبضها عليه أو كحبل مربوط بالرقبة وماشابه ذلك مما يكون متصلاً بها ، ثم توصف اجزاء الجسم بدقة ، وبصفة خاصة اذا كانت شخصية الجثة غير معلومة فيبدأ بالوجه حتى ينتهي بالقدمين مع بيان ما يوجد بها من العلامات كالوشم ولون الشعر وطوله أو قصره والعيين والفم والاسنان والاذن والزوائد الجلدية ان كانت قديمة أم حديثة (١) ثم باقى الجسم على هذا النوال الى التقدمين .

تضليل الجناة - لا يفوت المعائن أن يثبت كل ما يجده من الاصابات ،

وبين اذا كانت حيوية أم غير حيوية ، لان بعض الجانين يغيرون معالم الحوادث فيستعملون الخلق في القتل وبعد تنفيذه يحدثون بعض اصابات بالرأس أو البطن أو غيرها ليوهمو المحققين أن القتل كان بالسبب الاخير للتضليل ، وزيادة عما ذكرناه في الصحيفة ١٢٣ بالفصل الاول من الباب الرابع في مبحث أساليب الجناة نذكر بهذه المناسبة انه في بعض الاحيان يشوه الجناة حالة الجثة لتضليل المحققين واخفاء شخصية القتيل وابعاد المحقق عن الوصول الى معرفة البوئات على ارتكاب الجناية بأن يقطعوها أرباً أو يفصلوا رأسها عنها ، فيجب في مثل هذه الاحوال البحث عن كيفية ارتكاب هذا العمل ، والاجتهاد في الحصول على ذلك الجزء المنفصل من الجسم في المزارع أو السواقى أو الزرايب أو غيرها .

(١) راجع أنواع العلامات المميزه بالصحيفة نمرة ٧١ بالفصل الحادي عشر من الباب الثاني .

فائدة أخذ صورة الجثة - من المفيد جداً أخذ الصورة الفوتوغرافية

للجثة وما يوجد حولها من الأشياء والآثار ، ويكون ذلك ضرورياً متى كانت شخصيةها مجهولة ، وتأخذ الصورة المذكورة بمعرفة أحد المصورين بالحالة التي وجدت عليها الجثة بقدر الامكان تسهيلاً لمعرفة

فائدة أخذ بصمات أصابع الجثة - أخذ بصمات الاصابع يفيد أيضاً

في الاهتمام الى شخصية الجثة في حالة صلاحيتها للانطباع والمقارنة ، حيث ترسل البصمات الى قلم تحقيق الشخصية بالقاهرة لفحصها ومضاهاتها لاحتمال ان يكون صاحبها من ارباب السوابق فتعرف شخصيته .

نقل الجثة - يلاحظ عند نقل الجثة بعد الانتهاء من جمع الأدلة أن

يوجه مزيد العناية الى المحافظة بقدر الامكان على اجزاء الجثة وملابسها بحالتها التي وجدت عليها بحيث لا يحدث بها ما من شأنه تغيير وجهة التحقيق .

فائدة تشريح الجثة - بعد أن يكشف الطبيب على الجثة كشفاً

ظاهرياً ، ويثبت ما يراه من الاصابات النارية وغيرها ، تعمل الصفة التشريحية للوقوف على نوع الحادثة وحقيقة أسباب الوفاة ، ووقت حصولها .

معينة الاراضى الخلوية - اذا كان محل الحادثة في الخلاء ، وجب

اثبات موقعه العام ، وبعدة عن البلد ، وحدوده ، ومساحته ، وما اذا كان في أرض قاحلة أو منزرعة أو رملية ، ونوع الزرع ، والحالة التي وجد عليها من تلف أو عدمه ، واذا وجد بها تلف فيعين مقداره ، والطريقة التي استعملت في الأتلاف ، والطرق الموصلة اليه ، مع العناية في أثبات النقطة التي وقعت فيها بالنضبط ، ويقدر عدد الأشخاص الذين يمكن ان يقوموا بهذا التالف في الوقت الذي حصل فيه ، وكذا آثار الاقدام أو أى شيء

يمكن الانتفاع به للاهتمام على شخصية العاقلين ، مع بيان ما اذا كانت ظاهرة أم غير ظاهرة : ففي الحالة الاولى يجب التحفظ اللازم عليها مع بيان ما اذا كانت الزرعة حديثة اوقديمة لمعرفة امكان انلائها بسهولة أولا وبيان ما اذا كانت الارض مروية حديثاً أم لا ، وهل الشيء التالف ترك بحل الحادثة أم نقل منها لجزءة أخرى ، وبالجملة كل ما يتعلق بالجريمة وفاعلها .

الرسم في المعاينات

في بعض الاحيان لا تفي محاضر المعاينات بالغرض المقصود منها ، فقد نشوش على افكار من يطالعونها من ذوى الشأن ، وقد يجدون لطول الوصف صعوبة في ربط اجزائها ببعضها وتبين ما بينها من العلاقات ، ولذلك يستحسن كثيراً جداً ان يرفق كل محضر معاينة برسم كروكي عن الحادثة ، وأن يتصور المعاين في مخيلته الشكل العمومي لمكانها ، مبيناً فيه المسافات بالتدقيق وعدم الاكتفاء بذلك على وجه التقريب لما فيه من البعد عن الحقيقة ، ثم يشير الى الطريقة التي سلكها المتهم في دخوله وخروجه ، ويمين بالضبط النقطة التي حصلت فيها الجريمة ، وموقف الشهود ، وهل كان يمكنهم معرفة المتهم أم لا ، وكل ماله علاقة بالجريمة ويفيد التحقيق ، ويستحسن أن يكون ذلك بإشارة تلفت النظر كاهتمام المداد الآخر ، ويرمز الى كل النقط المتقدمة برموز تدل عليها كأعداد أو حروف يوضح المقصود بها في ذيل الرسم المذكور ، مع ملاحظة تعيين الجهات الاربعة الأصلية بالضبط ، (انظر الشكاين نمرة ١ و ٢ بالفصل الخامس من هذا الباب)

الفصل الخامس

نماذج لمخضر المعاينة والرسم الكروكي

تابع التحقيق الجنائي العملي

وجوب اجراء التحفظات الوقتية بمحل الحادثة - نموذج لمخضر معاينة عن حادثة سرقة خزانة بنقب حائط محل تجارى ورسم كروكي للمحل المذكور - نموذج لاثبات اجراءات عمدة عن حادثة سرقة باكره ورسم كروكي لمحل الحادثة .

وجوب اجراء التحفظات الوقتية

بمحل الحادثة

جرت العادة ان اهالى البلاد عند سماعهم بحصول حادثة فى جهة ما يقصدون محلا للوقوف عليها ، ويدخلون المكان الذى وقعت فيه الحادثة ، ويمرون مثلا من جهة النقب ، ويسون بأيديهم الاشياء التى استعمالها الجناة واتى قد توجد عليها آثار أصابعهم أو أقدامهم أو تكون تركت منهم سهوا فى محل الحادثة ، فيضيعون بذلك معالمها ، ويجعلون مهمة المحقق صعبة ، فقد لا يكون أمامه ما يرشده الى الجرمين ويقوى أدلة الاثبات قبلهم سوى هذه الآثار ، ولذا فانى عنيت ببيان مايجريه العمدة بمحل الحادثة من حيث اجراء التحفظ على المكان الذى وقعت فيه الجريمة لحين وصول المحقق (١) ،

(١) راجع الواجبات فى الوقائع الجنائية بالصحيفة ١١٧ بالباب الثالث ونموذج للاجراءات فى الحوادث الجنائية بالصحيفة ١٣١ بالفصل الثانى من هذا الباب وتعليمات تساعد على اكتشاف حقائق الجرائم بالصحيفة ١٣٩ بالفصل الثالث من هذا الباب .

(١) عند ما يعلم العمدة بوقوع حادثة بدائرة بلده عليه أن يأمر شيخ الخفراء بأخذ العدد السكافي من قوة خفراء البلد وعمل كردون حول محل الحادثة بعيداً عنه بقليل ، ولا يسمح لأحد من الاهالي بالدخول اليه سواء أ كان من المجنى عليهم أم من الجمهور ؛

(٢) يجري التفتيش في الحالات اقامونية (١) واذا لم يتمكن من اجرائه فعليه عمل الترتيب اللازم لمنع المتهمين من تهريب أو اخفاء الاشياء المسروقة أو الاسلحة أو الادوات التي استعملت في الجريمة وذلك بالطريقة المناسبة نظروفا الحادثة (٢) ؛

(٣) يجري اللازم لمنع هروب المتهمين والتحفظ عليهم لحين وصول المحقق ؛

(٤) يتم على المراقبين والمشتبه فيهم حتى اذا كان أحدهم متغيباً يتحرى عن سبب تغيبه وان اتضح أن له يدا في ارتكاب الحادثة فعليه ان يعمل على ضبطه بالحالة التي يوجد عليها (٣) .

نموذج لمخبر معاينه عن حادثة

سرقة خزانة

بنقب حائط محل تجارى (٤)

محرر بتاريخ « كذا » سنة « كذا » هجرية الموافق (..... ميلادية)

(١) راجع الحالات التي يجوز فيها تفتيش مساكن الاهالي بالصحيفة ١٢١ بالباب الثالث .

(٢) راجع بيان الاشياء الواجب ضبطها عند التفتيش وكيفية اجراء ذلك بالفصل السادس من هذا الباب .

(٣) راجع مايتبع نحو المراقبين والمشتبه فيهم عند وقوع حادثة جنائية بالصحيفة ٦٨ بالفصل العاشر من الباب الثاني .

(٤) لما كانت هذه الحادثة مما يقع كثيراً بالجهات فقد وضعت هذه المعاينة نموذجاً لا مثالا .

الساعة « كذا » افرنكى بمرقتى انا « فلان » وظيفة « كذا » مركز
« كذا » مديرية « كذا » أثبت الآتى :-

بناء على الإشارة التليفونية الواردة للمركز اليوم من عمدة ناحية « كذا »
بموصول سرقة خمسمية وعشرين جنبيها من خزانة حديدية بعد كسرها بمحل
تجارة « فلان » تاجر الاقمشة بسوق الناحية باحداث ثقب بجائط المحل
المذكور ولا يتهم أحداً؛ _____ (١)

قد انتهت لضبط الواقعة فوصلت البلدة المذكورة الساعة « كذا »
وقابلت العمدة وتوجهنا لمحل الحادثة وبارشاد الجنى عليه المذكور بادرت
بعمل المعاينة كالآتى :-

وصف الموقع العام لمحل الحادثة - محل الحادثة كائن فى الجهة
الشرقية القبلية من سكن البلد ، وعلى بعد ثمانين مترا بحرى وأبور طحين
« فلان » ، ويحد شرقاً ميدان السوق وغرباً بمحل تجارة « فلان » المطار
وشمالاً « بحرى » بخراية « فلان » وجنوباً « قبلى » بشارع السوق ؛

وصف مدخل المحل - هذا المحل مبنى من الطوب الاحمر ، ومكون
من حجرتين احدهما داخل الاخرى ، ويفتح للجهة القبلية فى شارع السوق ،
وله باب من الخشب ذو أربعة ضلف ويقفل بواسطة كالوين بالضاغة الثالثة
من جهة اليمين وخارج الباب حزام من الحديد موضوع بمساواة عرض
الباب ويقفل بقفل من ذوات النمر ولم تلاحظ به أى كسر كما أنه لم يشاهد
باقفاله أى تلف ؛

وصف الحجر الاوى القبلية - وبدخولنا المحل المذكور وجد

(١) شغلنا الفواصل التى فى آخر الفقرات يمثل هذا الخط اشارة الى عدم جواز
ترك فواصل على ياض فى تحرير المحاضر.

عبارة عن حجرة طولها أربعة أمتار وعرضها ثلاثة أمتار ونصف وارتفاعها خمسة أمتار ونصف ، وأرضيتها من البلاط ، وسقفها من الخشب ، ولها نافذتان أحدهما شرقية والآخرى مقابلة لها غربية وتقفل من الداخل بضلعتين من الخشب ولها قضبان حديدية وارتفاع كل منها عن أرضية الدكان من الداخل ومن الخارج متر ونصف ولم تلاحظ بها أى كسر أو آثار أخرى وطول كل منها متر وعشرون سنتي والعرض سبعون ، وبجدرانها الأربعة أرفف من الخشب موضوع عليها أقشة من أصناف مختلفة ومربعة ، وقد وجدنا فى مدخل الباب بنكا من الخشب يعرض الحجرة وله درجان أعدا لوضع النقود بها نهائياً ولكل كالون صالح للاستعمال وقال المجنى عليه بأن مفاتيح الدرجين المذكورين كانت معه ولم يكن بداخلهما شئ ، ووجدنا فى الجهة البحرية الشرقية مكتباً خاصاً بكاتب المحل ووجدنا عليه بعض الدفاتر ولوجود الكاتب استفسرنا منه عما إذا كان قد حدث شئ بدقاره ومتعلقاته فأجاب سلماً ، يفحص كافة أجزاء الغرفة والأشياء الموجودة بها ويحتوياتها لم نجد آثاراً يستدل منها على دخول أى أجنبى فيها حيث وجدناها بحالتها الطبيعية ولم نسم كية ووافق على ذلك المجنى عليه؛

وصف الحجرة الثانية البحرية - هذا وفى مواجهة الداخل يوجد باب الحجرة الداخلية الذى يفتح للجهة القبليّة وهو من الخشب ومكون من ضلعتين وقفل بواسطة كالون وبما ينته وجد سلماً ، وبالدخول من هذا الباب للحجرة المذكورة وجدنا مساحتها وارتفاعها كالْحجرة القبليّة ، وبداخلها طرود مملوءة بالأقشة لم نسمها الايدى وقد وردت حديثاً ولم تفتح من قبل وموضوعة بجوار الحائطين القبليّة والغربية وقليل منها فى الجهات الشمالية والبحرية؛

وصف النقب - وقد شاهدنا بالحائط البحرية لهذه الحجرة في مقابل بابها تقريبا تقابلهنا بشكل يكاد يكون يضاويا غير منتظم ، مرتفعا عن أرضية الحجرة بنصف متر ، وارتفاعه من أسفل لأعلى ثمانون سنتي ، وعرضه من الداخل خمسون سنتي ، ومن الخارج ثمانون سنتي ، وسمك الحائط اربعون سنتي ، وهذه الفتحة تمكن أى شخص معتدل الجسم من الدخول والخروج منها بسهولة ، ووجدت بعض انقاض لهذا النقب ملقاة في الداخل وأغلبها مبعر في الخارج مما يدل على أن النقب حصل من خارج الحجرة من جهة الخرابة التي تحده المحل من الجهة البحرية ومنه دخل الجناة ، ونوع الحائط من الطوب الاحمر والمونة سوداء (أصرمل وتراب وجير) ، ويبحث هذه الانقاض وجدنا ماعثلة حديدية مما تستعمل في نقب الخيطان ؛

وصف الخزانة الحديدية المسروقة - وشاهدنا خزانة حديدية في الزاوية الشرقية البحرية من الحجرة المذكورة ومثبتة في الحائط في الموضع السابق ايضاحه ، وهي من ماركة « بارى » ، وطولها خمسون سنتي وعرضها اربعون وارتفاعها ثمانون ، وبابها الظاهر له اكرة نحاسية ومفصلتان ويفتح للجهة الغربية ، وبفحص هذه الخزانة لم نجد بها آثارا للفاعلين يمكن الانتفاع بها ، ووجدنا أن بابها مخلوع بالقوة من جهة المفصلتين بواسطة كسرهما ، وشاهدنا وجود آثار ضغط في الحلق تدل على استعمال آلة كالاجنة بأن وضعت بين الباب والحلق ثم ضغط عليها بقوة فانكسر الباب من جهة المفصلتين كما تقدم ، ووجدت الخزانة المذكورة مكونة من درجين الاعلى منهما بدون باب وبه صندوق صغير من السلك مقسم الى أربعة أجزاء قال الجنى عليه انه كان فيه نقود فضية من أربعة أنواع احدها للقطع ذات العشرين قرشا والثاني للعثرات والثالث للخمسات والرابع للقروش ويبلغ

مجموع ما كان فيها عشرون جنبها ، ووجد كالون الدرج الاسفل مكسورا
وفتحته مشوهة ببعض كسور وخالية من كل شيء وقال المجنى عليه انه كان
داخل هذا الدرج مبلغ خمسمائة جنبه من ورق بنكنوت من أنواع مختلفة
وانه كان قد اعتاد أن يبين عددها ونوع كل منها في كشف يضعه في الدرج
الاسفل في نهاية كل يوم مع الاوراق المذكورة فضلا عن ختمها ببصمة
ختمه؛

متروكات الجناة بمحل الحادثة - وعلاوة على العتلة السابق العثور
عليها بين انقاض النقب ، وجدنا بجوار الحائط الشرقية قبلى الخزانة أجنة
حديدية ملبسة في نهايتها بكوتش ، وقادوم؛

العثور على بصمات أصابع تنم عن الجانين - وبفحص هذه
المتروكات بواسطة المنظار ظهر لنا وجود آثار أصابع على كل منها فتحفظنا
عليها لمرضاها على المندوب الفنى ، ووجدنا بجوار القادوم والاجنة كشفا
موضحا به بيان أوراق البنكنوت وانواعها وقد قرر المجنى عليه انه هو
الكشف المحرر عن يوم السرقة بنمر البنكنوت المسروقة وبفحصه
وجدت به ايضا آثار اصابع يمكن الانتفاع بها فتحفظنا عليها باحتراس ،

بحث خارجى عن الجناة بحرى محل الحادثة - قد خرجنا من
النقب بقصد البحث عن محل دخول الفاعلين ، فاتجهنا نحو باب خرابة
« فلان » الموجودة بحرى المحل ، فوجدنا بابها مفتوحا ، وهو من الخشب
ذو ضلعتين ويفتح من زقاق « كذا » للجهة البحرية « وهذا الزقاق عرضه
متران ونصف وينتهى بسد فى الجهة الغربية ويفتح فيه منزلا للجهة القبلىة
لفلان وقلان » ، لاحظنا ان الباب المذكور له كالون يقفل به ولكن با

مفتوح ولسان الكالون مقفل مما دلنا على انه فتح من الداخل بواسطة رفع تراكيسه » وهذه الخرابة عبارة عن ارض فضاء مهجورة وغير مسقوفة ومسورة بحائط من الطوب الاخضر ارتفاعها اربعة امتار ونصف « ،

العثور على آثار أقدام للجائين صالحة للنقل - قد بحثنا في الخرابة فوجدنا آثار أقدام متجهة من النقب الى بابها ومنه الى الزقاق للجهة الشرقية ثم انقطعت لكثرة المرور بشارع السويقة الكبير ومن بينها قدما يمين مختلفتان وظاهرتان يمكن أخذ قوالب منهما لان ارض هذا المكان من الطينة اللينة فتحفظنا عليهما باحتراس بان وضعنا اوانى عليهما علاوة على تعيين خفير لمنع رفع الغطاء عنهما أو احداث أى تشويه لهما وذلك حين أخذ اللازم منهما بمعرفة المندوب الفنى ،

آثار أقدام اخرى غير صالحة للنقل - قد اتجهنا نحو النقب فلم نجد شيئا غير السابق وصفه فبحثنا عن محل دخول الحناة فوجدنا آثار أقدام قديمة من الحائط الشرقية وهى تشبه فى شكلها ومقاسها الاقدام الخارجة لباب الخرابة السابق الكلام عنها ولم نجد من بينها ما يصلح لاخذ قوالب منها لصلاية الارض وجفافها من هذه الجهة وقد تحفظنا عليها احتياطا بالكيفية السابقة لعل فيها فائدة بنقل صورتها على لوح من الزجاج بمعرفة المندوب الفنى ،

كيفية دخول الجائين لمحل الحادثة - واستمررتنا مع هذا الاثر الى أن وصلنا الحائط الشرقية فشهدنا على بعد نصف متر من الزاوية الشرقية البحرية للخرابة آثار نزول من أعلى الى أسفل وهى تدل على ان القاعلين نزلوا من هذا المكان ، وشاهدنا فى مقابله من الخارج نخلة ارتفاعها مربعة

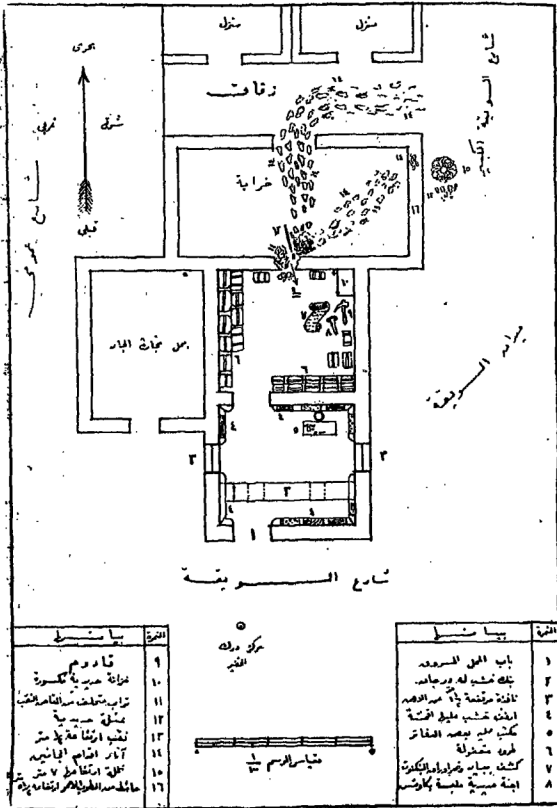
أمتار وتبعد عن الحائط الشرقية للخرابة بنصف مسر ، فاستنتجنا أن
للصوص تسلقوها وتمكنوا من النزول منها على الحائط ومنها الى داخل
الخرابة وأحدثوا النقب وكسروا الخزانة ، وبعد ذلك خرجوا من باب
الخرابة بالكيفية السابق ذكرها ، وقد شاهدنا بجوار النخلة أثر أقدام
تشابه السابق الكلام عنها ولكنها غير صالحة للنقل ، ولقد أرسلنا في طلب
التجارين والحادين بالناحية لعرض الاجنة والقادوم والعلة عليهم اهلهم
يستدلون منها على أصحابها ،

تقصير خفير الدرك المستول - هذا وقد علمنا من شيخ الخفراء أن
محل الحادثة تابع لدرك الخفير « فلان » وعلي بعد مترين ونصف من
مركزه ، ولقد رأينا من المعاينة أن مسألة ارتكاب الحادثة بما تخللها من نقب
وغيره يستغرق نحو ساعة على الأقل ، ولو كان هذا الخفير يقظاً لتمكن من
ضبط الجناة أو على الأقل لم يمكنهم من ارتكاب السرقة ، وسنتخذ اللازم
ضده بعدئذ والتحقيق ،

النشر عن المسروقات - وقد نشرنا عن المسروقات (١) تحت
نمرة « كذا » ،

التحريات السرية - وبالتحريات السرية ظهر أن الجيران من
الاشخاص ذوى السمعة الحسنة وليس لهم شأن في الحادثة ،
وقفل المحضر عن ذلك في تلخيصه حيث كانت الساعة « كذا » صباحاً ،
ويرفق بالقضية مع الرسم الكروكي « انظر الشكل نمرة ١ » الذي رأينا عمله
عن الحادثة ايزيد المعاينة تفسيراً ووضوحاً ،
الامضاء

(١) للمديرية والمركز لا بلاغ ذلك لعل الصيارف والبنوك والمصارف المالية والمحلات
التجارية الشهيرة للاعظة من يقدم ورقة من البنكنوت المسروق وتقدمه للتحقيق منه
توصلاً لمعرفة مصدرها لتسهيل ضبط الفاعلين للسرقة .



شكل (١)

بعد تصغير هذا الرسم بالترنكوغراف تلاحظ أن الكتابة المبينة بالجدولين قد يتعذر قراءتها، لذا رأينا إعادة كتابتها بالصحيفة التالية .

تابع الشكل (١)

النمرة	بيانها	النمرة	بيانها
٩	قادوم	١	باب الحبل المسروق
١٠	خزانة حديدية مكسورة	٢	بنك خشب له درجان
١١	تراب متخلف من أنقاض النقب	٣	نافذة مرتفعة متر ونصف عن الأرض
١٢	عتلة حديدية	٤	أرفف خشب عليها أقشة
١٣	نقب ارتفاعه نصف متر	٥	مكتب عليه بعض الدفاتر
١٤	آثار أقدام الجانين	٦	ظروود مغلقة
١٥	نخلة ارتفاعها سبعة أمتار	٧	كشف ببيان أهواق البنكنوت
١٦	حائط من الطوب الاحمر ارتفاعه خمسة أمتار ونصف	٨	أجنة حديدية ملبسة بكاوتش

تموذج لاثبات اجراءات عمدة

عن حادثة سرقة باكره

محرم بتاريخ « كذا » سنة « كذا » هجرية الموافق (..... ميلادية)
 الساعة « كذا » افرنكي بمقرقي أنا « فلان » عمدة ناحية « كذا » أثبت الآتي
 أثناء وجودي في منزلي اليوم ساعة افتتاح هذا المحضر حضر لي
 « فلان » من الناحية بلدنا وبلغني شفوياً بالآتي :-

اليوم الساعة « كذا » افرنكي نهارة أثناء مروري على جسر ترعة
 « كذا » مقابل برنج « كذا » وأنا محمل شوال أذرة على خمارتي عائداً للبلد
 من الغيط خرج علي « فلان » و « فلان » من ناحية « كذا » من زراعة الاذرة
 تعلقي « فلان » ، وهما علي وأوقعاني علي الأرض ، والاول منها قبض
 علي يدي وضغط عليهما ووضع ركبته فوق كتفي ، والثاني وضع يده في
 جيب الصدري وأخرج منه المحفظة واخذها وانقطع القيطان من
 عزوة الصديري ، وكان بالمحفظة مائتان وخمسون قرشا عبارة عن ورقتين
 بنك نوت فية الواحدة جنيه والخمسون قرشا الباقية بعضها فضة والباقي

نيكل ، وكان بالحفظة أيضا إيصال بمبلغ ستين قرشا صاغا ديننا لي على « فلان » من ناحية « كذا » ، وقد هرب الثانی بمجرد أخذه الحفظة ، ولاني كنت أستغيث وقت ما أوقعاني على الأرض ، وان « فلانا » خفي بزراعة « كذا » أجنبي ليضوت عال بقوله « حاضرك » فلما سمعه الاول ورأى ان زميله هرب ترك يدي وشرع في الفرار فقامت وأمسكت بملابسه ولكنه تمكن من التخلص متى فتمزقت جلايته من صدرها ، كتفها اليمين ، وهي من قماش كرم النور أبيض مقلّم بقلم أسود ، وحضرت الآن لتبلغ حضرتك بذلك ،

بناء على هذا البلاغ اخطرت المركز تليفونيا في الحال ، ولعدم وجود تليفون ببلدة المتهمين أرسلت رسالة لعمدة الناحية المذكورة مع شيخ الخفراء « فلان » والخفير « فلان » بطلب مراقبة دخول المتهمين للبلدة ، واحضارهما لنا بحالتهم ، وتفتيشها وتفتيش منازليها ، وارسال ما يضببط معها من النقود والاوراق والمحافظ وغيرها مما يشتبه فيه ،

المعاينة - وقد انتقلت ومعى شيخ البلد « فلان » والخفير « فلان » وبارشاد المجنى عليه وصلنا لحل الحادثة الساعة « كذا » وأجرينا المعاينة فوجدناه واقفا بزمam الناحية ، وعلى بعد ٣ كيلو متر بحرى البلد ، على جسر ترعة « كذا » مقابل بربخ « كذا » ، ويحد من الجهة الشرقية بزراعة الاذرة تعلق « فلان » من الناحية ومن الجهة الغربية بترعة « كذا » ومن الجهتين البحرية والقبلية بالجسر الشرقى ترعة « كذا » ، ولم تميز آثار أقدام المتهمين لان الطريق مطروقة (١) ، وعدنا للناحية فقابلنا حضرة المحقق « فلان » وسألناه التحقيق مع الزعم الكروكي لحل

(١) يستحسن في مثل هذه الحوادث أن يعمل العمدة رسما كروكيا بسيطا ، يبين فيه موقع الحادثة بالنسبة لبلده ، وحالتها الطبيعية ، كالرسم المبين بالشكل عمرة ٢ .

الطلق النارى - الاحتياطات والاجراءات الواجب اتباعها فى التفتيش -
نموذج لمخبر تفتيش .

التفتيش

التفتيش هو البحث عن الاشياء التى استعملت فى ارتكاب الجريمة كالاسلحة أو الآلات أو العصي أو المفاتيح المصطنعة أو الجواهر السامة أو ما يكون له علاقة بها كالملابس الملونة بالدماء أو النقود المزيفة أو الأوراق أو المسروقات كلها أو بعضها وغير ذلك مما يعود بالفائدة على التحقيق ويوصل الى اكتشاف غوامض الجريمة واستخراج المجهول منها والوقوف على الحقيقة .

أهمية التفتيش

شرع القانون التفتيش لانه من أهم نقط التحقيق، فقد يؤدى الى اكتشاف الجرائم والوقوف على حقائق الحوادث والتوصل لمعرفة المتهمين وشركائهم، وهو ذو أهمية كبرى فى التحقيق من وجهة الانبات .

الاشياء الواجب ضبطها عند التفتيش (١)

نذكر ماأتى على قبيل المثال والاس- ترشاد به حسب الظروف واختلاف الحوادث ، ولم قصد التقيد به ، اذ الواجب أثناء اجراء التفتيش استعمال الفطنة ودقة الملاحظة والاجتهاد فى البحث وضبط كل مايمكن الوصول اليه ويكون مفيداً لتقوية الادلة فى التحقيقات الجنائية .

(١) توضع المضبوطات داخل حرز مغلق مربوط ومختوم عليه بالشمع الاحمر ومكتوب علي شريط ورق داخل الختم تاريخ ضبط تلك الاشياء ، وتاريخ ونمرة القضية الخاصة واسم من ضبطها ، والغرض من وضعها داخل حرز مختوم هو عدم امكان تغييرها أو تغيير أو محو آثارها التى عليها .

اولاً :-

في جرائم القتل والتعدي - تضبط الملابس الملوثة بالدم والطینجلت والاسلحة أو أجزائها والسكاكين والآلات والرش والرصاص وظروف الجبة خان فارغة أو ملائنة والخراطيش والعصى الغليظة وغير ذلك.

في جرائم التسمم - تضبط الجواهر السامة التي توجد في حوزة المتهم أو في منزله أو في محل الواقعة والاواني والمأكولات التي يشبه فيها والمواد التي يتقايها الشخص المسموم وما أشبه ذلك .

في جرائم السرقة - تضبط المفاتيح المصطنعة والآلات والنقود والمسروقات .

في جرائم التزييف

(١) تضبط في جرائم تزييف النقود الآلات والادوات والعقاقير والمواد المستعملة في ضرب العملة الزائفة أو تزييف العملة الصحيحة ،

(٢) تضبط في جرائم تزوير الاوراق وخلافها الحوامض والمستحضرات الكيماوية والاوراق المضاهية للورقة المزورة وزجاجات المداد الذي يضاهي المداد المحبورة به الورقة أو الاوراق المزورة وكل ما يتعلق بارتكاب الجريمة .

في جرائم الحريق عمداً - تضبط المواد القابلة للاتهاب كالكبريت والمشاعل والفتائل والغاز والبنزين والسيرتو وما شاكلها.

المنوعات - يضبط كل ما يوجد من المنوعات كالخشيش والكوكايين والافيون والجواهر السامة (١) والاسلحة النارية والاسلحة

(١) راجع تعريف الجواهر السامة بالصحيفة ٩٠ بالنصل الثامن عشر من الباب الثاني.

البيضاء (١) الغير مرخص بحملها واحرازها.

ثانياً :-

(١) جميع الاشياء التى توجد فى محل الواقعة من متروكات الجناة مثل أسلحة أو آلات أو أدوات أو ختم أو كيس نقود أو عملة أو طربوش أو منديل أو جزمة أو خلافة ، وبالجملة كافة الملابس سواء كان صاحبها معروفاً أو مجهولاً ، وجميع الاوراق أو الامتعة التى بواسطتها يمكن معرفة المصاب أو سبب الاصابة أو الآلة التى استعملت فى احداثها ،

(٢) الاشياء التى توجد مع شخص المتهم سواء كانت لها علاقة بالحادثة

أم لا ،

(٣) اذا وجد على ملابس المصاب دماء ، أو كانت بها ثقوب نارية أو تمزيق ، فإنها تضبط للاستدلال من الثقوب على نوع الآلة التى استعملت فى الحادثة ، وبعد أو قرب المسافة بين الجانى والمجنى عليه ، ومن التعزيق على أن المصاب دافع عن نفسه وان الحادثة سرقة باكره أو مشاجرة ، وان لم تعرف شخصية القتيل فقد يمكن الاستدلال عليه بعرض ملابسه المضبوطة على الجمهور ،

(٤) كافة الاشياء التى عليها آثار الجناية كقطعة خشب ملطخة بالدماء وما شا كل ذلك لو وجدت بمنزل المتهم أو المجنى عليه أو بمحل الحادثة أو ملقاة أو مخفية بأى جهة ،

(٥) الاشياء التى وان لم يكن لها علاقة بالجناية الحالية لكنها تدل على سوابق المتهم أو على ميله لارتكاب الجرائم كوجود آلة لفتح الخزن أو عتلات أو غيرها مما يستعمل فى النقب ،

(٦) جميع الاوراق التى يمكن أن يستفاد منها بشأن الحادثة .

معرفة مسافات الطلق الناري

- تعلم المسافة التي بين الضارب والمضروب بما يأتي . —
عند القتل بطلق ناري برصاص — تحصل حالة من ثلاث : —
(١) اذا كانت المسافة بين الجاني والجنى عليه أقل من طول ماسورة
السلاح المستعمل ، فالبارود المطلق من السلاح يحدث حرقاً في ملابس
الجنى عليه حول ثقب رصاصة السلاح المقذوف ،
(٢) اذا كانت المسافة بينهما طول ماسورة السلاح المستعمل ، فإن
البارود يحدث هالة سوداء حول ثقب الرصاصة بدون احراق الملابس ،
(٣) اذا كانت المسافة ابعد من طول ماسورة السلاح المستعمل فلا
يحدث شيء غير ثقب منفذ الرصاصة.

في حالة الاصابة بنحز طوش برش — فإن البارود يحدث المفعول السابق
ببانه ، غير أن الرش يحدث ثقباً بقدر عدده ، وتكون متقاربة أو متباعدة
عن بعضها بالنسبة لقرب أو بعد المسافة بين الجاني والجنى عليه ، فكلما
بعدت المسافة اتسع بعد الثقوب عن بعضها وقل تأثيرها ، وقد يحدث
أن تكون المسافة بعيدة بعد اضعف قوة المقذوف لدرجة أن الرش لا يقوى
على أحداث ثقوب في الملابس والجسم كلية ، فيقتصر تأثيره على أحداث
كدم بسيط نتيجة مصادمته بالجسم .

الاحتياطات والاجراءات الواجب

اتباعها في التفتيش

وجوب المبادرة بعمل التفتيش — يلاحظ ان الجناة يسارعون
الى اخفاء كل ماله علاقة بالجريمة أو ما يدل عليها عقب ارتكابها مباشرة

بطرق شتى تصعب من مأمورية العمدة « أو من يقوم بالتفتيش غيره »
في الاهتمام اليها فيجب المبادرة بإجراء التفتيش في الحال.

كيفية الاستدلال على الاماكن اللازمة تفتيشها - يمكن

العمدة أن يستدل على الاماكن اللازمة تفتيشها مسترشداً بما يقرره المجنى عليه من وصف سحنة الجاني، ونوع الشيء المطلوب البحث عنه، وما يعرف عن الجاني من العادات، ومسترشداً أيضاً بمعارفه وأصدقائه الذين على شاكلته فقد تكون المسروقات مخبأة عند أحدهم، وإن كانت له معشوقة. إلا فقد يستدل على أثر الجريمة عندها، ويستفاد كثيراً من معرفة عادات الجناة وأساليبهم، فالمعتادون على سرقة الخلى يتبعون في أساليب الاخفاء غير ما يتبعه المعتادون على سرقة المواشي وهكذا، وكذلك نوع الشيء المسروق فانه يدل على المكان الذي يحتمل ان يخبأ فيه مثله.

التغلب على تضليل الجناة - يجب توجيه العناية والدقة والصبر أثناء

التفتيش مع ملاحظة كل شيء غير عادي، فقد يليق الجناة جثة القنيل في بئر مهجورة أو ساقية أو قاع ترعة، وقد يخفون الأسلحة أو الآلات والادوات التي تستعمل عادة في ارتكاب الجرائم في القرى في سقف أو عرش القاعة أو زريبة المواشي أو في القش أو في الحطب الذي يوجد عادة فوق السطوح بكثرة، وقد يخفون المصوغات والنقود في حائط أو في جوف الأرض أو تحت البلاط وفي هذه الحالة قد يظهر أثر ترميم حديث في الحائط أو أثر حفر في الأرض، فيوجه العمدة التفاته الى مثل ذلك لاكتشاف الشيء الخبأ بسهولة.

تفتيش جميع الخبآت - يجب إجراء التفتيش في كل جزء من

أجزاء المنزل، وفي الامتعة والفرش وغير ذلك مما ينتظر اخفاء الاشياء

فيه، وإن وجد العمدة أن الحالة طبيعية فهذا لا يمنعه من مواصلة البحث. كأن يجد فوق الحفرة التي بها الأشياء المراد ضبطها غطاء يماثل سطح الأرض العادي ويعرف ذلك من مبلغ مهارة المتهم وتعوده طرق التضليل. فواجب المفتش أن يتطلب على أمثال هذه الخدع بفتنته ودقة بحثه.

فائدة إعادة التفتيش - كثيراً ما يصادف وجود الأشياء المراد

ضبطها عند إعادة اجراء التفتيش، فكثيراً ما يحصل أن المحرمين ينقلون الأشياء المسروقة من مكان لا آخر إما بمرقتهم أو بواسطة أعوانهم أو أقاربهم، وقد ينقلونها إلى نفس المكان الذي سبق تفتيشه معتمدين على أنه لا يفتش مرة ثانية.

شهود التفتيش - يجب على العمدة أن يأخذ معه عند التفتيش أحد

مشايخ البلد وشيوخ الخفراء ويجرى ذلك بحضور المتهم أو أحد أقاربه «في حالة غيابه» سواء كان قاطناً معه في ذات المنزل أو في محل آخر (١) لأنه فضلاً عن ضمانه عدم انكار المتهم لما وجد في منزله فإن العمدة يستفيد من وجوده قبل ضبط الشيء الخبأ وبعده،

فقبل الاهتمام إليه قد تظهر على المتهم بعض العلامات الدالة على اضطرابه متى وجد أن العمدة قد أقرب من الوصول إلى الشيء الخبأ المراد ضبطه وبذلك يمكن للعمدة أن يكشف سره ويهتدي إليه،

ويستفيد أيضاً من وجوده بعد ضبط شيء من الجاري البحث عنه لأن المتهم يضطرب عند العثور للعمدة على الشيء الخبأ وبسؤاله عن باقي المسروقات. ويمكن اخفائها وكيفية حصول ذلك يمكنه أن يستخلص منه بمهارته وذكاؤه.

(١) راجع المادتين ٢٣ و ٢٤ ت.ج والفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من قانون التشريع
أشبهوهين والمراقبين نمرة ٢٤ الصادر سنة ١٩٢٣.

المكان أو الامكنة الخبأ فيها باقى المسروقات وكيفية اخفائها وبذلك تم
مأموريته بنجاح ،

وفى النهاية يثبت بيان المضبوطات فى كشف يوقع عليه من المتهم « فى
حالة حضوره » أو من مندوب عائلته الحاضر « فى حالة غيابه » ومن
شهود التفتيش .

تفتيش المتهم - بمجرد ضبط المتهم يجب تفتيشه وفحص جسمه بدقة .
وعناية فقد يكون أخفى فى ملابسه الاشياء الصغيرة الحجم ذات القيمة
كالنقود وما عائلتها ، ويجوز أيضاً تفتيش أهل منزله والنساء منهم عند
الزوم ، وفى هذه الحالة تنتدب احدى النسوة الموثوق بصدهن عند العمدة .
لتفتيش اجسام النساء مع الدقة فى تفتيش ثنايا الجسم وخلافه ، والبحث داخل
الطرايش والجيوب وفى الاحذية وغيرها .

وصف المضبوطات والتحفظ عليها - يجب وصف الاشياء المضبوطة .
وتعيين محل وجودها وحفظها بعناية حين تسليمها للموظفين ذوى الشأن ،
وابتات كل ذلك بالتفصيل فى محضر التفتيش .

تفتيش شريك المتهم - اذا ظهر للمتهم شريك فى الجريمة وجب تفتيشه
وتفتيش منزله بالطريقة نفسها .

حالات جواز اجراء التفتيش - اذا كان المتهم غير متلبس بالجناية
أو لم يكن موضوعا تحت مراقبة البوليس أو متشرداً غير منذر أو مشتبه
فيه غير منذر ووجدت أوجه قوية تدعو الى الاشتباه فى انه ارتكب
جناية أو جنحة فلا يجوز تفتيش منزله الا بأمر النيابة العمومية أو من
تنتدبه من مأمورى الضبطية القضائية لذلك أو برضاء المتهم فاذا لم يقبل

يقتضى عمل الاحتياطات التحفظية لحين وصول الامر الصادر بالتفتيش^(١) وجوب مراعاة الآداب والكمال وقت التفتيش - يراعى عند تفتيش المساكن شروط الآداب ، فلا تنتهك حرمة من فيها ، ولا يتعدى عليهم بشم أو ضرب أو اهانة ، بل يلزم اداء هذه المهمة بكل حكمة وكمال .

تفتيش الجهات الخلوية - في الجهات الخلوية تكون مهمة التفتيش صعبة ودقيقة لاتساع الأمكنة المراد تفتيشها. فيكون النجاح في العثور على الاشياء المخفية في باطن الارض وغيرها موكولا لدقة البحث وزيادة الاهتمام .

وذكاء المفتش .

نموذج لمخبر تفتيش

محرر بتاريخ « كذا » سنة « كذا » هجرية الموافق (.... ميلادية) الساعة « كذا » افرنكي صباحاً بمرفق أنا « فلان عمدة ناحية « كذا » تبع مركز « كذا » أثبت الآتي :-

بناء على تكليف المركز لنا تليفونياً ساعة تاريخه بالقيام فوراً لتفتيش منزل « فلان » من الناحية بلدنا المشتبه بوجود بعض المسروقات التي سرقت من خزانة « فلان » بطرفه ، قمت في الحال ومعى شيخ البلد « فلان » وشيخ الخفراء « فلان » لحل اقامة المذكور ، فوجدناه يقيم بمنزل بحرى محل الحادثة بمساحة خمسمائة متر ، ووجدنا منزله مقفلاً وزوجته بمنزل والدها ، وبعد ان عملنا التحفظات اللازمة حول المنزل المذكور منعاً من تهريب شئ من المسروقات المقال عنها ، أرسلت لطلب الزوجة فحضرت وقالت ان زوجها ترك المنزل منذ يومين لزيارة أحد أصدقائه ولا تعرف الجهة التي توجه اليها ولا اسم هذا الصديق ، فطلبنا منها تفتيش المنزل فقبلت ذلك وفتحته

(١) راجع مبحث تفتيش المساكن بالصحيفة ١٢١ بالباب الثالث.

لنا ، فوجد مكونا من دورين وكل منهما يشتمل على حجرين ، وبفتيش الدور الاول لم نثر به على شيء ، ولما سعدنا للدور الثاني قالت الزوجة بصوت عال « زوجي غائب والدور مفهش حاجة ودلوقت تدخلوه وبتأكد لكم صحة قولى » (١) ، ووضعت المفتاح فى الباب ومضت نحو دقيقتين وهى تتظاهر بأنه خربان ، وسمعنا وقتئذ حركة غير عادية داخل الدور انكرتها الزوجة ، فأخذت منها المفتاح لفتح الباب فانفتح بسهولة وبداخلى الحجرة الاولى وجدتها معدة للنوم وبها سرير من الجريد عليه مرتبة وخاف ، ولاحظنا ان المرتبة غير مستوية السطح لان وسطها عال عن جانبيها ، فرفعناها فاذا بشخص نائم تحتها ، فسأناه عن اسمه فأظهر الدهشة مدعيا أنه كان نائما من مدة وبمد قليل قال بان اسمه « فلان » من بلدة « كذا » وانه حضر لزيارة صديقه فلم يجده فقل عليه باب الحجرة ونام ، ولما سألنا عن سبب نومه بين المرتبة وسطح السرير قرر أنه مصاب بروماتزم ولا يود ان يتعرض لطوبة الهواء ، فاشتبها فى أمره وقد شناه فوجدنا معه بعض مفاتيح خاصة بفتح الخزن وورقة بنكنوت من فئة الخمسة جنيهات نمرة « كذا » وموقع عليها ببصمة ختم المجنى عليه « فلان » فسألناه عن مصدرها فقال بأنها عنده من زمن ولا يذكر مصدرها الآن أما المفاتيح فقال انه يستعملها فى فتح صناديق منزله فضبطناها وكذلك ضبطنا ورقة البنك نوت السابق ذكرها ، وأجرينا فتيش باقى أجزاء الحجرة فلم نجد شيئا بها وتحفظنا على الشخص المذكور ، ثم دخلنا الحجرة الثانية ومعنا زوجة المتهم التى اخذت لها محلا فى الحجرة لم تغيره طول بحثنا ، فكان ذلك باعثا لاشتباها فى الموضوع المذكور ،

(١) يلاحظ فى انشاء المحاضر اثبات نفس ألفاظ الشهود والمتهمين بدون أقل تحريف أو تعديل فيها ، راجع كيفية تحرير محضر ضبط الواقعة بالصحيفة ١٣٥ الفصل الثالث من هذا الباب .

فقصدها وطلبنا منها أن تبارحه لتفتيشه ، فرددت وتعدت علينا بالشر فلم نعبأ بذلك ولا طفناها حتى بارحته ، وبتفتيش الموضع المذكور وجدنا أن حاله مقابلة لباقي أرضية الحجر حيث أنها رطبة كأنها صلحت حديثاً ، وبما أن أرضية الحجر جميعها مخففة كلفنا شيخ الخفراء بمحفر هذا الموضع ، وعلى عمق خمسة سنتيمترات وجدنا محفظة من الجلد لونها بني طولها عشرة وثمانون سنتيمترا وعرضها اثني عشر ، وبتفتيشها وجدنا فيها عشر ورقات بنك نوت من فئة العشرة جنيهات نمرة « كذا » ونمرة « كذا » ونمرة « كذا ».... الخ ، وموقع على كل منها ببصمة ختم المحنى عليه المذكور وقالت زوجة المتهم أنها لا تدرى عنها شيئا ولا تعرف مصدرها ، وبتفتيش باقي أجزاء المنزل لم نجد به شيئا ، وقد بينا هذه المضبوطات بكشف خاص توقع عليه منا ومن شيخ البلد « فلان » ومن شيخ الخفراء « فلان » وزوجة المتهم « فلانة » والشخص السابق ضبط الخمسة جنيهات معه في الحجر الأولى ، وقفل المحضر على ذلك في تاريخه الساعة « كذا » أفرنكي صباحا ، وقد وضعنا المضبوطات داخل حزر نختمنا عليه بالشمع الأحمر ببصمة ختمى ، وكلفنا شيخ الخفراء وبعض الخفراء بالتحري عن محل وجود المتهم وإحضاره لنا وإرسال المحضر المركز مع الشخص المذكور وزوجة المتهم والمضبوطات ما الامضاء

« فلان »

عمدة « كذا »

الباب السابع التحقيق الجنائي الفنى

الآن في المباحث الجنائية وفائدتها في التحقيقات - آثار الاصاب

وفائدتها - آثار الاقدام وفائدتها - تعريف الأثر - أنواعه - واجب العمدة نحوه - كيفية المحافظة عليه .

تمهيد

الآثار في المباحث الجنائية وفائدتها في التحقيقات - قد يترك الجناة

في محل ارتكاب الجرائم آثاراً تم عليهم، ومما اجتهدوا في محوها أو إخفائها عن الاعين فإن المحقق الدقيق لا يعدم وسيلة يكشف بها آثارهم ، ونظراً لأن المجرمين في أغلب الاحايين يرتكبون الجرائم خفية عن أعين الناس ، منتهزين فرصة الليالي المظلمة ، أو في الطرق البعيدة عن المساكن ، أو في وسط المزارع ، يندر ان يراهم أحد أثناء ارتكابهم الجرائم ، فيكون الأثر الذي يتركونه في محل الجريمة هو الدليل الوحيد في مثل هذه الاحوال ، وهو شاهد صدق ، ويكون ذا تأثير كبير على القاضي ، وأدعى الى اقتناعه أكثر مما يسمعه من أقوال الشهود أو اعتراف المتهم في بعض الاحوال لانه دليل محسوس لا يقبل النقص أو الاشتباه بخلاف باقي الأدلة الأخرى .

آثار الاصابع وفائدتها - ان الخطوط والرسوم التي في باطن الاصابع وراحة اليد لا يمكن ان تتشابه تماماً في شخصين بل ولا في شخص واحد ، وهذا من عجائب القدرة الالهية ، وحذا لوحلت بصمات الاصابع محل الاختتام في العقود ، لأن الأولى لا يمكن ان تتغير عند بنى الانسان في الصغر والكبر والصحة والمرض ، فضلاً عن ان التجارب دلت حتى الآن على انه لا يمكن تشابه بصمة أصبعين متقابلتين في يدى شخص أو مختلفتين في يد واحدة له ، وتكفي لنا هذه النتيجة لتقدير أهمية أخذ البصمات في لحداث الجنائية لفائدة التحقيقات ،

أما الاختتام أنه يسهل تقليدها ، وان تعدد اقضايا الخاصة بذلك أعظم

دليل على صدق ما ذكر، ولا تقتصر فائدة بصمات الاصابع على ما تقدم
ايضاها فحسب بل يستفاد منها عند مضاهاتها بقلم تحقيق الشخصية على
ما يقابلها هناك، اذ يتوصل لمعرفة سوابق المتهم ان كانت له سوابق، وحققة
اسمه ان كان غير اسمه كما يحصل ذلك كثيراً، وايضاً ينتفع بها في
ترتيب أوراق الفيش وتحقيق الشخصية بالقلم المذكور.

آثار الاقدام وفائدتها - يمكن تمييز آثار الاقدام بعضها عن بعض
بكل سهولة، لانه كثيراً ما يوجد بها زوائد أو أصبع ناقص أو مقطوع أو أصبعان
متلاصقان تلاصقاً ممتازاً عن الباقيين، أو أمراض جلدية أو غير ذلك، كما
انه معروف ان الاقدام تتفاوت في الكبر والصغر، وتختلف في الطول
والعرض، فيستفاد كثيراً عند مقارنة ما يوجد من الآثار بأقدام الاشخاص
المشتبه فيهم فان انطبقت على أحدهم كان هو الجاني بدون أقل شك،
وكثيراً ما تكون الآثار هي السبب الوحيد في معرفة المجرمين أو تأييد التهمة
قبلهم، ويستدل من آثار الاقدام ايضاً على أمور أخرى جوهرية كحالة
الجاني عند مغادرته محل الحادثة من حيث سيره بالخطوة المعتادة أو السريعة
مستمراً الى الامام أو رجع الى الخلف مرة أو مراراً بقصد التضييل أو كان
قد وقف وهكذا.

الآثار في المباحث الجنائية

تعريف الآثار - الآثار هو كل ما يتركه الجاني بمحل الحادثة ويمكن أن

يدل عليه كآثار الاسنان والشعر والاصابع والاطافر والاقدام وخوافر
الخيل وعجلات العربات أو بقع الدم والبقع المنوية،

فوجود اسنان بمحل الحادثة يدل على حصول مضاربة عنيفة فيه، ووجود
آثار لها وللاطافر بجسم انسان يدل على حصول المقاومة بالعض أو بالقبض بشدة

بأظافر الاصابع، وأيضا وجود الشعر يدل على مقاومة المجنى عليها ان كانت أنثى. او المجنى عليه أو المنتهم ان كان ذكرا طویل الشعر ، وآثار الاصابع تدل على ملامسة الجاني للجسم المنطبعة عليه ، وآثار الاقدام تدل على اتجاه سير الجاني وحالته من حيث المشي أو الوقوف ، وآثار حوافر الخيل او عجلات العربات تدل على أن الجاني كان راكبا جوادا أو عربة ، ووجود البقع الدموية تدل على حصول جرح أو قتل ، والبقع المنوية تدل على وقوع جريمة الزنا وهكذا .

أنواع الآثار - الاثر نوعان : نوع ظاهر ، ونوع خفي : -

الآثار الظاهرة - هي التي يمكن رؤيتها بالنظر العادي كآثار الاصابع والاقدام وبقع الدم وبقع البصاق ، وكذلك ما يتركه الجناة من الاشياء التي تم عليهم (١) أو على الأقل تضيق دائرة البحث عنهم مثل الاسلحة والادوات وأجزاء الملابس والاوراق وغيرها مما يكون تركه الجناة بمحل الحادثة .

الآثار الخفية - هي التي يتركها الجناة على أجسام صلبة ، كالتحزانات والصناديق والابواب والشبابيك والزجاج والوانى الفضية أو الصينية ومماثلها ، ولا يمكن ادراكها بالنظر العادي ، بل تكتشف بواسطة أخرى غير النظر الطبيعي ، كالنظار المعظم ، أو آلة التصوير (الفوتوغرافيا) او بمواد كيميائية تظهرها كسحوق الرصاص الناعم ، او نترات الفضة بأن يوضع على مائة نقطة من الماء ثمان نقط من نترات الفضة .

(١) بمحل الحادثة أو في الامكنة أو الجهات المجاورة له كمدخل الدار أو اسوارها أو حديقته أو منزل الجار أو ارض منزرعة بجوارها أو المنزل الذي ضبطت فيه المسروقات المحبأة وما أشبه ذلك .

واجب العمدة نحو الآثار

يطلب من العمدة عند ارتكاب جريمة ان يبادر بالبحث عن الآثار الموجودة بمحل الحادثة بكل احتراص (١) والحكمة في سرعة البحث عن الآثار سهولة النشر، فما قبل اختلاطها بغيرها أو حصول أى تلف لها فتنصب عديمة الفائدة ، وعند وجودها يجب المحافظة عليها بعناية تامة بالكيفية التى ستوضح بعد الى ان يصل ذوو الشأن من البوليس او النيابة .

كيفية المحافظة على الآثار

علاوة على ما بيناه بالصحيفة ١٤٢ بالفصل الرابع من هذا الباب عن الاحتياطات لحفظ الاشياء والآثار ، وبالصحيفة ١٥١ بالفصل الخامس من هذا الباب عن وجوب اجراء التحفظات الوقفية بمحل الحادثة قد اقتطفنا الآتى بعد من منشور ادارة الامن العام بوزارة الداخلية الصادر بتاريخ ٨ يونيه سنة ١٩١٣ لانه واف بالغرض المقصود :-

اولا - يجب تفهم أهالى القرى والى الزب ونحوها بأنه من الواجب لمعاونى رجال الحكومة فى اقتفاء آثار الجانين وضبطهم وجمع الادلة الكافية

(١) يجب عند البحث على الآثار استعمال الثانى والصبر والدقة ، وان لا يقتصر البحث على محل الحادثة فقط بل يجب ان يتناول الجهات المجاورة له ولو استدعى ذلك مسير مسافات طويلة ، فان وجدت آثار وجب تتبعها حتى تنقطع توصلا الى معرفة المكان الذى دخله الجاني أو التجأ اليه ، فقد يكون هذا المحل لشخص مشتببه فيه وبتفتيشه يضبط فيه فاعل الجريمة أو المروقات أو السلاح المطلق حديثا أو غير ذلك وبهذه الكيفية يتوصل الى الغاية المقصودة ، ويلاحظ انه قد ينقطع الأثر فى جهة لصلاية الأرض بها مثلا لالتهاء مسير الجاني ، وفى هذه الحالة يجب الاستمرار فى السير فى الاتجاه نفسه أو فى اتجاهات اخر فى حدود هذه المنطقة الصلبة حتى يهتدى الى الأثر ثانية ومنه يتوصل الى محل وجود الجاني ، ويكثر ذلك فى القرى والجهات الريفية .

لما كتبهم انه متى وقعت حادثة قتل أو سرقة داخل منزل فلا يقترب احد من المكان الذى وقعت فيه الحادثة ولا ترفع جثة القتيل من موضعهما ولا يس أى شىء مما عليها أو مما حولها ولا أى شىء مما فى المكان الذى فيه الجثة بل يترك كل شىء على حالته ، وكذلك فى حوادث السرقات يجب أن لا يقبل صندوق أو خلافة مما فتحه أو كسره اللصوص مثلا وان لا يغير وضعه بل يترك كل شىء فى مكانه حتى يحضر العمدة أو من يقوم مقامه من رجال الحفظ للمحافظة على هذه الاشياء لحين حضور الموظفين ذوى الشأن ،

ثانيا - يجب التنبيه ايضا على الاهالى بأنه اذا حصل العثور على جثة خارج السكن فلا يمسها أحد ولا يمك أى شىء يوجد ملق بجانبها. وان ايبادر باخبار العمدة فوراً ، وفى حوادث اتلاف المزروعات يجب على أصحاب الزراعة والاهالى ان لا يدخلوا الغيط الذى وقعت فيه الحادثة بل عليهم ابلاغ رجال الحفظ لاتخاذ الاجراءات التحفظية اللازمة حتى يصل موظفو البوليس والنيابة ،

ثالثاً - يراعى تقدير الاستطاعة ان لا يداس فى أثناء ذلك على آثار الاقدام التى توجد بالحل مع المحافظة على ما يرى منها انه من آثار مرتكبى الجريمة ، وذلك بتغطيتها بوقاية متينة مثل صندوق خال أو أى غطاء آخر كانه نحاس او صاج أو فخار أو سبت أو نحو ذلك لوقايتها من الانطاس ومن تأثير الشمس والرياح والمطر ،

رابعا - يجب ان لا يمس بالايدي أى شىء أملس السطح ولا مع وقط يبحث بالنظر عما ذا كانت توجد عليه آثار اصابع ، وتستعمل فى ذلك كل الاوضاع الممكنة كالنظر بعين من جهة اليمين ومن جهة اليسار وغير ذلك مع مراعاة عدم ملامسة الوجه للشىء المقتضى فحصه وعدم التنفس على

سطحه، وكذلك يبحث عما يوجد من الآثار على الأبواب والشبابيك والخيطان،
خائفاً - إذا عثر على زجاج مكسور أو على شيء من الآلات التي
ارتكبت بها الجريمة يجب أن يكون تناولها بتحفظ واحتياط حتى إذا كان
عليه أثر من الآثار لا يتلف وحتى لا تؤثر فيه أصابع الباحث نفسه .

سادساً - في حالة العثور على آثار أقدم أو بصمات أصابع يجب بعد
اتخاذ كل الاحتياطات اللازمة لحفظها أن يطلب من إدارة عموم الأمن العام
مباشرة انتداب خبير للمعاينة وعمل الإجراءات الفنية اللازمة ،

وينبغي أن يكون الطلب بالتعرف أو بالتليفون على حسب الأحوال
وأن يذكر فيه محل الواقعة ، وأقرب محطة إليه ، وصفة الحادث ، وعدد
المتهمين فيها إن أمكن ، هذا مع تعيين من ينتظر وصول الخبير بالمحطة
وأعداد ركوبة لانتقاله إذا كانت المسافة تستدعي الركوب . ويلاحظ دائماً
الأسراع في ذلك حتى يصل الخبير في أثناء وجود موظفي الضبط ووجود
من قبض عليه بمحل الواقعة ،

سابعاً - في حوادث القتل إذا حضر الطبيب قبل وصول الخبير تؤخذ
بمخطوره بصمات أصابع وكفى الجثة على ورق فيش (١) ويبين على كل
منها اسم الجنى عليه ولده والمركز ... الخ ويحسن دائماً في هذه الحوادث
استصحاب الطبيب لمحل الحادثة نظراً لأهمية ما يقرره بعد الكشف
الطبي لتنوير التحقيقات .

الحالات التي لا يتيسر فيها أخذ قالب من آثار الأقدام :-

(١) إذا كانت الأرض جافة أو محروثة أو معزوقة حديثاً،

(١) طلب انتداب الخبير لمعاينة آثار الأقدام وبصمات الأصابع ونقلها وتطبيقها على
ما يوجد لدى المتهمين ، وأخذ بصمات أصابع القتيل وكفى الجثة على ورق فيش يكون
بمعرفة موظفي البوليس أو النيابة ، وليس للعمدة أي دخل في ذلك بل واجبه ينحصر في
الاعترافات المتقدمة .

(٢) إذا كانت الأرض مغطاة بأعشاب وحشائش أو نباتات أخرى،

(٣) » » » « مغمورة بالمياه،

(٤) إذا وجد تشقق جسيم بالأرض قبل أو بعد حدوث النار،

(٥) الأرض الرماية التي تنهار فيها الرمال بكثرة،

وعلى العموم فإنه يشترط في آثار الاقدام أن تكون واضحة، وإن يكون مميزاً بها شكل القدم والاصابع، حتى تتيسر المضاهاة عليها، وتقدم للمحكمة كدليل أو قرينة يمكن الأخذ بها في القضايا الجنائية (راجع منشورى وزارة الداخلية الصادرين في أغسطس سنة ١٩١٣ وإكتوبر سنة ١٩١٤).

وجوب حفظ آثار الاصابع - عند اكتشاف آثار الاصابع

بالنظر العادى أو بالمناظر المعظم على أى جسم أو سطح ناهم نظيف كخشب مضقول أو معادن أو خزانة أو زجاجة أو مرآة أو طبق أو ورق أو سلاح أو آلة استعملت في ارتكاب الجريمة كقنادوم أو أجنة أو غيرهما يجب التحفظ عليها بكل عناية الى ان تؤخذ صورتها بالاشعة الشمسية «الفوتوغرافية» فان كان الاثر غير مرئى للعين وجب اجراء اللازم لظهاره أولاً ثم تؤخذ صورته بعد ذلك لعمل المقارنة عليها، وفائدة أخذ الصورة «الفوتوغرافية» للأثر منع ماعساه يحصل له من التلف والتغير بأى كيفية كانت فيضبح عديم الفائدة، وأيضاً ليتمكن القاضى وكل من له شأن في الدعوى من الاطلاع عليه والاقتناع بمدلوله حيث يعتبر من أهم المستندات والدلائل المحسوسة، ويجب حفظ نفس الجسم الذى وجدت عليه آثار الاصابع متى كان صغيراً ويسهل نقله ويمكن ان يستغنى عنه صاحبه كصباح أو زجاجة أو قفل أو ورق أو غيره وذلك لعمل المقارنة على ذاته.

اختلاف أوضاع قدم الجاني

حال مسيره ووقوفه

(١) ظهور آثار أقدام الجاني بوضوح دليل على مسيره بالخطوة العادية،
(٢) ظهور اثر الجزء الامامى منها دليل على انه كان يجرى بسرعة متوسطة ،

(٣) ظهور اثر الجزء الخافى منها دليل على انه كان يجرى بسرعة زائدة،
وفي هذه الحالة يكون الاثر غائرا فى الارض وعليه كمية كبيرة من التراب والحصى ، وقد يظهر اثر الاصابع أيضا ظهورا خفيفا ،

(٤) يمكن معرفة وقوفه اثناء السير من النظر الى عرض قدمه ، فانه يكون حال الوقوف اعرض منه حال السير ، والى آثار الاصابع فانه تكون حال الوقوف أكثر استدارة منها حال السير الذى تكون فيه أميل الى الطول ، وإذا كانت الارض لينة ظهر حال المسير الجزء الخافى من القدم وما يجاوره من باطنه غائرا فى الارض أكثر مما يظهر حال الوقوف ، وعلى العموم يكون اثر القدم حال الوقوف أظهر وشكله الطبيعى أثبت لانه حال المسير يكون اثر القدم أكثر تقوسا منه حال الوقوف ، ويظهر ذلك بجلاء عند أخذ قلب منه ،

(٥) قد يرجع الجاني الى الخلف لغرض فى نفسه ، كما اذا اشتبه فى رؤية من يخشى أن يفضح امره ، أو يكون غرضه من الرجوع تضليل المحققين ، ويعرف ذلك بضيق خطواته وتعميقها لعدم تعود الأرجل على المسير للخلف ، فإن فطن الجاني لذلك وأوسع خطواته كي لا يهتدى لرجوعه أمكن معرفته بغور الجزء الامامى من قدمه أكثر من المعتاد ، ويتقارب الاجزاء الامامية من الاقدام وانفراج الاجزاء الخلفية عكس ما يظهر حال السير الى الامام -

دل على كل هذه الأوضاع التجارب العملية،
وقد رأينا أن لا نذكر شيئاً عن كيفية نقل الآثار ومقارنتها ونقارنتها
ذلك الى المختصين به من الخبراء الفنيين .

الباب الخامس

مباحث في القسم العام

من قانون العقوبات الاهلي

قد تفضل راجعته حضرة الاستاذ الفاضل محمد بك عثمان
مدرس قانون العقوبات بمدرسة البوليس والادارة

تمهيد

القانون لغة هو نموذج يقاس عليه، واصطلاحاً هو مجموع الاوامر والنواهي
المنظمة لشؤون المجتمع، والتي يجب على الناس اتباعها والا التزاموا على ذلك
بقوة الحكومة، وهي تصدر من السلطة التشريعية وتعمل بموجبها السلطة
التنفيذية، وتنقيد بها معاملات الناس دفعا للمظالم وضماناً للحرية والمساواة
للجميع بحيث اذا خالفها شخص حوكم بما يستحق حسب النص القانوني (١).

مبحث في القانون الجنائي الاهلي

القانون الجنائي الاهلي - هو الذي يبين الافعال المنهي عنها وعقوباتها
والاجراءات الواجب اتباعها من وقت العلم بوقوع الجريمة الى تنفيذ الحكم،
وأغلبه مأخوذ من القانون الفرنسي، وبعضه من الشريعة الاسلامية الغراء

(١) راجع هذا المبحث مفصلاً بالصحيفة نمرة ١٨٨ بالباب الثاني.

والبعض الآخر من القوانين الإيطالية واليابانية والانجليزية والهندية .

تقسيم القانون الجنائي - ينقسم القانون الجنائي الى قسمين - الاول

قانون العقوبات ، والثاني قانون تحقيق الجنايات .

قانون العقوبات - هو الذى ينص على الجرائم وعقوباتها سواء

كانت مذكرة فى القانون أو فى اللوائح الملحقة به (١) وينقسم الى قسمين

عام وخاص .

القسم العام - هو الذى يبين القواعد والاحكام والعقوبات بصفة

عامة .

القسم الخاص - هو الذى ينص على كل جريمة ويحدد عقوبتها .

قانون تحقيق الجنايات - هو الذى يبين السلطات المختصة بالنظر

فى المواد الجنائية والاجراءات المؤدية لاكتشاف الجرائم وتحقيق الدعاوى

ومحاكمة المجرمين وتنفيذ العقاب عليهم .

الغرض من القانون الجنائي - هو التوصل الى حفظ النظام وتأييد

وصيانة الامن العام فى البلاد حتى يعيش كل فرد فى طمأنينة آمنة على نفسه

وماله وسائر حقوقه .

(١) اللوائح هى التى تصدر من جهة الادارة والمنو عنها فى المادة ٣٤٨ ع ونصها:-

من خالف احكام اللوائح العمومية أو المحلية الصادرة من جهات الادارة العمومية أو البلدية أو المحلية يجازى بالعقوبات المقررة فى تلك اللوائح بشرط الا تزيد عن العقوبات المقررة للمخالفات فان كانت العقوبة المقررة فى اللوائح زائدة عن هذه الحدود وجب حتماً أن ألغى منها

فاذا كانت اللاحقة لاتنص عن عقوبة ما يجازى من يخالف احكامها يدفع غرامة لا تزيد عن خمسة وعشرين قرشاً مصرياً .

مبحث في الجريمة

الجريمة - هي ارتكاب فعل نهى عنه القانون أو ترك أمر به؛ ويجب أن يكون الفعل أو الترك منصو صاعنه ومعاقبا عليه في القانون.

انواع الجريمة - للجريمة ثلاثة أنواع وهي:-

جناية وجنحة ومخالفة « ر. م. ع. » (١).

الجناية - هي الجريمة المعاقب عليها بأحدى العقوبات الآتية:-

الاعدام « بالشنق » - الاشغال الشاقة المؤبدة « طول الحياة » -

الاشغال الشاقة المؤقتة « مدتها من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة » -

السجن (مدته من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة) « ر. م. ع. ١٠ و ١٣ و ١٤

و ١٦ ع. ».

الجنحة - هي الجريمة المعاقب عليها بأحدى العقوبات الآتية:-

(١) الحبس من أربع وعشرين ساعة الى ما يزيد عن أسبوع أى « لغاية

ثلاث سنين » ،

(٢) الغرامة من خمسة قروش الى ما يزيد عن جنيه مصرى ولم يحدد

القانون الزهابة « ر. م. ع. ١١ و ١٨ و ٢٢ ع. ».

المخالفة - هي الجريمة المعاقب عليها بأحدى العقوبات الآتية:-

(١) الحبس من أربع وعشرين ساعة الى ما لا يزيد عن أسبوع،

(٢) الغرامة من خمسة قروش الى ما لا يزيد عن جنيه مصرى « ر. م.

١٢ و ١٨ و ٢٢ ع. ».

(١) رمزنا الى راجع بحرف ر ، والى مادة بحرف م ، والى قانون العقوبات بحرف ع للاختصار .

كيفية التمييز بين الجرائم وبعضها - يمكن التمييز بين الجناية والجنحة والخالفة بمعرفة عقوبة كل منها المنصوص عليها في القانون .
أقسام أخرى للجريمة - للجريمة أقسام أخرى قد استنبطت من نصوص القانون وهي :-

جريمة وقتية - وهي التي تقع ونتهى فوراً كالقتل أو الضرب أو السرقة .

جريمة مستمرة - وهي التي تقع وتستمر زمناً قصيراً أو طويلاً والاستمرار امامادى كحمل السلاح بدون رخصة ، اخفاء أشياء مسروقة ، ولما معنوى وذلك بأن لا يكون الفعل الذى ارتكبه الجانى مستمرا بل وقع على دفعات متوالية في أزمان متقاربة تنفيذا لغرض جنائى واحد مع ثبوت وحدة القصد الجنائى كسرقة بالات قطن من مخزن على دفعات متعددة في ليلة واحدة مثلاً .

جريمة الاعتياد - هي التي لا يعاقب عليها القانون لأول مرة بل يعاقب عليها اذا تكررت مثل جريمة الاعتياد على اقراض نقود بالربا الفاحش (١) .

جريمة بسيطة - هي التي تتكون أفعالها المادية بدون زيادة ظروف كالسرقة بدون اكراه .

(١) ردت محكمة النقض ان العادة في هذه الحالة تتوفر بالاقرض مرتين على الأقل (٢٩٤ ع مكررة) ، تقسيم الجرائم الى وقتية ومستمرة واعتيادية يقيد في تحديد بداية المدة التي تسقط بها الدعوى العمومية ،
 في الجرائم الوقتية تنبذ المدة المذكورة من يوم ارتكابها ، وفي المستمرة من يوم انتهاء الاستمرار ، وفي الاعتياد من يوم آخر فعل تكونت به العادة .

جريمة بطرؤف - هي التي زاد على أفعالها المادية ظروف أوجب
تشديد عقوبتها كالسرقة باكره .

جريمة التلبس - راجع هذا المبحث بالباب الثالث صحيفة ١١٨ .

جريمة قسدية « عمد » - هي التي يثبت على قاعها القصد
الجنائي كالقتل عمدا او السطو .

جريمة غير قسدية « غير عمد » - هي التي يثبت فيها عدم وجود
القصد الجنائي بأن تكون ارتكبت خطأ ، او اهمالا كالقتل خطأ وكاغلب
المخالفات .

مبحث في أركان الجريمة

أركان الجريمة - هي العناصر الاساسية التي يلزم توفرها لتكوين
الجريمة فاذا نقص أحدها فلا جريمة .

أقسام أركان الجريمة - تنقسم الى قسمين - أركان عامة وأركان خاصة :-

الاركان العامة - هي العناصر الاساسية التي يجب وجودها في كل
الجرائم كالتص على الجريمة وعقوبتها في القانون ، او كوقوع او ترك الفعل
المادى للجريمة ،

وتنقسم الى اربعة أقسام وهي :-

(١) الركن القانوني او الشرعي - وهو النص عن الفعل او الترك مع
العقوبة في القانون او اللوائح الملاحقة به ،

(٢) الركن المادى - وهو تنفيذ فعل مكون للجريمة او ارتكاب ترك
كذلك او الشروع في تنفيذه ،

(٣) الركن الادنى - كون الجاني وقت ارتكاب الجريمة متمتعاً بإرادته وحرية وبقواه العقلية ،

(٤) دكر التعدى - وهو ارتكاب الجريمة بغير وجه حق اما اذا ارتكبها بوجه حق زالت المسؤولية الجنائية فلا جريمة ولا عقاب وذلك كالدفاع الشرعى عن النفس والمال أو كتأديب الوالد لاولاده ،

الاركان الخاصة - (١) هى العناصر الاساسية الخاصة بكل جريمة على حدتها كأركان جريمة السطو أو السرقة .

مبحث في الفكر الجنائى

الفكر الجنائى - هو أول ما يجول بخاطر الانسان قبل ارتكاب الجريمة ، ويتبعه التصمم على ارتكابها ، فلا يعاقب عليها مادام لم يقترن ذلك بافعال ظاهرة ولم يهدد حقوق الغير ، لاسباب ان هذا الفكر أو العزم يكون كامناً فى خاطر صاحبه (انظر م ٥٥ ع التى سيتوضح فيما يلى لمعرفة الفرق بين الفكر الجنائى والشروع فى ارتكاب الجريمة) فلا يجازى عليه اذن الا أمام ضميره وأمام الله فضلاً عن احتمال رجوع الانسان عن عزمه ويستثنى من ذلك بعض حالات معاقب عليها كتحرز جماعة على ارتكاب جنائيات مضرة بأمن الحكومة (م ٨٠ ع) وكالاتفاقات الجنائية (م ٤٧ ع مكررة) .

مبحث في الشروع

عرفت (المادة ٤٥ ع) الشروع بأنه البدء فى تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنائية أو جنحة اذا أوقف أو خاب أثره لاسباب لا تدخل لإرادة الفاعل فيها ولا يعتبر شروعا فى الجنائية أو الجنحة بمجرد العزم على ارتكابها ولا الاعمال

(١) راجع هذا المبحث مبيناً فى الباب السادس .

التحضيرية لذلك - مثلاً شخص رفع سلاحه ليقول آخر فإذا بنالته قبض على يده قبل أن يخرج المقدوف، أو شخص أطلق عياراً نارياً على آخر قاصداً قتله فأصابه ولاسياب خارجة عن إرادة الفاعل عولج المصاب وشفى.

الشروط التي يجب أن تتوفر في الشروع

هي الآتية بعد :-

- (١) البدء في تنفيذ جنائية أو جنحة فلا شروع في المخالفات ولا شروع في الجنح إلا بنص ،
- (٢) أن يوقف التنفيذ أو يخيب أثره لأسباب لا تدخل لإرادة الفاعل فيها،
- (٣) وجود القصد الجنائي.

عقوبات الشروع

نصت (المادة ٦٦ ع) على أنه يعاقب على الشروع في الجنائية بالعقوبات الآتية إلا إذا نص قانوناً على خلاف ذلك :-

- (١) بالاشتغال الشاقة المؤبدة إذا كانت عقوبة الجنائية الاعدام ،
- (٢) بالاشتغال الشاقة المؤقتة إذا كانت عقوبة الجنائية الاشتغال الشاقة المؤبدة ،

- (٣) بالاشتغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد عن نصف الحد الأقصى المقرر قانوناً أو السجن إذا كانت عقوبة الجنائية الاشتغال الشاقة المؤقتة،
- (٤) بالسجن مدة لا تزيد عن نصف الحد الأقصى المقرر قانوناً أو الحبس أو غرامة لا تزيد عن خمسين جنيتها مصرحاً إذا كانت عقوبة الجنائية السجن ،

ونصت (المادة ٤٧ ع) على أنه تعين قانونا الجنح التي يعاقب على الشروع فيها وكذلك عقوبه هذا الشروع.

مبحث في الجريمة المستحيلة

الجريمة المستحيلة هي التي لا يمكن حصول أثرها بسبب نقص ركن من أركانها الأساسية بدون علم الفاعل بنقص هذا الركن،

وهي تارة توجب عقاب فاعلها وذلك إذا كان يمكن وقوع الجريمة قانونا، ولكن لسبب « خارج عن ارادة الفاعل لم تحصل » كمن فتح خزانة أو صندوقا بقصد سرقة ما فيها من النقود أو غيرها فلم يجد شيئا، أو كمن أطلق حيارا نازيا على آخر في حجرة اعتاد النوم فيها بقصد قتله فافتق أنه كان غائبا عنها،

وتارة لا توجب عقابه « وذلك إذا كان لا يمكن تكون الجريمة قانونا بأي حال من الأحوال » كمن أطلق حيارا نازيا على آخر بقصد قتله، فتضح أنه كان ميتا قبل الطلق، أو كمن سرق شيئا معتقدا أنه ملك غيره فانضح أنه ملك له.

مبحث في الجاني والمجنى عليه والشرى

الجاني - هو الشخص (١) الذي ارتكب فعلا أو تركا جنائيين على

وجه التعدي ويشترط فيه أن يكون ذا ارادة صادرة عن عقل وتميز.

المجنى عليه - هو الشخص (٢) الذي وقعت الجريمة على نفسه أو

ماله أو حقوقه سواء كان مميزا أو غير مميز كالصغير والمجنون .

(١) يقصد بالشخص هنا الذكر أو الانثى ولا يكون الا شخصا طبيعيا أي انسانا.

(٢) يقصد بالشخص هنا الذكر أو الانثى حقيقيا «أو اعتباريا مثل الحكومة والشركات».

الشريك في الجريمة - هو الذى يساعد الجانى على ارتكاب الجريمة

بدون ان يأت عملاً من الاعمال المسكونة لها، مثال ذلك - شخص اعطى سلاحه لآخر وعو يعلم انه سيقنل به او اعطى له زجاجة مملوءة بالغاز لاحتراق منزل او ساقية، وقد نصت المادة ٤٠ ع على انه يعد شريكاً في الجريمة :-

١ - لا - كل من حرض على ارتكاب الفعل المكون للجريمة اذا كان هذا الفعل قد وقع بناء على هذا التحريض ،
ثانياً - من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فوقعت بناء على هذا الاتفاق ،

ثالثاً - من اعطى للفاعل او الفاعلين سلاحاً او آلات او اى شئ آخر مما استعمل في ارتكاب الجريمة مع علمه بها، او ساعدهم بأى طريقة اخرى في الاعمال المجهزة او المسهلة او المتممة لارتكابها.

المحرض - هو الشخص الذى يدفع الجانى الى ارتكاب الجريمة، وقد

يكون مدبراً لها او مشتركاً في التدبير، وهو يعتبر شريكاً للفاعل الاصلى الذى قد يكون آلة في يده، ولذلك تقدر المحاكم هذه الظروف، فقد ترأف بالفاعل الاصلى واشدد على المحرض - مثل ان يغرى انسان غيره على سرقة شئ فيسرقه فيعد محرضاً له على جريمة السرقة، ومثل ان يكون له سلطة على انسان ويأمره بضرب شخص فيضربه فيعد محرضاً له على جريمة الضرب كسلطة العمدة في بلده والمخدوم على خادمه .

عقوبة الشريك - من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها الا ما استثنى

قانوناً بنص خاص «م. ٤١ ع» .

مبحث في العقوبة

العقوبة - هي الجزاء الذى يفرضه القانون فى صالح الهيئة الاجتماعية على كل من يثبت عليه ارتكاب احدى الجرائم المبينة فيه ، وقد اعطى حق المعاقبة للهيئة الحاكمة تستعمله بالنيابة عن الهيئة الاجتماعية .

الغرض من العقوبة - هو ان تكون وسيلة لتأديب الجناة وزجر غيرهم ، وذلك محافظة على النظام والامن والمنفعة العامة فى البلاد - قال الله تعالى « ولكم فى القصص حياة »

اقسام العقوبة - تنقسم العقوبة بالنسبة لاصنافها أو من تقع عليه الى ستة اقسام :-

- (١) بدنى - وهو الاعدام أو التأديب الجسمانى للاحداث المذكور (١) ،
 - (٢) مؤبد - وهو الاشغال الشاقة طول الحياة ،
 - (٣) مقيد للحرية - وهو الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن أو الحبس ؛
 - (٤) مقيد للاقامة - وهو وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس ؛
 - (٥) مالى - وهو ما كان بالغرامة أو المصادرة ،
 - (٦) أدبى - وهو الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها فى المادة ٢٥ ع ، وذلك كالحرمان من القبول فى اى خدمة بالحكومة أو التحلى برتبة أو نيشان وفى المادة ٢٧ ع كالعزل من الوظائف الاميرية ،
- انواع العقوبة - العقوبة نوعان أصلية وتبعية :-

العقوبة الاصلية - هي التى فرضها القانون مباشرة على كل جريمة ،

(١) بالضرب بعضا رقيقة لا يزيد عدد ضرباتها عن اثنتى عشرة ضربة فى المخالفات ، واربع عشر فى الجنح والجنايات ، ويكون ذلك بامر من القاضى .

وتكون مستقلة بذاتها وتنص عليها المحاكم في احكامها كالا شغال الشاقة والسجن أو الحبس .

العقوبة التبعية - هي التي تستند الى عقوبة أصلية بقوة القانون أو نص في الحكم كوضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس بعد انقضاء العقوبة الأصلية، أو كحرمانه من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المواد ٢٥ و ١٧ و ٣٠ ع.

انقضاء العقوبة - تنقضى العقوبة بأحد الاسباب الآتية :-

بموت الحائى - بالتنفيذ - بسقوط العقوبة بمضى المدة الطويلة - بالعفو.

سقوط العقوبة بمضى المدة الطويلة (١)

(١) تسقط العقوبة المحكوم بها في الجنايات بمضى عشرين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم من أول أو ثانى درجة، غير أنه يستثنى من ذلك عقوبة الاعدام، فانهما تسقط بمضى ثلاثين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم بها من أول أو ثانى درجة « ر. م ٢٧٦ تحقيق جنايات »،

(٢) تسقط العقوبة المحكوم بها في مواد الجنح بمضى خمس سنين من اليوم الذى صار فيه الحكم الابتدائى غير قابل للمعارضة ولا للاستئناف، فان حصلت معارضة أو استئناف فتبتدىء هذه المدة من يوم صدور الحكم النهائى « ر. م ٢٧٧ ت ج »،

(٣) تسقط في المحالفات بمضى سنة تحسب بمقتضى الاصول السابقة

(١) سقوط الدعوى بمضى المدة الطويلة :-

(أ) في الجنايات بمضى عشر سنين من يوم ارتكاب الجريمة أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق،

(ب) في الجنح بمضى ثلاث سنين،

(ج) في المخالفات بمضى ستة أشهر « ر. م ٢٧٩ ت. ج. ».

المدينة في شأن الجناح مالم يكن الحكم الصادر فيها انتهائيا لا يجوز الطعن فيه فبتبتدى مدة السنة من تاريخه « ر.م ٢٧٨ جبايات » .

مشروعية التقادم

ظهر مما تقدم غرض المشرع من عقوبة الجاني، وان الحكم عليه بما يناسب مع جريمته تأديب له وردع لغيره، وذلك الغرض يتحقق بتنفيذ الحكم عليه، ألا أنه، في بعض الظروف قد لا يتيسر تنفيذ الحكم عليه لفراره او اختفائه، فرأى المشرع ان يبقى هذا الحكم قائما بمثابة سلاح يهدد به الجاني كل وقت، فبقى مدة طويلة مضطرب البال وجلالهموما، وهذه عقوبة شديدة المكايه أوجدها بقاء الحكم،

غير أنه من جهة أخرى لا يصح أن يبقى الحكم قائما الى الابد، بل لابد من وضع حد لبقائه، ولذا وضعت الحدود الميمنة في المواد السابقة،

وكذلك سقوط الدعوى - فالحكم فيه أنه بمرور الزمن الطويل قد تنسى الجريمة ونسيانها تفقد مزية الحاجة الى العبرة والموعظة، ولانه يتعذر اثبات الجريمة أو نفيها بعد مرور زمن طويل، اما انضياع معالم الجريمة، أو لموت الشهود، أو نسيانهم ظروف الواقعة .

الغرامة

الغرامة - هي الزام المحكوم عليه بأن يدفع الى خزانة الحكومة المبلغ المقدر في الحكم، ولا يجوز أن ينقص هذا المبلغ عن خمسة قروش في أى حال من الاحوال (م ٢٢ ع) .

مبحث في المصادرة (١)

المصادرة - هي عقوبة تبعية تحكم بها المحاكم ، تبعا للعقوبة الاصلية ، وتكون المصادرة بضم وأضافة الاشياء المضبوطة الى جانب الحكومة كالمبين في الحالات الآتية :-

- (١) الاشياء التي تحصلت من الجريمة - كالنقود والامتعة التي تضبط في المحلات المعدة لدخول الناس ولعب القمار والياناصيب فيها ،
 - (٢) الاشياء التي استعملت في جريمة القتل أو الضرب مثلا - كالأسلحة والآلات المضبوطة ، وما استخدم لنقل الحشيش كالصنادل والعربات الحيوانات وكذلك البضائع الموضوعة حراة لاختفاء ، وتسهيل أدخاله ،
 - (٣) الاشياء التي من شأنها ان تستعمل في ارتكاب جنائية أو جنحة كالفانيخ المصطنعة أو آلات تزيف النقود وغيرها ،
- ففي الاحوال المذكورة تجب المصادرة بدون اخلال بحقوق الغير الذين حسنت نيتهم ،

- (٤) الاشياء السابق ذكرها التي يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاتها - كاحراز الحشيش أو حمل السلاح بدون رخصة ، وفي تلك الحالة تجب المصادرة ولو لم تكن الاشياء ملكا للمتهم .

مبحث في المسؤولية الجنائية

المسؤولية الجنائية - هي أن يسأل الشخص العاقل المختار عما ارتكبه من الافعال المضرة بالمجتمع الانساني ، ولكي تتم مسؤولية الشخص الجنائية يجب أن يتوفر فيه الشروط الآتية :-

(١) راجع المادتين ٣٠ و ٣٠٧ ع والمادة ٤ من الامر العالي الصادر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ .

الادراك ، والاختيار ، والقصد ، أو الاهل .

الاحوال التي تزيل المسؤولية الجنائية - هي أسباب نص عليها

القانون لتزيل عن الجاني مسؤولية العقوبة ، وذلك : أما لفقدان التمييز كالصغير الذي لم يبلغ عمره سبع سنين كاملة ، وأما لفقدان الشعور كالجنون أو الغائب عن صوابه من تعاطى عقاقير مخدرة « إذا أخذها بالرغم عن ارادته أو بدين علمه بها » ، وأما لفقدان الحرية كالسكره على ارتكاب جريمة .

الاعذار المخففة للمسؤولية الجنائية - هي أسباب نص عليها

القانون لتخفيف المسؤولية عن الجانين : كعذر السن ، وعذر الزوج ، وعذر تجاوز حدود الدفاع الشرعى .

عذر السن - نسم القانون السن الى أربعة أقسام : -

(١) السن من سبع سنين فأقل مانع من العقاب ،

(٢) من فوق سبع سنين الى خمس عشرة سنة ويسمى سن التمييز .

الناقص خلقة تخفف فيه العقوبات المنصوص عليها للجرائم (١) أو تتخذ في حق من في هذا السن طرق تأديب وتهذيب تناسب سنة : أما بتسليمه لوالديه أو لوصيه إذا تعهد في الجلسة كتابة بحسن سيره في المستقبل ، وأما ان يحكم بتأديبه تأديبا جسمانيا إذا كان غلاما ، وأما في الجنائيات والجنح : بإرساله لمدرسة اصلاحية ، أو محل آخر معين من قبل الحكومة ، أو يحكم مع إرساله الى مدرسة اصلاحية بتأديبه أيضا تأديبا جسمانياً لأن كان غلاما وذلك حسبما يراه القاضى في أحوال وأخلاق المجرم (ر . م ٦٠ و ٦١ ع) ؛

(١) إذا كانت الجريمة التي ارتكبها عقوبتها السجن أو الاشغال الشاقة المؤقتة تبطل

هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لاتزيد على ثلث الحد الأقصى المقرر لتلك الجريمة قانونا ، وإذا كانت جنابة عقوبتها الإعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة تبطل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لاتزيد عن عشرين سنين .

(٣) من فوق خمس عشرة سنة الى سبع عشرة سنة وهو سن الرشد الجنائي الذي لم تكمل خبرته يحكم فيه بالعقوبات المقررة للجرائم ، وقد استثنى القانون من ارتكب جناية وهو في هذا السن من عقوبات الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة فانها تستبدل بالسجن في حدود المادة ٦٦ ع ،

(٤) من فوق سبع عشرة سنة ويسمى سن الرشد الجنائي الذي كملت فيه خبرته ، وتكون مسؤوليته الجنائية تامة فيحكم عليه بالعقوبات المقررة للجرائم بدون استثناء .

عذر الزوج - أن من يرتكب جريمة القتل ضد زوجته ومن يزني بها عند مفاجأته لها حال تلبسها بالزنا ، لا تطبق عليه أحكام جريمة القتل عمداً ، بل تخفف ويحكم عليه بالحبس ، وذلك مراعاة لما يحيط بالزوج من الظروف الحرجة التي تفقده صوابه أزاء خدش عرضه وشرفه فلا يعى ما يفعل (م . ر ٢٠١ ع ٠).

عذر تجاوز حدود الدفاع الشرعي - هو أن يتجاوز المدافع القدر اللازم لدفع التعدي كما سيوضح بعد .

مبحث في الدفاع الشرعي

إذا وقع تعد على أى شخص وجب عليه ان يرفع أمره الى السلطة المختصة لا ان يقتص لنفسه بنفسه ، ولكن توجد ظروف استثنائية يبيح له القانون فيها ان يدفع القوة بالقوة اذا لم يستطع الاحتباء برجال السلطة العمومية في الوقت المناسب ، وفي هذه الحالة يستعمل الشخص ما يكفي من القوة لدفع التعدي الواقع عليه أو على ماله أو على نفس غيره أو ماله « ر . م ٢٠٩ ع » ، ويشترط ان يقع التعدي في الحال وبغير حق ، وان لا يمكن

التخلص منه بطريقة أخرى ،، ان لا يتجاوز القدر اللازم من القوة لدفع التعدي (ر . م ٢١٠ و ٢١١ ع) .

مبحث في العود

العود - هو ان يرتكب المجرم جريمة بعد سبق الحكم عليه نهائياً في جريمة سابقة ،

والفرق بين العود وتعدد الجرائم هو سبق الحكم نهائياً في الجريمة القديمة في العود ، وللقاضي في حالة العود ان يشدد العقوبة في الجريمة الجديدة لان تكرار اجرام المتهم بعد سابقة الحكم عايه دليل على عدم ارتداعه بالعقوبة الاولى ، وطبيعي ان يكون المائد أشد خطراً ممن يجرم لأول مرة، ولا تسرى أحكام العود على المجرم الذي لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة ، وذلك لان المشرع راعى تخفيف العقوبة على الصغير ، بان تتخذ في حقه طرق تأديب وتهذيب تناسب سنه كما تقدم بيان ذلك في عذر السن للمسئولية الجنائية «ر . م ٦٥ ع» .

مبحث في إيقاف التنفيذ

إيقاف التنفيذ - هو عدم تنفيذ العقوبة على من يرتكب جنحة (١) بصفة مؤقتة ، لوقاية من يرتكبها لأول مرة من تأثيرات السجون التي قد تفسد

(١) ماعدا الجنح المنصوص عليها في المواد الآتية : -

- ١ - المادة ١٨٣ ع الخاصة بجنح التزوير في محركات أحد الناس ،
- ب - المادة ٢٣٢ ع الخاصة بجنح هتك عرض صبي او صبية بغير قوة او تهديد ،
- ح - المادة ٢٣٣ ع الخاصة بجنح تحريض الشبان عادة على الفسق والفجور ذكورا كانوا أو اناثا ،

والحكمة في عدم إيقاف التنفيذ ان أمثال هؤلاء المجرمين لا يستحقون الرأفة ، وليس في الجنائيات إيقاف تنفيذ الحكم لاهميتها ، ولا في المخالفات لبساطتها ، ولا يكون إيقاف الجنح أيضاً لانه لو كان كذلك لشجع المجرمين على ارتكاب الجنح .

الاخلاق. ويتكون الايقاف عند النطق بالحكم ، وذلك كلما كان هناك أمل في أنه ينتج أثراً حسناً ويجعل المحكوم عليه يسلك بعد ذلك سلوكاً حميداً ، وإذا توقع على المحكوم عليه عقوبة مقيدة للحرية في جناية أو جنحة. في مدة الخمس سنين التالية لتاريخ صيرورة الحكم نهائياً يصبح الحكم الموقوف تنفيذه واجب التنفيذ حتماً ، أما إذا مضت المدة المذكورة ولم يرتكب في خلالها ما يستوجب الحكم عليه نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية فإن الحكم الموقوف تنفيذه يصير لاغياً ، ولا يعتبر أساساً للعود ، ولكنه يكون مانعاً من الحكم في المستقبل بايقاف التنفيذ مرة أخرى لأي حكم آخر » راجع المادتين ٥٣ و ٥٤ ع.

الجهل بالقانون

ليس من اسباب عدم المسؤولية

لا يقبل من أحد اعتذاره لعدم العلم بما تضمنته القوانين أو الاوامر من يوم وجوب العمل بمتضاها « المادة الثانية من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية » ، وذلك لانه لا تعتبر القوانين نافذة المفعول الا بعد ان يعلم بها الجمهور ، باعلانها بواسطة درجها بالجرائد الرسمية ، وتعتبر تلك القوانين والوامر معلومة لدى جميع أهالي القطر بعد اعلانها بالجرائد بثلاثين يوماً ، ويجوز تنقيص هذا الميعاد بمقتضى نص صريح في القوانين أو الاوامر المذكورة « المادة الاولى من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية ».

الباب السادس

بحث في مامية بعض الجرائم الأكثر وقوعاً ، وفي الاجراءات الواجب اتباعها لضبط وقائعها.

ملحوظة - لم تراعى الترتيب المبين بقانون العقوبات الاهلى ، بل قسمنا هذا الباب الى ثلاثة فصول كلاتى . -

أولاً - الجرائم المتعلقة بالنفس ،

ثانياً - » » بالمال ،

ثالثاً - » » بالدين والعرض والشرف .

تمهيد

ذكرنا بالباب الثالث ان قانون تحقيق الجنايات الاهلى اعتبر العمد « والمشايخ الذين يقومون بالاعمال فى حال غياب العمد أو حصول ما يمنعهم من القيام بالاعمال » من رجال الضبطية القضائية ، كما أوضحنا أن وظيفة الضبطية القضائية جمع الاستدلالات الموصلة أو المسهلة للتحقيق والدعاوى ، فتبادر بضبط الوقائع ، وتستكشف حقائقها ، وتجمع أدلتها ، وتتخذ جميع الوسائل التحفظية للتمكن من نبوت الحوادث الجنائية ، وتحرر بجميع ذلك محضرا يقدم الى النيابة العمومية مع الاوراق والمضبوطات الدالة على الثبوت ، كما أوضحنا فى الباب المذكور الاحوال التى يكون فيها لرجال الضبطية القضائية سلطة النيابة فى التحقيق ، ويكون لهم صفة المحققين بالمعنى القانونى ، ومن بينها حالة التلبس بالجريمة ، وهى التى يعنى العمد والمشايخ بأمرها بصفتهن من مأمورى الضبطية القضائية ، وقد ذكرنا ان الحكمة فى وجوب الاسراع فى ضبط وقائع التلبس وتحقيقها ، هى ادراك الجانى وقت الحادثة أو عقبتها ، ومعاينة آثار الجريمة قبل تغيير معالمها ، تتوفر أوجه الانبات ،

وبما أن حفظ الدعاوى لعدم كفاية الادلة ، وافلات الجناة من يد العدالة والتأديب الزاجر لهم ، راجع فى الغالب الى عدم دراية كثير من

العمد والمشايع بواجباتهم في هذا الشأن ، وسبق ان ذكرنا بالباب الرابع انه يصعب وضع قواعد خاصة للتحقيق الجنائي عن كل جريمة على حدها ، وأوضحنا أيضاً قواعد عامة للاسترشاد بها في جميع الحالات ، الا أن رغبتنا في تقريب ذلك الى أذهان المنوطيين بهذه الاعمال ، وتسهيل مأموريتهم ، دفعتنا الى تعريف كل جريمة « من الجرائم الهامة الاكثر وقوعاً » على حدها وشرح الغامض من نصوص موادها ، وبيان مايتبع في كل جريمة لضبط وقائمها حتى يكون أمام العمدة والمشايع بيان لواجباتهم في مختلف الحوادث الجنائية الاكثر وقوعاً ، ويكفيهم عند وقوع أى حادثة في بلد أحدهم ، ان يرجع الى هذا الباب فيسترشد به الى أحسن الوسائل التي توصله الى اتمام عمله كاملاً بلا نقص أو تقصير ، وبذلك لا يتمكن أى مجرم من الافلات من يد العدالة ، فينال جزاءه الزاجر له والرادع لامتثاله من العابثين بالامن العام ، فيترتب على ذلك اضطراب هؤلاء الاشرار الى تعديل سلوكهم ، والسعى للارتزاق بوسائل مشروعة ، فيقل وقوع الجرائم الخلة بأمن البلاد ، فيرتاح ضمير العمدة « أو الشيخ القائم بعمله » ويحوز رضا المولى سبحانه وتعالى ، ورؤسائه المختصين ، وثقة مواطنيه ، وهذه نعمة كبرى .

الفصل الاول

القتل - اخفاء الجثث - الجرح أو الضرب - الحريق عمداً - سرقة الاطفال وخطف البنات - اعطاء جواهر ضارة - اسقاط الحوامل - مقاومة الحكم وعدم الامتثال لاوامرهم والتعدي عليهم بالسب وغيره - الاكراه وسوء معاملة الموظفين لافراد الناس - القبض على أحد الناس أو حبسه

بدون حق .

جرائم القتل (١)

التعريف - القتل هو ازهاق روح شخص بفعل شخص آخر بطرق شتى وهو نوعان : قتل عمد ، وقتل خطأ .

القتل عمدا - هو ما كان مقترنا بنية اعدام الجنى عليه من غير سبق اصرار ولا ترصد : ويعتبر قاتلا عمدا الطبيب الذى يعطى مريضه جرعة من السم قصدا ليعجل بوفاته تخلصاً من ألم المرض أو خوفاً من العدوى ، وكذلك من يقتل آخر بناء على طلبه ليتخلص من أمر ما كضيق ذات يد ، «وكن يجلس انسانا ويمنع عنه الطعام قاصدا بذلك قتله اذا مات الشخص المسجون جوعاً ، وتعد الأم قاتلة اذا تعمدت عدم تغذية ابنها وهى قادرة فئات جوعاً وهكذا » (٢)

أركان جريمة القتل عمدا - يجب أن تتوفر فى الجريمة ثلاثة أركان : -

أولاً - القتل بأى طريقة من شأنها ازهاق الروح : سواء بالضرب بسلاح ناري ، أو بآلة حادة ، أو بعضى فى مقتل ، أو بالخنق ، أو بغير ذلك : كمن يحفر لآخر حفرة فى طريقه ، أو يقطع جسرا يعلم أن الجنى عليه سيعبره ، أو يلقى فى البحر بنية قتله ، اذا حصل الموت فعلا باحدى الاسباب المتقدمة ،

ثانياً - أن يكون القتل قد وقع على نفس حية ، لان من يطلق عيارا ناريا على جثة هامدة بنية القتل لا يعتبر قاتلا ولا شارعا فى القتل لاستحالة

(١) ر.م ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ غ.

(٢) يلاحظ فى المثلين الاخيرين ان فيها سبق اصرار .

الجريمة (١) ،

ثالثا - ان يكون القتل حصل من الجاني بنية أزهاق الروح .

سبق الاصرار والترصد يشددان العقوبة - لو سبق جريمة .

القتل عمدا اصرار أن ترصد لكان ذلك ظرفا مسببا لتشديد العقوبة (ر . م ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ ع) ،

والاصرار السابق - هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة أو جناية يكون غرض المصمم فيها ايذاء شخص معين أو أى شخص غير معين وجده أو صادفه ، سواء كان ذلك القصد معاقبا على حدوث أمر أو موقوف على شرط (م ١٩٥ ع) ، ويتوفر سبق الاصرار المتقدم ذكره في جريمة القتل بمواد سامة (ر . م ١٩٧ ع) ،

والترصد - هو ترصد الانسان لشخص في جهة أو جهات كثيرة . مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة ليتوصل الى قتل ذلك الشخص أو الى ايذائه بالضرب ونحوه (م ١٩٦ ع) .

سبب تشديد العقوبة على الاصرار والترصد - الحكمة في

تشديد العقوبة أن الاصرار والترصد يسبقان الجريمة بزمن يسمح للتهم بالتفكير والتدبر في عاقبة أمره وتقدير أخطاره ، فاقداه بعد كل ذلك على ارتكاب الجريمة يحمله أشد خطرا ممن يرتكبها بدون تفكير ولا تدبر ، فمكون مسئوليته أشد .

مضار القتل العمد - القتل هو اشنع جريمة يرتكبها بنو الانسان ،

وقد حرمها سائر الشرائع السماوية . قال تعالى « ولا تقتلوا النفس

التي حرم الله الا بالحق » ،

ولما كان ازهاق الروح من طبيعة الحيوان الوحشي ، فارتكاب الآدمي له يدل على ان فطرته خلقت من أخص المزايا البشرية ،

ولنتصور موقف القاتل السفاك وقت تنفيذه الجريمة بالنسبة الى المقتول المسكين الذي لا يملك انتزاع روحه من جسده سوى المولى عز وجل ، وحرمان عائلته منه وقد يكون عائلهم الوحيد ،

ولنتصور ايضا حالة المجنى عليه وهو يتألم ويتوجع من الضربات القاسية الغشومة التي انزلها به ذلك الجاني السفاك المتوحش ،

ولا يخفى ان ارتكاب هذه الجريمة كثيرا ما يكون سببا في حرمان البلاد من أيد عاملة لو بقيت لساعدت على خدمتها ورقي المجتمع الانساني ، وان تعدد ارتكاب هذه الفظائع في امة من الامم ، دليل على تأخرها ، ويكون وصمة عار لها ، ومهددا لكيانها ، وشائنا السمعتها بن الامم المتمدينة ، فضلا عن انه يفضي الى الاخلال بالامن العام ، اذ ربما تكون للمقتول عائلة تنأثر له ، فتقع معارك دموية بين العائلتين او العائلات ، ويحصل الاتحمة عقباه .

القتل خطأ - هو ما يقع بدون قصد ولا تعمد بأن يكون ذلك

فاشئا عن رعونة ، او عن عدم احتياط وتحرز : او عن اهمال وتفريط ، او عن عدم انتباه وتوق ، او عن عدم مراعاة واتباع اللوائح ، ومن القتل الخطأ : ان يرمى انسان طيرا مثلا فيصيب انسانا فيقتله ، او ان يسوق شخص سيارة فيصدم انسانا فيقتله باهماله لا بقصده (ر . م ٢٠٢ ع) .

الضرب المفضي الى الموت - اذا لم يكن عند الفاعل نية القتل عمدا

بان ضرب أو جرح شخصا او اعطاه مواد ضارة متعمدا ذلك ولم يكن قصده قتله ، فافضى هذا الفعل الى موت المجنى عليه ، اعتبر ما وقع منه ضربا

افضى الى موت « ر . م ٢٠٠ ع » .

الاجراءات - اذا كان المحنى عليه قد فارق الحياة ، وجب على العمدة

أن يتحفظ على الجثة فى مكانها ، وعلى ما يوجد بمحل الحادثة من آثار أو أسلحة استعملت فى ارتكابها « راجع مبحث التحفظ على الآثار » ، ويعين خفيرا لحراستها ، ويمنع اقتراب الناس منها لتبقى على حالتها الحين حضور المحقق ، ويرسل بلاغا عن الحادثة فى الحال باشارة تلفونية الى المركز أو نقطة البوليس « راجع مبحث البلاغات » ،

واذا كانت الجثة لمجهول أخذ فى التحرى عن اسم صاحبها مستدلا على ذلك بما قد يوجد فيها من علامات: كوشم أو كى أو تشويه فى بعض الاعضاء ، وما يوجد عليها من ملابس ، ويتعرف على الاشخاص الذين عثروا او دلوا عليها ، ويحافظ على جميع امتهنه من ملابس ونقود وأختام وغيرها ، (ان وجد شئ منها) . ثم يجمع الاستدلالات ، ويبحث عن سبب الوفاة ، ويتحرى عن الفاعلين وشركاთهم ، ويضبطهم ان أمكن ،

واذا كانت الجثة فى الخلاء - يجوز عند الشك أن يبحث فى الجهات . والا ما كن المجاورة للمحل الذى وجدت فيه عن بهق دموية أو آلات أو أسلحة مخبأة فى جوف الارض اذا ظهر أن الجريمة وقعت فى غير المكان الذى وجدت فيه الجثة ،

واذا كانت الجثة ملقاة على قضبان السكة الحديد ، أو طافية على وجه الماء ، ينقلها من محلها فى الحال ، ويضعها فى محل مناسب قريبا من مكان وجودها ، ويتخذ بشأنها ماسبق بيانه من الاجراءات ،

ويتحتم العمل على ضبط المتهم ، سواء أكان متلبسا بالجريمة ، أو متى ظهرت أدلة تدينه ، مع توجيه مزيد الاهتمام للبحث عنه ، والقاء القبض

عليه في الجهة التي تكون قد التجأ إليها إذا لم يضبط بمحل الواقعة ،
أما إذا كان المجنى عليه لا يزال حيا - فيجب المبادرة بأخذ منطق
لسانه (ولو شفويا) « راجع النقط المهمة اللازم اثباتها عند سؤال المصاب
بإصابة خطيرة » ، وبمجرد ضبط المتهم يجب تفتيشه ، وخلع ملابسه الموجود بها
آثار الجريمة (كدماء أو تمزيق أو غيرها) ، وحفظها بطرف العمدة
لحين تسليمها للمحقق ، مع فحص أجزاء جسمه لعله يعثر على آثار يستدل
منها على أنه ارتكب الجريمة ، ثم يفتش منزله « راجع مبحث التفتيش » ،
ويضبط ما يجده فيه مما يعود بالفائدة على التحقيق ،

وفي حالة اعتراف المتهم - يسأله عن البواعث التي حملته على ارتكاب
جريمة القتل ، وعن الوقت الذي صمم فيه على ذلك ، ووقت حصولها ولو
بالقريب ، وعن شركائه ومساعديه في جرمه ، وعن نوع السلاح أو الآلة
التي استعملها ، وعن العداء أو العلاقة التي بينه وبين المجنى عليه - وبمجرد
حضور المحقق يقدم له ما قام به من المباحث والاجراءات ، وما وصل لعله ، مما
يفيد التحقيق ، ويبقى بعد ذلك تحت تصرف المحقق ليؤدي له ما يحتاج
من مساعدة .

جريمة اخفاء الجثث (١)

نص قانون تحقيق الجنايات في المادة السابعة على أنه يجب على كل من
عاب وقوع جنائية تخل بالامن العام أو يترتب عليها تلف حياة انسان أو
ضرر للملكة أن يخبر بها النيابة العمومية أو أحد مأموري الضبطية القضائية
الى آخر ما جاء في المادة المذكورة ، ولم يذكر للتقصير في هذا الواجب
عقابا ، ولعله اعتمد على أن الناس سيقومون بذلك الواجب من تلقاء أنفسهم ،

ولكنه نص في المادة ٢٠٣ من قانون العقوبات على عقاب مخفي جثة القتل أو دافئها بدون اخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف عليها وتحقيق حالة الموت واسبابه بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً ، لان المشرع اعتبر ان هذه الحالة ليست مجرد نقصير في واجب علم ، وانما هي عمل ايجابي له نتائج وخيمة ، وهي ضياع معالم الجريمة ، والمساعدة على عدم عقاب مرتكبها ،

وكذلك نص قانون العقوبات في المادة ١٢٦ مكررة بعقاب من يقصد عدم تقديم الادلة المثبتة للجريمة مساعدة منه للمجرم ، لانه يترتب على ذلك ضرراً كبيراً ،

ويدخل في حكم المادة ٢٠٣ ع كل اخفاء لجثة قتل - سواء أكان القتل عمداً ، او خطأ ، او بضرب أفضى الى الوفاة ، وجميع حوادث القتل الاخرى ، وذلك قبل اجراء الكشف عليها وتحقيق حالة الموت وأسبابه ، توصلاً لمعرفة ما اذا كان جنائياً أم غير جنائياً ، ويعتبر اغراق الجثة أو القاؤها في مراحض مثلاً او حرقها او تسفيرها في طرد بواسطة السكة الحديد اخفاء لها ،

أما اذا كانت الجثة غير قتيل ، فدفعها بدون تصريح مخالفة للأئحة المواليده والوفيات ،

وجريمة الاخفاء المذكورة قائمة بذاتها ومستقلة عن جريمة القتل ، فاذا ارتكبها نفس القاتل فلا تقام الدعوى عليه بالمادة ٢٠٣ ع لان الاخفاء في هذه الحالة يكون تابعا لجريمة القتل غير منفصل عنها ،
ولجريمة الاخفاء اركان ثلاثة وهي : -

أولاً - الفعل المادى وهو اخفاء جثة قتيل أو دفعها ،
ثانياً - ان يتم ذلك بدون اخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف

عليها وتحقيق حالة الموت واسبابه ،

ثالثا - القصد الجنائي بأن يكون مرتكب الاخفاء عالما بأن الجثة جثة قتيلا لم يؤذن بدفنها ولم تعمل التحقيقات اللازمة عنها ، وأريد من الدفن اخفاء معالم الجريمة ،

وحيث ان الموضوع الذى نصت عليه المادة ٢٠٣ ع يشبه فى بعض الوجوه بعض الحالات التى نصت عليها المادة ١٢٦ مكررة ع ، وذلك لان المادة ١٢٦ مكررة ع تعاقب من يخفى ادلة الجريمة بقصد مساعدة الجاني على الافلات من وجه القضاء بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين اذا كانت الجريمة مما يعاقب عليها بالاعدام ، وبالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيتها اذا كانت الجريمة مما يعاقب عليها بالاشغال الشاقة او السجن ، واخفاء جثة القتيلا لاشك انها اخفاء لبعض أدلة الجريمة ، ولكن الفرق بين المادتين هو ان المادة ٢٠٣ ع لا تشترط وجود علاقة بين المخفى وبين مرتكب جريمة القتل ، أما المادة ١٢٦ مكررة ع فتفرض وجود هذه العلاقة بينها ورغبة مخفى الادلة فى تخلص القاتل ، ولا شك فى أن هذه الحالة أشد خطرا من الحالة المذكورة فى المادة ٢٠٣ ع ، وهذه هى الحكمة فى اختلاف العقوبات المنصوص عنها فى المادتين المذكورتين ،

ومن اجل ذلك يجب عند وجود جثة قتيلا البحث عما اذا كان للمخفى علم او علاقة بالقاتل أم لا ، لمعرفة ما اذا كانت المادة ٢٠٣ ع هى اللازم تطبيقها ام المادة ١٢٦ مكررة ع .

الاجراءات - متى علم العمدة باخفاء جثة قتيلا أو دفنها قبل الحصول على تصريح من السلطة المختصة ، وجب عليه أن يخطر المركز تليفونيا ، وينتقل فى الحال مع العدد اللازم من الخفر الى المحل المقول بأن

الجنة أخفيت فيه ، ويجرى التحفظ اللازم عليه ، ولا يسمح باقتراب أحد من الجنة . ويسأل المبلغ عن كل معلوماته ، وكذا اقارب صاحب الجنة وأهله عن سبب الوفاة ، ومكانها وزمانها ، وسبب عدم التبليغ عنها ، وعن دفنها ، ويستحضرهم لسؤال كل منهم عما نسب اليه ، ثم يسير في الاجراءات طبقا لما بيناه في حالة القتل ، ويضبط كل من تقوم الدلائل على أن له يدا في القتل أو اخفاء الجنة ، ويسأله عما نسب اليه ، ويفتش منزله ، ويجرد حضور المحقق يقدم له ماله من معلومات ، وما يمكن أن يكون قد حرره من محاضر ويبقى محل التحقيق لتقديم المساعدة اللازمة للمحقق .

جرائم الجرح أو الضرب (١)

يجب على العمد أن يتحرى عن سبب التعدى بالضرب ، أو بالجرح أو بارتكاب أفعال العنف ، وعما اذا كان لهذا التعدى سابقة ترصد أو أصرار أم لا ، وعما اذا كان صدر التعدى من شخص بمفرده ، أو من جملة أشخاص ، مع تحديد عددهم ، وعما اذا كانوا استعملوا أسلحة أو عصي في تعديهم أم غيرها ، وان يثبت كل ذلك في بلاغه كإسائي في الاجراءات بعد ، لما له من الاهمية في تقدير العقوبة ، وعليه أن يثبت ايضا اذا كان الجرح حصل عمداً أو خطأ أو باهمال أو قضاء وقدر ،

فالعمد مثلاً - كشخص سبه آخر فضربه ، أو طرأت عليه ظروف دفعته لضرب غيره ، ولو كان هناك سابقة تصميم على التعدى وانه حصل فعلاً لا يعتبر هذا اصراراً وسبق الاصرار والترصد ظرفان مشددان للجريمة الضرب (ر.م ٢٠٥ و ٢٠٦ ع) ،

وكذلك اذا حصل الضرب من واحد أو أكثر من عصابة أو

مجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل ، اتفقوا على التعدي والابتداء وحصل الضرب أو الجرح باستعمال أشباحة أو عصي أو آلات أخرى ، من واحد أو أكثر من ضمن المتجمهرين أو العصابة « ر . م ٢٠٧ ع » .

والخطأ - كمن يرفع عصاه ليضرب بها دابة مثلاً فتصيب شخصاً على غير قصد منه ، أما إذا كان يقصد ضرب شخص فأصاب شخصاً غيره فلا يعتبر هذا خطأ بل يعتبر عمداً ،

والإهمال - كشخص أطلق فرسه بدون سائس فأصاب آخر ، وحالة عدم الانتباه - كمن حفر حفرة في طريق عام ولم ينذر المارين بوجودها . ولم يضع حاجزاً حولها نهارة ، أو يضيئها ليلاً ، وتسبب عن عدم احتياطه هذا إصابة أحد المارين « ر . م ٢٠٨ ع » ،

والجرح قضاء وقدر - هو ما انعدمت فيه نية الفعل وانعدم فيه الإهمال لأنه يكون مسبباً عن ظروف اضطرارية لا إرادة لأحد فيها : كسقوط منزل قدبم على أصحابه بسبب زلزال أو أمطار أو كسقوط صاعقة على أحد المارة .

الاجراءات - متى علم النعمة بمحصول جريمة جرح أو ضرب عمداً أو خطأ أو إهمالاً على أحد الأهالي بالناحية بلده وكانت حالته خطرة وجب عليه أن يخطر المركز فوراً عن ذلك بإشارة تليفونية ، وينتقل في الحال إلى محل الواقعة ، ويسأل المجنى عليه « راجع النقاط المهمة اللازم إثباتها عند سؤال المصاب بأصابة خطيرة » ويستدعى حلاق الاسعاف أو الصحة لعمل الاسعافات الضرورية له لحين وصول مقتش صحة المركز ، ثم يسأل الشهود عن معلوماتهم ، والمتهم عما نسب اليه ، وعن البواعث التي حملته على ارتكاب الجريمة ، ويفحص ملابسه وجسمه لمشاهدة الآثار التي توجد

بهما ، ويفتشه ويفتش منزله « راجع مبحث التفتيش » ويضبط مايجده من الاسلحة والآلات التى استعملت فى ارتكاب الجريمة ، وكذا الملابس المعزقة أو الملوثة بالدم ، ويحافظ عليها حتى يحضر المحقق فيقدمها اليه ويخبره بما وصل الى علمه عن الحادثة ،

اما اذا كانت حالة المصاب جيدة - فيحرر بلاغا بالحادثة ، يثبت فيه أقوال المشتكى ، وأسماء الشهود ، واعتراف المشتكى فى حقه أو انكاره ، والآثار التى يجدها كالوصف المتقدم ، ويرسل الانفار بالنبالغ مع ما يقدم اليه أو يضبطه من آلات الى المركز مع أحد الخفراء للتصرف ،

وفى حالة ما اذا كان الجرح قضاء وقدر - عليه ان يستدعى حلاق الصحة لعمل الاسعاف ، وارسال المصاب وشهود الحادثة الى المركز للتحقيق اذا كانت حالة المصاب تسمح بذلك ، والا فيجرى عمل الاسعاف والتبليغ وجمع الشهود لحين حضور المحقق بالبلدة ،

وينبغى أن يسعى العمدة فى التوفيق بين المتخاصمين فى شكاوى الضرب البسيطة ، ومع ذلك فلا يسوغ له أن يمتنع عن التبليغ اذا كان الضرب قد أحدث جروحا ، أو يتألم منه المضروب ولولم يكن به أثر ظاهر .

جريمة الحريق عمدا (١)

تم جريمة الحريق عمدا بمجرد وضع النار فى الشيء أو المكان المراد احراقه وذلك كنص المادة ٢١٧ ع ؛

واذا لم تصل النار الى الاشياء أو الامكنة المراد احراقها بأن انطفأت أو اطفأها احد غير الفاعل قبل وصولها اليها تعتبر شروعا ، ويجب التفريق بين مواد الحريق عمدا : فمنها ما هو خاص بوضع النار

في محل مسكون أو معد للسكنى ، ومنها ما هو خاص بوضعها في محل غير مسكون ولا معد للسكنى . ومنها ما هو خاص بوضعها في أخشاب أو زرع محصود أو غير محصود ، كما أنه يجب التمييز في تعرف واسطة الحريق . كمن يحرق ملكه ليضر الغير ،

احراق محل مسكون أو معد للسكنى — هذه الجريمة تنطبق على المادة ٢١٧ ع والفعل المادى لها هو وضع النار عمداً في مبان أو سفن وعموماً في أى محل مسكون أو معد للسكنى سواء كان مبنياً بالمادة أو غير مبين بها . كما حقت منزل : نزل مطبخ أو اسطبل ،

وكون الفاعل للحريق هو المالك للمحل المحروق ، فهذا لا يزيل الجريمة . لأن المحل مسكون أو معد للسكنى ، ويجب أن يتوفر في هذه الجريمة أيضاً . تعمد الاحراق ، والا كانت الحادثة حريقاً باهمال تنطبق عليها المادة ٣١٥ ع . أو قضاء . وقدرا اذا لم يثبت العمد والاهمال .

احراق محل غير مسكون ولا معد للسكنى — هذه الجريمة تنطبق على المادة ٢١٨ ع ، والفعل المادى لها هو وضع النار عمداً في مبان أو سفن أو غيرهما ما هو منصوص عليه في المادة المذكورة ، بشرط أن لا تكون مسكونة ولا معدة للسكنى ، ويجب أن يتوفر فيها أيضاً تعمد الاحراق ، والا كانت حريقاً باهمال تنطبق عليها المادة ٣١٥ ع أو قضاء . وقدرا كما سبق ايضاحه ،

ويشترط لتطبيق المادة ٢١٨ ع ان لا تكون الاشياء السابق بيانها ملكاً لفاعل الحريق ، واذا وضعت النار عمداً في مزارع غير محصودة انطبقت أيضاً هذه المادة ، على شرط أن تكون نضجت وجفت تماماً ، لان في هذه الحالة يكون خطر النار مؤكداً وشديداً ، واما اذا كانت المزارع خضراء فقد خل

تست مواد جرائم اتلاف المزروعات .

احراق أخشاب معدة للبناء أو الوقود أو في زرع محصود -

هذه الجريمة تنطبق على المادة ٢٢٠ ع ، على شرط أن تكون هذه الأخشاب معدة للبناء أو الوقود ، وبكمية كبيرة فلو احرق قطعة أو بعض قطع منفردة اعتبر مخالفة اتلاف منقولات عمداً للغير وانطبقت عليه المادة ٣٤٢ ع ، كما أن المادة ٢٢٠ ع تنطبق أيضاً على وضع النار عمداً في زرع محصود سواء كان لا يزال باقياً بالغيظ أو نقل إلى الجرن أو وضعها في عربات السكك الحديدية سواء كانت مشحونة بالبضائع أم لا ، على شرط أن لا تكون ضمن قطار محتو على أشخاص والا دخلت تحت حكم المادة ٢١٧ ع ، ويشترط لتطبيق هذه المادة أن لا تكون الأشياء المذكورة ملكاً لفاعل الحريق .

أحداث المالك ضرراً للغير بسبب احراق ملكه - هذه

الجريمة تنطبق على المادة ٢١٩ ع ، ويجب توفر الشروط المبينة بعد فيها : -
(١) أن يكون المحل أو الشيء الذي احرقه مالكه مما هو مبين في المادة ٢١٨ ع ،

(٢) أن يحصل ضرر للغير باحراقه ملكه ،

(٣) توفر القصد الجنائي .

ملحوظة : - إذا وضعت النار في محل أو شيء لتوصيلها إلى الشيء

المراد احراقه أي أن يتخذ هذا المحل أو الشيء واسطة للحصول الحريق عمداً انطبقت المادة ٢٢١ ع ،

وإذا نشأ عن أنواع الحريق السالفة الذكر موت شخص أو أكثر كان موجوداً في الأما كن المحرقة وقت اشتعال النار انطبقت المادة ٢٢٢ ع

وعوقب فاعل هذا الحريق عمداً بالاعدام،

وإذا استعملت مادة مفرقة في الاحوال المبينة في المواد السابقة المختصة

بجناية وضع النار عمداً انطبقت المادة ٢٢٣ ع ،

الاجراءآت - عند حصول حريق في دائرة البلدية ، وجب على

العمدة أن ينتقل الى محل الحادثة في الحال ، يأخذ معه العدد الكافي

من الخفراء والاهالي الاشداء (١) ويجتهد في حصر النار في مكانها ، وعدم

امتدادها الى الامكنة المجاورة ، وانقاذ الارواح والاموال التي بمحل الحريق ،

ويأمر بجلب المياه من أقرب محل وصبها على المحلات المشتعلة بها النار ،

ويقسم رجاله بالكيفية الآتية :-

(١) قسم لانقاذ الارواح والاموال ،

(٢) قسم لاحضار المياه ،

(٣) قسم للاطفاء ،

(٤) قسم للمحافظة على الاموال والامتنعة التي تستخرج من المنازل

المشتعلة بها النار أو المنازل المجاورة لها ويحسن أن يكون أغلب رجال

هذا القسم من الخفراء ،

وإذا كانت النار شديدة ومنتشرة النطاق ، فعليه أن يحضر المركز في

الحال لارسال مضخات الحريق وتقديم المساعدة اللازمة ،

وعندما ينتهي من اطفاء النار ، يسأل صاحب المحل الذي حصل به

الحريق عن أسبابها ، وقيمة الاشياء التي حرق ، وأوصافها ، وعن يتهمه ،

ويبلغ المركز عن الحادثة في الحال إذا لم يكن قد أبلغه من قبل ، ويأخذ

(١) إذا امتنع شخص من الاهالي عن تقديم المساعدة اللازمة المطلوبة منه وقتئذ ،

وجب على العمدة ان يبلغ عنه ذوي الشأن ، لمقابته بمقتضى الماده ٣٣٩ ع التي تتيح

للمعمدة طلب المساعدة من الاهالي القادرين عليها ، وتنفى بعقاب من يعتمد عن تقديم هذه المساعدة .

معلومات شهود المجنى عليه ،

واذا قرر المجنى عليه بأنه لا يتهم أحداً ، فعلى العمد أن يتحرى ويدقق عند معاينة محل الحريق حتى تظهر حقيقة الحادثة ، لأن بعض الأشخاص يتعمدون عدم الاتهام في حالة حصول الحريق عمداً (انكسالا على الانتقام لانفسهم والاخذ بالنار الامر الذى يتسبب عنه الاخلال بالامن والاكتثار من الحوادث) ، ثم يعمل على ضبط المتهمين ، وسؤالهم عما نسب اليهم ، وفحص ملابسهم واجسامهم ، وتفطيش منازلهم ، وضبط ما يوجد بها مما يكون له علاقة بالحادثة ، (١)

وعلى العمد أن يفرق بين الحريق عمداً ، أو اهمالا ، أو قضاء وقدر ، وذلك يثبت من المعاينة ، وأقوال الشهود ، وفي النهاية يقدم كل ما لديه من المحاضر والمعلومات للمحقق الذى يحضر لحل الحادثة .

جرائم سرقة الاطفال وخطف البنات (٢)

جرائم الخطف المنصوص عنها في المواد ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ ع كلها جنابات سواء وقعت بالاكره او بطريق التحايل او بدون اكره ولا تحايل ، انما تختلف العقوبة فيها باختلاف سن المخطوف ونوعه ان كان ذكرا أو أنثى ووقوع الاكره او التحايل او عدم وقوعها ، و تتم الجريمة بنقل المخطوف من محله او من محل وليه او صاحب السيطرة عليه الى محل آخر وتغيبه عن الانظار ، ويعتبر الطفل تحت سلطة اهله وأولياء أمره

(١) وعلاوة على الاجراءات المتقدمة يلاحظ في جميع الحوادث التى ترتكب عمدا ان يهتم العمد غاية الاهتمام في البحث عن أسباب ارتكابها ، ويأخذ تمهيدا كتابيا على المجنى عليه بان لا ينتقم لنفسه من الفاعل أو من يمه أو يشبهه في انه مرتكب الجريمة منه ، وذلك طبقا لمشورات وزارة الداخلية الصادرة بهذا الشأن .

(٢) ٢٥٠ م - ٢٥٣ ع .

في أي محل ، فنقل الطفل المسافر بقطار السكة الحديد بعد اختطافه مكون للجريمة ، ولا بد في جرائم الخطف على أي حال من توفر الركن الأدبي وهو قصد الاضرار بسلطة أولياء الخطوف أو من هو في رعايتهم (١)

الاجراءات - عند ما تبلغ الى العمدة حادثة من هذا القبيل ، عليه ان يخطر المركز تليفونيا في الحال ، وينتقل فوراً لحل الحادثة ، ويبحث عن الفاعلين ، وعما يوجد من الآثار التي تدل عليهم ، ومضى عرف الطريق التي سلكوها عليه ان يتعمقهم مع عمل الاحتياطات اللازمة في الجهات المجاورة حتى يمكن تضيق الخناق على المتهمين وضبطهم «ويلزم استئصال كل رذيلة في عدم ايصال هذه الاجراءات لـلم الجناة لئلا ينكلوا بالخطوف كما حصل في بعض الجهات» ، ويسأل أهالي الخطوف عن يتهوونه في هذا الحادث ، وعن الاسباب الداعية لذلك ، والقرائن التي تثبت صحة ادعائهم ، وكل ما يتعلق بالحادثة ، مع ملاحظة التحري والبحث عن الاشخاص الذين اعتادوا ارتكاب مثل هذه الجرائم ، والتوصل لمعرفة ان كانوا ضمن مرتكبي هذه الحادثة ام لا ، وفي حالة العثور على الخطوف يسأل عن كيفية ارتكاب الحادثة ضده ، وعن المتهمين ، وعما اتاه كل منهم والجهات التي اخفوه فيها ، وما يوجد بحوزته أو ملابسه من الآثار ، وسببها والعمل على جمع الادلة التي تثبت صحة أقوال الجنى عليه ، مع سؤال المتهمين في حالة ضبطهم عن سبب ارتكابهم هذا الحادث ، وعن شركائهم ، والموعزين اليهم ، والبواعث التي حملتهم على ارتكاب الجريمة ، وان لم يضبط المتهمين فتنبع الاجراءات الموصلة لضبطهم ، وبمجرد وصول المحقق يدرك له العمدة كل مظاهر له من الملحوظات التي تفيد في التحقيق وما قام به من الاجراءات .

(١) لاجريمة متى تزوج الخاطف زواجا شرعيا عن خطفها «ر. ١٠٣٠ ٢٥٣ ع .

جرىمة اعطاء جواهر ضارة (١)

تنطبق المادة ٢٢٨ ع على من أعطى لشخص مواد ضارة كالافيون والحشيش والمتزول والكوكايين والمورفين ، او من أوصى باستعمالها مع علمه بأنها مضرّة بالصحة ، بشرط ان ينشأ عنها مرض أو عجز وقى عن العمل ، ويجب ان يثبت في هذه الجريمة وجود القصد الجنائي ، وعقوبة الفاعل تختلف باختلاف أثر هذه المواد في الجنى عليه ، فاذا توفي الجنى عليه كان عقاب الفاعل طبقاً للمادة ٢٠٠ ع ، واذا نشأت عنها عاهة مستديمة كان عقابه طبقاً للمادة ٢٠٤ ع ، أما في حالة العجز أو المرض الوقتي فيكون العقاب طبقاً للمادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ ع وذلك تبعاً لمدة المرض أو العجز ، وأما في حالة اعطاء هذه الاشياء خطأ وبدون قصد فتطبق مواد الخطأ ٢٠٢ و ٢٠٨ ع علي الجنائي .

الاجراءات - متى علم العمدة او تبلغ اليه شكوى من هذا القبيل ، وجب عليه القيام فوراً لمحل الحادثة ، والاستفسار من الجنى عليه وشهوده عنها ، وضبط المواد المعطاة له والتحقق عليها ، وسؤال المتهم عما نسب اليه ، واثبات اعترافه او انكاره ، وعمل الاسعافات اللازمة للمصاب ، واخطار المركز بالحادثة في الحال « ان كانت حالة المصاب غير مرضية » وارسال الاشياء المضبوطة داخل حرز مغلق مختوم ، ويلاحظ انه في معظم هذه الاحوال يحصل قىء واسهال للمجني عليه فان وجد حفظ كل على حدته في أوعية خاصة ويقدم المحقق ،

أما اذا كانت حالة المصاب جيدة - فيحرر بلاغاً بالحادثة ويرسله مع الجنى عليه والمتهم والشهود والمضبوطات الى المركز مع أحد الخفراء .

جريمة اسقاط الحوامل^(١)

تم جريمة الاسقاط بانزال الجنين قبل ميعاد الولادة الطبيعى بأحدى الطرق المبينة فى القانون ، وان يكون ذلك عمداً ، فاذا حصل الاسقاط بضرب او نحوه من انواع الايذاء ، او كان المسقط طبيباً او جراحاً او صيدلياً ، فالجريمة جنائية تنطبق على المادة ٢٢٤ ع فى حالة الضرب والايذاء و ٢٢٧ ع فيما اذا كان المسقط طبيباً او جراحاً او صيدلياً ، وفيما عدا ذلك فالجريمة جنحة ، ومحل هذا التشديد فى الحالتين السابقتين ما قد يترتب على الضرب والايذاء من نتيجة ، وما يرتكبه الطبيب او الجراح او الصيدلى من مخالفته لاصول مهنته ، التي كان يجب ان توجه الى نفع الناس لا الى ضررهم ، ومما يستحق الذكر ان القانون رأى عدم العقوبة على الشروع فى الاسقاط ، وذلك حرصاً على شرف العائلات ، ولعدم امكان تمييز هذه الجريمة ، وتقدير عمل الجانى الا بتماها ،

ولما كانت الجريمة واقعة على الجنين رأى المشرع أن يعاقب المرأة التى ترضى بالاسقاط وتمكن غيرها من استعمال الوسائل المسببة له معها ، والجريمة بالنسبة اليها جنحة منطبقة على المادة ٢٢٦ ع.

الاجراءات - متى علم العمدة بحصول اسقاط جنين عمداً بالصفة

المتقدمة ، وجب عليه أن يخطر المركز فوراً بإشارة تليفونية ، وينتقل لمحل الواقعة لمعاينة آثار الدم الذى نزل من المرأة التى اسقط حملها ، ويضبط كل مايجده بالمحل المذكور من خرق ملوثة بالدم ، وأوانى وأدوية وغيرها مما يظن أنه استعمل فى الجريمة ، ويسألها عن سبب اسقاطها ، والوقت والمكان الذى أسقطت فيه ، وعن اسم الشخص الذى اسقطها أو ساعدها ، وعمداً

إذا كان ذلك برضاها أم لا ، وعن مدة حملها ، والحل الذي وضعت فيه الجنين ، ويجب البحث عنه والتحقق عليه بما عليه من الآثار للكشف الطبي عليه ، ثم يسأل الشهود من الجيران وغيرهم عن معلوماتهم ، ويستحضر المتهم ، ويسأله عما نسب إليه ، وعن الأسباب التي حملته على ذلك ، وعند وصول المحقق يقدم له معلوماته التي وصل إليها .

جرائم مقاومة الجـ كـام وعدم الامتثال

لاوامرهم والتعدي عليهم بالسب وغيره (١)

أراد القانون حماية الموظفين أو من يكلفون بخدمة عامة ، فنص على عقاب من يرتكب اهانة في حقهم بالمادة ١١٧ ع إذا كانت الاهانة واقعة بالقول أو الإشارة أو التهديد ، ونص في المادتين ١١٨ و ١١٩ ع على معاقبة المتعدي عليهم بالضرب ونحوه أو مقاومتهم بالقوة أو العنف ، ويلاحظ أن المادة ١١٧ ع فرضت العقوبة فيما إذا كانت الاهانة واقعة على الموظف اثناء تأدية وظيفته أو بسببها ، بخلاف المادتين ١١٨ و ١١٩ ع فإن القانون اقتصر على لزوم ارتكاب الجريمة في اثناء تأدية الوظيفة ، وليس معنى هذا أن المتعدي يعفى من العقاب فيما إذا كان اعتدائه بسبب تأدية الوظيفة ، بل توقع عليه العقوبات المنصوص عنها كما لو كان هذا الاعتداء واقعا على احد الأفراد .

الاجراءات - حيث أن العمدة ومشايخ البلد والصيارف وشيخ

الخبراء والخبراء هم من رجال الحكومة ومأموريها ، فإذا وقع على احدهم أو على احد الموظفين الذين يحضرون بالبلد لتنفيذ الاوامر أو الاحكام المنوطين بتنفيذها شيء مما ذكر ، وجب على العمدة ان يخطر المراكز

في الحال ، ويعمل على ضبط المتهم ، ويستعلم من المجنى عليه - من كيفية حصول التعدي ، واسبابه ، وساعته ومحلّه ، ونوع العمل الذي كان مكلفا بتنفيذه ، وما اذا كان هذا التعدي حصل اثناء تأدية العمل أو بسبب تأديته ، ثم يثبت ببلاغه الآثار التي يجسسه وبإبلاغه « ان وجد » ، وبعد ذلك يجري اللازم بمعرفته لتنفيذ الاوامر والاحكام المطلوب تنفيذها اذا كان ذلك في امكانه ، والا فيخطر المركز لارسال القوة اللازمة للتنفيذ اذا كان ذلك ضروريا .

جرائم الاكراه وسوء المعاملة من

الموظفين لافراد الناس (١)

خشى القانون أن يسئ ا.وظفون استعمال وظائفهم فيسيئوا معاملة الافراد في احوال متنوعة : مثل ان يعذبوهم لحملهم على الاعتراف بحوادث معينة ، أو تشديدا عليهم في تنفيذ العقوبة ، أو انتقاما منهم ، أو يكرهوهم على ان يبيعوهم ما يملكون قهرا عنهم ، أو يستخدموهم لمصلحتهم ، أو يعتمدوا عليهم فيأخذوا منهم قهرا عنهم بلائمن أو بضمن بخس ما كولا أو غيره ، فبين المشرع في الباب السادس من قانون العقوبات الجرائم التي تقع من الموظفين من اكراه وسوء معاملة للافراد ، فنص في المادة ١١٠ ع علي جريمة تعذيب الموظف أو المستخدم العمومي لمتهم لحمله على الاعتراف والمسئول عن ذلك من عذب فعلا أو أمر بالتعذيب من الموظفين ، وهذه الجريمة جنائية وقد تصل العقوبة فيها الى الاعدام اذا مات المجنى عليه بسبب التعذيب ، وقد شدد القانون في العقوبة في هذه المادة ضمانة لحرية الدفاع ، ولما يترتب علي التعذيب من اقرار البريء بدين لم يرتكبه : تفاديا مما يقع

عليه من ألم ، وفي ذلك من منافاة العدالة ما لا يخفى ،
وقد يقع من الموظف العمومي أو المكلف بخدمة عامة ان يعاقب
أو يأمر بعقاب محكوم عليه بعقوبة اشد من العقوبة التي حكم عليه بها ، أو
بعقوبة لم يحكم بها عليه ، وبذلك يتجاوز ماله من حق بمقتضى وظيفته ،
فيكون مسئولاً طبقاً للمادة ١١١ ع ،

أما اذا اعتمد الموظف أو المستخدم العمومي أو أى شخص كاف
بخدمة عمومية على سلطة وظيفته فدخل منزل أحد الافاد بغير رضائه وفي
غير الاحوال التي يبينها القانون (١) فعقابه منطبق على المادة ١١٢ ع ، وذلك
لان القانون جعل المساكن حرمة لا يصح انتهاكها الا لسبب قانوني ،

ولما كان الموظف مكلفاً بالمحافظة على كرامة الناس فليس له أن يعتدى
هو على هذه الكرامة اعتماداً على سلطة وظيفته فيستعمل التسوية معهم
بحيث يخل بشرفهم أو يحدث آلاماً بأبدانهم فان وقع منه شيء من ذلك
عوقب عليه طبقاً للمادة ١١٣ ع ، وأما المواد ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ ع فننص
على العقوبات التي توقع على الموظفين العموميين الذين يشتركون عقاراً أو
منقولاً قهراً عن مالكه أو يستولون على ذلك بغير حق ، أو اكرأ البائع
على البيع ولو لشخص آخر ، والذين يستخدمون الاشخاص سخرة في
أعمال غير مأمورة به الحكومة من الاعمال المقررة قانوناً المتعلقة بالمنفعة العامة
أو في غير الاعمال التي اضطر الحال اليها لانفع الاهالي ، والذين يأخذون
قهراً بدون ثمن أو بتمن بخس ما كولا أو دلفاً من الناس الكائنة مساكنهم
بطريق مأمورية الموظف في حالة نزوله عند أحدهم ،

فلى العمدة أن يحترس من الوقوع في أى أمر مما تقدم ، بل ينفذ
أوامر الحكومة ومنشوراتها وواجباته المفروضة عليه بكل حكمة وتو

وشقة، ويلفت نظر رجال الحفظ الى ذلك بدوام تذكيرهم والتنبيه عليهم في طواير التام يومياً: بأن يحسنوا معاملة الاهالى، ولا يستعملوا معهم القسوة ولا يتعدوا عليهم، اثلاً يقيموا: دت طائلة العقاب .

الاجراءات - اذا بلغت للعمدة أى شكوى عن حصول تعذيب

وجب عليه أن يخطر المركز باشارة تليفونية فى الحال، ويسأل المجنى عليه عما لحقه، ويفحص الاصابات :و الا نأر الى قد تكون بجسمه، ويستعلم من الشهود عما رأوه ، والمتهم عما نسب اليه ، وعند وصول المحقق يقدم اليه معلوماته واجراءاته بشأن الحادثة،

أما فى الحالات الأخرى البسيطة - فيخطر المركز ببلاغ بثبت فيه أقوال المجنى عليه ، مبيناً ما حصل له بالانفصيل ، وأسماء الشهود ، واعترااف المتهم أو انكاره ، ثم يسأل البلاغ والاشخاص الوارد ذكرهم فيه أن وجدوا الى المركز لاجراء اللازم.

جرائم القبض على أحد الناس

بدون حق (١)

قصد القانون من النص على المواد ٢٤٢ - ٢٤٤ ع حماية حرية الاشخاص من الاعتماد عليها بدون وجه حق ، وتم هذه الجريمة بالقبض على أى شخص ومنعه من الذهاب حيث شاء ، سواء أ كان ذلك بالحبس أو الحجز، وذلك بغير حق ، فى غير الظروف المبينة للقبض أو الحبس فى القانون ، مع توفر قصد الجنائى ، ولهذا الجريمة ظروف مشددة وهى : —

(١) وقوعها من شخص تزىي بدون حق بزي مستخدمى الحكومة،

(٢) وقوعها من شخص الصف بصفة كاذبة،

(٣) وقوعها من شخص أبرز أمرًا مزورًا مدعيًا صوره من طرف الحكومة.

الاجراءات - متى علم العمدة بجبس أى انسان أو حجزه أو القبض

عليه بصفة غير قانونية فى دائرة بلده ، وجب عليه أن ينتقل فى الحال الى محل الواقعة ، ويرد الى هذا الشخص حريته فوراً ، ويستفسر منه عن مدة حبسه أو حجزه والقبض عليه ، وتاريخه وساعته ، وأسبابه ، وكيفية حصوله ، وعن الشخص الذى أجرى ذلك وشركاؤه ، والبواعث التى دفعتهم الى هذا العمل ضده ، وأسماء الشهود ، واسم الشخص أو الاشخاص الذين كانوا يترددون عليه فى سجنه ، وعما اذا كان حصل له تعذيب أو تهديد أم لا وكيفية ذلك ، ويعمل على ضبط الجانى وشركائه ، ويخطر المركز بإشارة تليفونية فى الحال ، ثم يستدعى الشهود ويسألهم عما يعلمونه عن هذه الحادثة ، ويسأل الجانى عن الاسباب التى ألجأته الى ارتكاب هذه الجريمة ؛ وعن شركائه أو الاشخاص الذين ساعدوه أو سهلوا ارتكابها ، ويتحفظ على هؤلاء الشركاء أو المساعدين « ان وجدوا » ، ويفتش منازلهم ويضبط ما يوجد بها ويكون له ارتباط بالحادثة (وبصفة خاصة الملابس اذا كانت الجريمة ارتكبت بواسطة التزيبى بزي أحد موظفى الحكومة ، وكذا الامر المزور « ان وجد ») ويفحص الآثار التى يجسم وملابس الجنى عليه ، وعند حضور المحقق يبلغه بكل مشاهدته أو وصل اليه علمه ،

و عمدة الذى يهمل أو يمتنع عن الانتقال فى الحال الى محل الحبوس أو المحجوز أو المقبوض عليه ظلمًا وعدواناً ، واجراء اللازم نحو اطلاق سراحه ، واخطار المركز فوراً بالحادثة ، واتخاذ الاجراءات القانونية نحو الجانى وشركائه ، يعاقب بصرامة .

الفصل الثاني

قتل وتسميم المواشى - قلع واتلاف المزروعات - اتلاف المباني -
السرقة - الاخلاص - خيانة الامانة - النصب - انتهاك حرمة ملك
الغير - الغش في المعاملات التجارية - التزوير .

جريمة قتل أو تسهيم الجيوانات (١)

لاجل أن تتوفر جريمة قتل الحيوانات المنصوص عنها بالمادة ٣٩٠ مع
فقرة اولى او الاضرار بها ضرراً بليفاً ، يجب أن يكون الحيوان الذى
تقع عليه الجريمة من دواب الركب او الجر او الحمل او من أى نوع آخر
من أنواع المواشى ، وأن يكون ذلك الحيوان ملكاً للغير ، وأن تكون
الجريمة وقعت عليه عمداً وبدون مقتض ، والاضرار بالحيوان ضرراً بليفاً
يستلزم أن يكون ذلك الضرر مقبلاً من قيمته او منفعته ،

ويشترط في جريمة التسمم المنصوص عنها بالفقرة الثانية من المادة ٣١٠ ع
ان ترتكب عمداً

والشروع في الجرائم السابقة معاقب عليه بنص القانون ، والجرائم المبينة في المادة ٣١٠ ع كلها جنح ، ولها ظرف مشدد يجعلها جنائية نص عليه في المادة ٣١١ ع ، وهو ارتكاب احدي هذه الجرائم ليلا وذلك لما ترتب على ارتكابها ليلا من سهولة فراق الجاني.

الاجراءات - متى علم الممدة او تقدمت اليه شكوى عن قتل حيوان

و تسميمه ، وجب عليه ان ينتقل محل الواقعة ، ويتحفظ على الآثار المبركة بمحل الجريمة ، وعلى الحيوان المقتول أو المسموم ، ويقبض على

المتهمين ، ويفتش منازلهم ، ويضبط كل ما يجدها من الاسلحة والالات
أو العقاقير أو المستحضرات أو الاواني التي بها آثار السم ، ويحفظ عليها ،
ويتحرى عن المحل الذي استحضرت منه الجواهر السامة ، ويتحقق من
الوقت الذي ارتكبت فيه الجريمة ، لان الليل ظرف مشدد حيث يغير
الوصف الجنائي فيجعلها جنائية كما تقدم . ثم يخطر المركز فوراً بأشارة تليفونية .
ويستعلم من المبلغ أو المدعى عما حصل ، وعن الاسباب الداعية لذلك ،
ويسأل المتهمين عن البواعث التي حملتهم على ارتكاب الجريمة ، وعن
الوقت الذي صمموا فيه على ذلك ، وساعة ومحل حصولها ، وعن نوع
السلح او المادة التي استعمالوها ، ثم يسأل كل شاهد عن معلوماته ، ويثبت
ما تقدم بحضور (ان امكن) ، وعند حضور المحقق يسلمه المحضر ومرفقاته
من الاوراق والمضبوطات ،

وترتكب هذه الجريمة عادة بباطل الانتقام والنكاية بالغير ، فيجب
على العمدة أن يعتنى غاية الاعتناء بجمع الاستدلالات التي تثبت حقيقة
التهمة ، وببديل كل همسة لضبط المجرمين ، كي ينالوا جزاء ما قدمت أيديهم
من الشرور ، وتكدير الصفو ، وذلك زجر لهم وعبرة لغيرهم (١)

جريمة تقليع او اتلاف المزروعات (٢)

في المادة ٣٢١ ع ثلاثة أحوال :-

الحالة الاولى - قطع او اتلاف زرع غير محصود او شجر ثابت
بطبيعته او بغرس غارس او نبات آخر ،

(١) يؤخذ التمهيد على الجنحى عليه كما أوضحنا ذلك بهامش الصحيفة ٢١٣ بالفصل
الاول من هذا الباب.

(٢) ر.م ٣٢١ و ٣٢٢ ع.

القطع - هو ازالة جزء من النبات الذى وقعت عليه الجريمة ،
والاتلاف - هو اعدام قوة الانبات فى الزرع بأى وسيلة كانت كاقنتلاعه
من الارض او احراقه (١) ولا يتناول هذا النص النباتات المزروعة فقط
بل يشمل الاشجار والنباتات النابتة بطبيعتها .

الحالة الثانية - اتلاف غيط مبدور او بث حشيش او نبات مضر
فى غيط ، وهذه الحالة تشمل أمرين ،

الاول - اتلاف البذور التى وضعت فعلا بالغيط ،
الثانى - بث حشيش أو نبات مضر فى غيط ولولم يكن مبدورا لان
بث الحشيش أو النباتات الضارة مؤد الى اهلاك البذور التى ستوضع فى
الغيط عند زرعه .

الحالة الثالثة - اقتلاع شجرة أو أكثر أو اى نبات آخر أو قطع
جزء أو اجزاء منها او تقشيرها لامانها أو اتلاف طعمة فى شجر ،
والفرق بين الحالة الاولى والثالثة ان الاولى يقع فيها القلع أو الاتلاف
على مساحة من الارض ، والثالثة يقع فيها على شجرة أو بعض شجرات ،
وللحالتين الاولى والثانية ظرفان مشددان مبدوران بالمادة ٣٢٢ ع
وهما :-

- (١) أن تكون الجريمة وقعت ليلا من ثلاثة أشخاص على الاقل ،
- (٢) أن تكون الجريمة وقعت ليلا من شخص أو اثنين وكان احدهما
على الاقل حاملا لسلح ظاهر أو مخبأ ، والجريمة دون أحد الظرفين المذكورين
جمعة وهى باحدهما جنابة .

الاجراءات - متى ابلغ العمدة أو علم بشيء مما تقدم ، وجب عليه

(١) اذا لم تكن جريمة الاحراق واقعة تحت نفس مادة اخرى فان كان تم فضجه فيطبق
المادة ٢١٨ ع .

أن ينتقل لحل الواقعة ، ويتم حفظ جيدا على الارض التي وقع عليها التقلع أو الانلاف ، ولا يسمح لاحد بالدخول فيها ، ويسمى هو عن آثار الاقدام بكل احتراس ، ومتى وجدها يتم حفظ عليها « بالكيفية الموضحة بالصحيفة ١٧٦ بالتحقيق الجنائي الفنى بالباب الرابع » وعليه أن يضبط ما يجده من الآلات والاشياء الاخرى التي توجد بمحل الحادثة ، ويفتش منازل المتهمين ، ويضبط ما يوجد بها مما له علاقة بالحادثة ، ثم يخطر المركز في الحال بإشارة تليفونية ،

ويحرر محضرا « أن أمكن » بما تقدم من الاجراءات ، ويرفقه بالارواق وفى النهاية يسلم المحضر ومرفقاته والمضبوطات الى المحقق (١) وهذه الجريمة شبيهة بسابقتها من حيث الاهمية والبواعث التي تحمل المجرمين على ارتكابها (٢) .

جريمة اتلاف المباني والآثار وغيرها من الاشياء العمومية (٣)

أراد القانون بالمادة ١٤٠ ع حماية المباني والآثار المعدة للنفع العام أو للزينة ، والاشجار المفروسة فى ساحات الجوامع أو فى الشوارع أو المتنزهات أو الاسواق أو الميادين العامة ، فنص فى المادة المذكورة على عقاب من يتلف أو يهدم أو يخرب المبنى أو الآثار مما تقدم ، أو يقطع أو يتلف احدى الاشجار الوارد ذكرها فى المادة المذكورة ،

غير أنه فى ١٢ يونيو سنة ١٩١٢ صدر قانون خاص بالمحافظة على

(١) يلاحظ أن التقلع غالبا يحصل عقب ري الارض ليكون سهلا .

(٢) يؤخذ التعمد على الجنى عليه كما اوضحنا ذلك بهامش الصحيفة نمرة ٢١٣

بالفصل الاول من هذا الباب .

(٣) ر م ١٤٠ ع و ٨١ جديدة ع .

الآثار العقارية القديمة ، فتنى وقع الاتلاف أو الهدم أو التخريب على أحد الآثار طبق القانون المذكور ،

وبمقتضى القانون نمرة ٣٢ الصادر فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ألغيت المادة ٨٣ ع ، واستعيض عنها بالمادة ٨١ من القانون الجديد المذكور ، وهى تنص على تخريب مبانى أو مخازن ذخائر أو غيرها من أملاك الحكومة عمداً ولو بوضع النار ، وهى جناية معاقب عليها بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة.

الاجراءات — متى تقدمت للعدة شكوى من هذا القبيل ، وجب عليه أن يخطر المركز ، وينتقل فى الحال الى محل الواقعة لمعاينة الشيء أو المكان الذى اتلف « راجع مبحث المعاينات » ، ويجرح محضر معاينة « ان أمكن » يوضح فيه مقدار التلف والخسائر التى نجمت عنه ، ويستعلم من المجنى عليه عن البواعث التى حملت المتهم على ارتكاب الجريمة ضده ، ومقدار الخسارة التى وقعت عليه ، ثم يسأل الشهود عن معلوماتهم ، والمتهم عما نسب اليه ، وعن البواعث التى حملته على ارتكاب هذه الجريمة ، وعن ساعده ، أو شاركه فيها ، وعن الادوات والآلات التى استعملها ، ويضبطها منه ، ويسأل مساعديه وشركاه متى ثبت ذلك ضدهم ، ويدون كل هذه الاجراءات فى بلاغ يرسله مع محضر المعاينة والشهود والمتهمين الى المركز مع أحد الخفراء للتصرف.

جرائم السرقة (١)

التعريف — السرقة هى اختلاس منقول مملوك للغير « ر. ٢٦٨ ع »

ويستنتج من نص المادة المذكورة ان للسرقة أربع أنواع : —

(١) الاختلاس ،

(٢) ان يقع الاختلاس على مال منقول كالنقود والمواشى والعقود ،

(٣) أن يكون المسروق ملكا للغير ،

(٤) القصد الجنائي وهو أن يتعمد السارق الاضرار بمالك الشيء (١)

ويلاحظ أن أهم الظروف التي تستوجب تشديد العقوبة هي :-

الاكراه - ارتكاب الجريمة ليلا - تعدد السارقين - حمل السارق

السلاح - ارتكاب الجريمة في محال العبادة أو المحال المسكونة أو المعبدة

للسكنى - ارتكابها بمعرفة شخص من الاشخاص الذين يعتبرون محالا للامانة

كالخزفين بنقل الاشياء على العربات أو المراكب أو على دواب الحمل متى

سلمت اليهم الاشياء المسروقة بصفتهم السابقة - وقوعها من الخدم - وقوعها

في مكان مسور بواسطة كسر من الخارج أو بواسطة مفاتيح مصطنعة .

الشروع في السرقة - الشروع في السرقة المعدودة جنحة معاقب

عليه طبقا للمادة ٢٧٨ ع .

اخفاء الاشياء المسروقة - اخفاء الاشياء المسروقة معاقب عليه

طبقا للمادة ٢٧٩ ع بشرط أن يكون الخفي علما بأن الاشياء مسروقة ، وفي

هذه الحالة حدد القانون أقصى العقوبة بسنتين حبس مع الشغل ، أما اذا

كان الخفي يعلم بأن الاشياء التي أخفاها أخذت بواسطة سرقة عقوبتها أشد

حكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه السرقة ،

وقد نص الامر العالي الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ على ماينى :-

(١) كل من يعثر على شيء أو حيوان ضائع ولم يتيسر له رده الى

صاحبه في الحال يجب عليه أن يسلمه أو أن يبلغ عنه الى أقرب نقطة للبوليس

(١) لا يحكم بعقوبة ماعلى من يرتكب سرقة اضرارا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو

قروعه « م ٢٦٩ ع » .

في المدن أو إلى العمدة في القرى،

ويجب اجراء التسليم أو التبليغ في ظرف ثلاثة أيام في المدن وثمانية أيام في القرى، ومن لم يفعل ذلك يعاقب بدفع غرامة يجوز ابلاغها إلى مائة قرش، وبضياح حقها في المكافأة المنصوص عنها في المادة الثالثة، فإذا كان حبس الشيء أو الحيوان مصحوبا بنية امتلاكه بطريق الغش فتقام الدعوى الجنائية المقررة لمثل هذه الحالة ولا يبقى هنالك وجه المحاكمة على المخالفة « م ١ »،

(٢) إذا لم يطلب المالك الشيء الضائع في ظرف سنة أو الحيوان المفقود في مدة عشرة أيام فيبيع الشيء أو الحيوان بعرفة الإدارة بالمزاد العمومي،

وإذا كان الشيء قابلا للتلف قبل مضي ميعاد السنة يجوز بيعه في ميعاد أقصر يحدده المحافظ أو المدير على حسب الأحوال « م ٢ »،

(٣) كل شخص يسلم للمأموري الحكومة الشيء أو الحيوان الضائع يكون له حق في مكافأة قدرها عشر القيمة، وفي حالة استرداد المالك للشيء الضائع يكون ملزما بدفع قيمة المكافأة بحسب تقدير الإدارة « م ٣ »،

(٤) ثمن الشيء أو الحيوان المباع يبقى محفوظا على ذمة المالك مدة ثلاث سنوات، وفي حالة الطلب يلزم تسليمه إليه بعد خصم مصاريف الحفظ والبيع وقيمة المكافأة المدفوعة لمن عثر على الشيء أو الحيوان « م ٤ »،

(٥) بعد مضي ميعاد الثلاث سنوات من تاريخ البيع يضاف باقي الثمن لجانب الحكومة « م ٥ ».

السطو - ومن أخطر جرائم السرقة وأشدّها وقعا السطو الواقع على المحلات المستورة أو المعدة للسكنى المنطبقة على المادة ٢٧٠ ع،

ولا بد لتطبيق المادة المذكورة من توفر الشروط الخمسة الآتية: -
(١) أن تكون هذه السرقة حصلت ليلا،

- (٢) أن تكون السرقة واقعة من شخصين فأكثر،
 (٣) أن يوجد مع السارقين أو مع واحد منهم أسلحة ظاهرة أو مخبأة،
 (٤) أن يكون السارقون قد دخلوا دارا أو منزلا أو أودة أو ملحقاتها مسكونة ، أو معدة للسكنى بواسطة : تسور جدار أو كسر باب ونحوه أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو بواسطة التزني بزي أحد الضباط أو موظف عمومي أو إبراز أمر مزور مدعى صدوره من طرف الحكومة ،
 (٥) أن يفعلوا الجناية المذكورة بطريقة الاكراه أو التهديد باستعمال أسلحتهم ، ويعاقب القانون على هذه الجريمة بالاشغال الشاقة مؤبدًا ،
 فإذا فقد شرط من هذه الشروط الخمسة فلا تنطبق المادة المذكورة بل تطبق المادة المناسبة في باب السرقعة بقانون العقوبات كما تقدم .

مضار السرقة - السرقة تمتدعة عند جميع الشعوب ، حيث يعتبرونها جناية موجبة للقصاص ، وجالبة للعار ولذلك فإن الشريعة الإسلامية الغراء تعاقب السارق بقطع اليد قال تعالى - (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله) والحكمة في قطع يد السارق أن تجعل له علامة ظاهرة يفتضح بها أمره ويسقط اعتباره وشرفه أمام الجمهور مدة حياته فيكون هذا زجرا له وعبرة لغيره ،

أما الشارع المصري فيعاقب على السرقات المعدودة من الجنايات بالاشغال الشاقة ، ويعاقب في السرقات المعدودة من الجنح بالحبس مع الشغل أو بالجزاء التقدي في بعض الاحوال ،
 والسرقة من أهم الجرائم ، وأكثرها وقوعا ، ويكون الباعث عليها غالبا الفقر أو الطمع أو الانتقام .

الاجراءات - متى علم العمدة أو تقدمت اليه شكوى بمحصول

سرقة ، وجب عليه أن يخطر المركز في الحال ، وينتقل لمحل الواقعة مع العدد اللازم من الخفرء ، ليعاين محل وقوعها ويجمع الاستدلالات فيها ، ويحافظ على الآثار الموجودة بمحل الواقعة ، ويجتهد في ضبط المتهمين ويفتش منازلهم ، ويضبط الأسلحة والآلات التي استعملت في ارتكاب الجريمة وكذا المسروقات (١) ويستعلم من المجنى عليه عما حصل له ، وعن مقدار وأوصاف وأمان الأشياء المسروقة ، والمكان الذي كانت موضوعة فيه ، وعما إذا كانت ملصكة أو ملاك غيره ، وعما إذا كان شاهد المتهمين وعرفهم أو عرف أوصافهم ، ويسأله عن البواعث التي ألتمهم على ارتكاب الجريمة ضده ، وما حصل منهم من التعدي بالضرب أو التهديد مثلاً ، وعن كان معه وقت حصول السرقة ، أو حضر علي أثر صياحه ، ثم يسأل كل شاهد عن معلوماته من الاهالي وكذا رجال الحفظ ، ويسأل المتهم عما نسب اليه وعما إذا كان لديه شهود تثبت ما جاء به من أوجه دفاعه ، وعلى العمدة في هذه الحالة أن يلاحظ سبب الاستشهاد بالشهود المذكورين ، وعلاقتهم بالمتهم ويسمع شهادة كل علي انفراد مع مناقشته في أقواله ، حتى يثبت ان كان دفاع المتهم صحيحاً أم لا ، اذ ربما تكون نتيجة أخذ شهادة شهود النفي سبباً في تأييد التهمة قبل المتهم ، وربما يظهر في التحقيق ان لبعض هؤلاء الشهود يد في ارتكاب الحادثة ، فيكون ضمن المتهمين ، ويستمر العمدة في الاجراءات بهذه الكيفية بصرف النظر عن غياب المتهم أو هروبه وفي

(١) اذا كان أحد الخفرء أو الاهالي أدي خدمة جليلة : بأن قبض علي الجاني أثناء تلبسه بالجريمة ، أو ضبط المسروقات ، أو أرشد عن الجاني يبلغ العمدة عنه الرؤساء المختصين كي ينال من أولي الشأن ما يستحقه من المكافأة تشجيعاً له ولا مثاله ، كما أنه في حالة حصول أي تقصير من أحد رجال الحفظ يبلغ عنه أيضاً لتقديمه الي المحاكمة ، ولا يخفى ما يموود علي الامن العام من جراء مكافأة المحسن علي احسانه ومؤاخذة المقصر علي تقصيره .

هذه الحالة يكلف من يقتنى أثره ويتعقبه لضبطه ، ويوجه مزيد العناية
بصفة خاصة في احوال السرقات التي تحصل بالا كراه (١) أو في الطريق العام
أو ليلا وكذلك عند ضبط الجاني متلبسا بالجريمة ، بحيث يكون ما يجمعه
من الادلة شاملا جميع النقاط المهمة التي تثبت حقيقة الجريمة ، ويمكن للمدعي
المدقق أن يستدل من الممانعة على كيفية ارتكاب السرقة ووقوعها فمثلا
إذا لم يجد كسرا بالبواب ، أو نقبا في الحائط ، أو السقف ، استدل على انها
وقعت غالبا باستعمال مفاتيح مصطنعة ، أو بالتسلق ، أو باستعمال المفاتيح
الاصلية التي يتمكن اللصوص من الحصول عليها بطرق شتى ، وإذا وجد سلما
مسندا على الحائط ، أو احبالا عليها ، استدل من ذلك على حصول التسلق
وعند حضور المحقق يبلغه ما وصل اليه من تحريات واجراءات ، ويبيق لمساعدته
بمحل الحادثه (٢)

جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها (٣)

اختلاس الاشياء المحجوز عليها قضائيا أو اداريا يعتبر في حكم السرقة
ولو كان حاصلها من مالها « ر . م ٢٨٠ ع (٤) » ،

والغرض من توقيع العقوبة على مختلس الاشياء المحجوز عليها ولو كانت
ملكاً له هو وقاية اجراءات الحكومة من التعدي على الاشياء التي وضعت
يدها عليها احتراماً للسلطة القضائية والادارية ومحافظة على حقوق الدائن ،

(١) راجع بالصحيفة ١٦٠ بالفصل الخامس من التحقيق الجنائي العملي بالبواب الرابع
نموذجاً لاثبات اجراءات عمدة عن حادثة سرقة بأ كراه ،

(٢) في حاله السطو يسترشد العمدة بما توضح من الاجراءات المفصلة بالصحيفة ١٢٩
بالفصل الثاني من التحقيق الجنائي العملي بالبواب الرابع .

(٣) ر . م ٢٨٠ ع .

(٤) لا تسري في هذه الحالة أحكام المادة ٢٦٩ ع المتعلقة بالاعفاء من العقوبة التي
تنص على أنه لا يحكم بعقوبة ما على من يرتكب سرقة اضرارا بزوجه أو زوجته أو
أصوله أو فروعهم .

وبلاحظ انه يشترط لتحقيق الجريمة علم الجاني بالحجز ولا يشترط اعلانه به رسميا بل يكفي ان يثبت علمه به، ولا يشترط في الحجز أن يكون صحيحا، بل تقع الجريمة ولو كان الحجز باطلا لنقص في الشكل أو لخالفته لضوابط قانون المرافعات لان مسألة البطلان موكولة للمحاكم.

الاجراءات - متى علم العمدة بحصول اختلاس اشياء محجوز عليها، سواء كان ذلك الحجز قضائيا أو اداريا، وجب عليه أن ينتقل لحل الواقعة، ويعاين الاشياء المحجوز عليها لمعرفة ما اذا كان اختلس منها شيء فاذا وجد اختلاسا عمل التحفظ اللازم على ما بقى منها ثم يسعى للحصول على الاشياء المختلسة بتفتيش منزل المتهم أو المحال التي يظن انها خفيت فيها، ويجري بلاغا يبين فيه الموضوع واقوال المشكو في حقه، وما اذا كان ضبط الاشياء كلها أو بعضها أو لم يضبط شيئا منها، واسماء الشهود الذين شاهدوا الاختلاس أو علموا به ويرسل الجميع مع البلاغ الى المركز في الحال.

جريمة خيانة الامانة (١)

خيانة الامانة - هي اختلاس منقول مملوك للغير سلم الى شخص علي وجه الامانة أو على وجه عقد من العقود المنصوص عليها في المادة ٢٩٦ ع بسبب من الاسباب المبينة بالقانون : فالأمين الذي يتسلم ماشية بقصد حفظها لصاحبها ويتصرف فيها بالبيع يعتبر خائنا للامانة ، وكذلك من يستعير منقولا من آخر ثم يبيده بسوء القصد،

واركان هذه الجريمة اربعة وهي :-

١ - الاختلاس أو التبيد بطريق الغش،

٢ - وقوع الضرر على المجنى عليه،

٣ - كون الشيء المختلس منقولاً،

٤ - تسليم الشيء المختلس بمقتضى عقد من العقود المبينة بالمادة ٢٩٦ ع، ومن المهم في اثبات جريمة خيانة الأمانة البحث في وجود العقود المدعية التي ترتب عليها تسليم الأشياء المختلسة، وهذه العقود خاضعة في اثباتها للقواعد المبينة بالقانون المدني فلا يجوز اثبات العقد الذي تزيد قيمته عن العشرة جنيهاً بشهادة الشهود ما لم تصدر هذه العقود في الأحوال المستثناة قانوناً، فإذا أودع شخص عند آخر متاعاً تزيد قيمته عن العشرة جنيهاً فالعقد الذي تسلم بمقتضاه المتاع المذكور هو عقد وديعة، ولكن لا يمكن اثباته بالبينة لأن قيمته تزيد عن العشرة جنيهاً وذلك طبقاً لقواعد الإثبات في القانون المدني، إلا إذا تمت الوديعة في ظروف لا يمكن معها تحرير عقد كأن يكون بين المودع والمودع عنده من الصلات ما يجعل المطالبة بتحرير العقد غير مقبولة أو أن يكون الإيداع قد تم في حالة قهرية لا يمكن معها تحرير العقد كحالة الحريق مثلاً.

الاجراءات - متى بلغ للعمدة شكوى من هذا القبيل وجب عليه أن ينظر المركز بأن يحرر بلاغين فيه موضوع الشكوى وانكاراً أو اعترافاً المشكور منه، واسماء الشهود ويثبت بالبلاغ أيضاً ما يعرفه من الشهود خاصة بالشكوى، ويرسل الجميع مع البلاغ فوراً للمركز.

جريمة النصب (١)

جرائم النصب وخيانة الأمانة والسرقة كلها ترمى إلى غرض واحد، وهو سلب أموال الناس بالباطل كلها أو بعضها، ويشمل ذلك الاستيلاء على نقود أو عروض أو سندات دين أو سندات مخرقة أو أوراق مالية

أو أى متاع منقول، ألا أنه في النصب يستحوذ المجرم على الشيء المسلوب بطرق الغش والاحتيال بقصد امتلاكه، فيسلم المجنى عليه فيه إلى الجاني باختياره ورضائه وهو مخدوع، ولا يشترط أن يقع ذلك بالكتابة كما هو الحال في التزوير الذي يتعمد فيه ذلك، ويجب أن تجتمع أركان ثلاثة في جريمة النصب وهي :-

(١) استعمال طرق الاحتيال أو الطرق الأخرى المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ ع،

(٢) الاستيلاء على شيء منقول مملوك للغير « فإذا ثبت أن الجاني استنم هذا الشيء من غير احتيال، وبقبول المجنى عليه، ثم لجأ إلى الاحتيال بعد ذلك لاستبقاء الشيء المذكور عنده فلا جريمة »،

(٣) أن يكون الاستيلاء بقصد سلب كل زوة الغير أو بعضها.

الاجراءات - متى بلغ للعمدة شكوى عن حصول جريمة نصب، وجب عليه أن يخطر المراكز بالحادثة، بأن يحجر بلاغا يثبت فيه أقوال المدعى، مبينا ما حصل له بالتفصيل؛ وما عاد عليه من الضرر، ومقدار الشيء المسلوب منه، واسماء الشهود، واعتراف المتهم أو انكاره. ثم يرسل البلاغ والاشخاص الوارد ذكرهم فيه «أن وجدوا» إلى المراكز فوراً لاجراء ما يلزم.

جرائم انتهاك حرمة ملك الغير (١)

أراد القانون بهذا الباب « م ٣٢٣ - ٣٢٧ ع » المحافظة على الحيابة الفعلية للعقار، وعلى حرمة الملك أو المسكن، وقد يكون الخائن غير محق في حيازته إلا أن القانون يحميه باعتبار أن الحيابة هي الأثر الظاهر للملكية، وما على من يدعى أن له حقاً على العقار إلا أن يلجأ إلى القضاء لاثبات حقه.

ولو أبيع له ان يزيل الحيازة الثابتة بالقوة لاصبحت الحالة فوضى والسكان من نتيجة ذلك الاخلال بالامن العام ،

وقد حرمت المادة ٣٢٣ عقرة أولى دخول العقار متى كان في حيازة آخر بقصد منع هذه الحيازة بالقوة او بقصد ارتكاب جريمة فيه ، كما نصت على تحريم النقاء في العقار بقصد ارتكاب شيء مما سبق ذكره بواسطة من دخله بوجه قانوني ، وليس من الضروري ان يكون دخول العقار قد حصل بالقوة لاجل توقيع العقوبة ، بل يكفي ان يكون من دخل العقار مستعدا لاستعمال القوة - أما الفقرة الثانية من المادة المذكورة فقد نصت على ظرفين مشددين لهذه الجريمة ، أولها - ان تكون الجريمة قد وقعت من شخصين او أكثر وكان احدهم على الاقل حاملا سلاحا ، الثاني - ان تكون الجريمة قد وقعت من عشرة اشخاص على الاقل ولم يكن معهم سلاح ،

وقد نصت المادة ٣٢٤ ع على عقاب كل من دخل بيتا مسكونا او معدا للسكنى او في أحد ملحقاته او في سفينة مسكونة او في محل معد لحفظ المال ، وكانت هذه الاشياء في حيازة آخر ، قاصداً من ذلك منع حيازته بالقوة ، او ارتكاب جريمة فيها ، او كان قد ادخلها بوجه قانوني وبقي فيها بقصد ارتكاب شيء مما ذكر ،

وقد أضيفت هذه المادة مع باب انتهاك حرمة ملك الغير على قانون العقوبات بناء على طلب مجلس شورى القوانين ، حتى يمكن توقيع العقاب على من يدخل بيتا مسكونا او معدا للسكنى دون ان يشرع في جريمة ثم يدعى انه ادخل بقصد ارتكاب أمر مغل بالآداب ،

وقد نصت المادة ٣٢٥ ع على جريمة اخرى وهي وجود أحد الافراد مخفياً في إحدى المحلات المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ ع عن أعين من لهم الحق في اخراجه ،

وقد تناولت المادة ٣٢٦ ع بيان ظرفين مشددين للجرائم المنصوص
عليهما في المادتين ٣٢٤ ع و ٣٢٥ ع :-

أولهما - ان تكون احدى هذه الجرائم قد ارتكبت ليلاً،

ثانيهما - ان تكون قد ارتكبت ليلاً بواسطة كسر او تسلق او من
شخص حامل سلاحاً ، أما المادة ٣٢٧ ع فقد نصت على عقاب كل من
دخل بيتاً مسكوناً او معداً للسكنى ، او في أحد ملحقاته ، او في سفينة
مسكونة ، او في محل معد لحفظ المال ، ولم يخرج منه بناء على تكليفه ممن
له الحق في ذلك ،

والجرائم الواردة في هذا الباب جميعها جنح .

الاجراءات - اذا حصلت جريمة مما تقدم ، وجب على العمدة اخطار
المركز في الحال ، وضبط المتهم او المتهمين «ان وجدوا» وكذا ما يوجد
معهم من الاسلحة ، وفحص أجسامهم لاحتمال ان يكون بها اثر للتسلق ،
واذا كانوا فروا من محل الحادثة فليقتش منازلهم ، ويضبط فيها كل ماله
ارتباط بالجريمة ، ويحذر بلاغاً يفصل فيه الحادثة ، ويرسله مع المتهمين
والشهود والمضبوطات للمركز .

جرائم الغش في المعاملات التجارية (١)

تنطبق المادة ٣٠٢ ع على احدى الاحوال الثلاثة المبينة بعد :-

الاولى - اذا غش البائع المشتري في جنس البضاعة : كمن يغير العيار

الذهبي بأن يبيع عيار ١٨ باسم عيار ٢١ ، وكن يبيع حجراً او فصاً من
الزجاج بدعوى انه ماس ، او يبيع قطناً باسم صوف ، ويجب ان يتم البيع

فاذا لم يتم فلا جرية ،

الثانية - أن يغش أشربة او غلالا او جواهر من أصناف المأكولات او

الادوية سواء كانت خاصة بالانسان او الحيوان ، وذلك بأن لا يكون الغش بواسطة اضافة او خلط أشياء مضرّة بالصحة عليها : كأن يزرع الدسم من اللبن او يخلط المسلى بجوز الهند ، ويجب ان تكون هذه الاشياء قد بيعت فعلا او معدة او معرضة للبيع والا فلا جرية ،

كما أنه لا جرية هناك في الخلط اذا اقتضت أصول الصناعة ذلك ،
، يدخل تحت نص هذه المادة ايضا بيع او عرض الاشياء المغشوشة او الفاسدة او المتعفنة للبيع مع العلم بذلك ، ولو كان الغش حاصلًا باضافة أشياء غير مضرّة بالصحة ، والجريمة في كل الحالات جنحة ،

الثالثة - اذا غش البائع المشتري أو بالعكس في مقدار الاشياء المقنضى

تسليمها ، أو شرع في ذلك بأن استعمل موازين أو مكييل أو مقاييس مزورة او آلات وزن او كيل او قياس غير صحيحة ، او استعمل طرقا أخرى عند عملية الوزن او الكيل او القياس لتجعل ذلك على غير - حقيقة رغما من ان الموازين أو المكييل أو المقاييس تكون صحيحة : كن يضع قدمه على الميزان ، او يلعب بيديه في احدى أدوات الميزان ليغير مقدار الوزن الحقيقي أو يستعمل حيلة أخرى ليوجد زيادة في وزن أو حجم البضاعة : كأضافة رمال الى القطن ، أو مياه الى الالبان ، او اللحوم ، وكذلك تنطبق هذه المادة على من أعطى بيانا غير حقيقى بسببه يتوهم المشتري بأن الوزن أو الكيل مضبوطان : كن يكتب على زجاجة ان سعتها عشرون جراما مع أنها لاتسع الاثمانية عشر مثلاً .

الاجراءات - متى وصل لعلم العمدة خبر عن مثل هذه الحوادث ،

عليه أن يسمع أقوال المبلغ وشهوده ، ويسأل المتهم عما نسب إليه ، ويضبط ما وجد معه من الأشياء أو المواد المفشوشة أو المنعقنة أو الفاسدة . والأشياء التي بيعت فعلا ، ويحافظ عليها ، لتقديمها للمحقق لفحصها فيما بعد ، وذكر كل ذلك ببلاغ يوضح به انكار أو اعتراف المشكو منه وأسماء الشهود . وبيان الأشياء المضبوطة ، ثم يرسل الجميع المركز مع البلاغ والأشياء المضبوطة مخزوما عليها بالشمع الأحمر ، ويجب المبادرة بأرسالها في الحال حتي يمكن فحصها في الوقت المناسب .

جريمة التزوير (١)

التزوير — هو تغيير الحقيقة في الأوراق أو الأشياء المنصوص عليها باحدى الطرق المبينة في القانون وبقصد الاضرار بالغير ،

ويستنتج من المادة ١٧٤ ع انها تعاقب على ثلاثة امور وهي : —

(١) ان يقلد المجرم أو يزور شيئا من الأشياء المنصوص عليها بالمادة سواء بنفسه أو بواسطة غيره ،

(٢) استعمال هذه الأشياء مع العلم بتقليدها أو تزويرها ،

(٣) ادخال هذه الأشياء في البلاد المصرية مع العلم أيضا بتقليدها .

أو تزويرها ،

ولنقتصر الآن على الكلام على التزوير في الأوراق فنقول :

ان أركان جريمة التزوير في الأوراق أربعة وهي : —

(١) تغيير الحقيقة في ورقة محررة ،

(٢) اجراء هذا التغيير بواسطة احدى الطرق المنصوص عليها في

القانون ،

(٣) حصول ضرر أو احتمال حصوله بسبب هذا التغيير ،

(٤) القصد الجنائي وهو نية الاضرار « ر . م ١٨٢ و ١٨٣ ع » .
 الاجراءات - على العمدة أن يضبط الورقة المدعى بتزويرها ، والاختتام
 وأدوات الكتابة التي يمكن أن تكون استعملت في تحريرها ، ويستصوب
 أن « وشر العمدة على الورقة المدعى بتزويرها هو والمشتكى «أو المنسوبة
 اليه الورقة «والمشكوك في حقه حتى لا يمكن أن يقال ان العمدة غيرها ، أو انها
 استبدلت بعد ضبطها كما يحصل في بعض الاحيان ، ثم يسأل الطرفين
 والشهود ، ويحرر بلاغا يتضمن تلك الاجراءات ، ويرسله للمركز مع
 المضبوطات والاشخاص الوارد ذكرهم فيه للتصرف .

الفصل الثالث

الجنح المتعلقة بالاديان - جرائم هتك العرض وفساد الاخلاق -
 جرائم القذف والسب والشتم .

الجنح المتعلقة بالاديان (١)

تنطبق المادة ١٣٨ ع على كل من يشوش على اقامة شعائر ملة أو
 احتفال ديني : بالمضايقة ، أو الصراخ ، مما ينافي الهدوء والطأينة حسب
 مقتضيات الاحوال ، وتنطبق أيضا على من أراد أن يمنع اقامة هذه الشعائر
 بالقوة او التهديد ، أو عمد الى تعطيل اقامتها ، ويجب أن تكون هذه الشعائر
 لاحد الاديان التي تؤدي فرائضها في القطر المصري علانية : كالدين
 الاسلامي ، والموسوي (اليهودي) ، والمسيحي ، وكذلك تنطبق هذه الجريمة
 على كل من خرب أو هدم أو أتلف أو شوه شيئا من الرموز الدينية ، أو
 اشياء أخر لها حرمة عند أبناء ملة أو فريق من الناس : كمخلفات الرسول
 صلى الله عليه وسلم ، وكالصليبان ، وصور القديسين ، ويدخل تحت هذه

الاشياء المباني المدة لاقامه شعائر دين كلابواب والشبابيك والمنابر ،
ويجب في هذه الجريمة أن يتوفر القصد الجنائي ،
وتنطبق أيضا على من يتهمك حرمة الاموات: كمن يعتمد القاء قاذورات
على قبر ، أو ينبشه ، أو يتحدث به نلغا ، أو يخرج الجثة بقصد تدنيسها ،
أو أثمان ما يخل باحترامها ، ويدخل أيضا تحت هذه المادة كل عمل شائن
في الجبانة : كمن يأتي الفاحشة فيها ، وما يماثل ذلك ،

وتعاقب المادة ١٣٩ ع كل من طعن في أحد الاديان التي تؤدي شعائرها
عنا في القطر المصري كما تقدم ، على شريطة أن يكون الطعن باحدى طرق
النشر المنصوص عليها في المواد ١٤٨ و ١٥٠ عقوبات ، كما انها تعاقب
كل من طبع أو نشر كتابا دينيا لاحدى الاديان السابقة وحرف نصوصه
عمداً تحريفا يغير من معناه ، وكذلك من قلّد احتفالا دينيا في محل أو
مجمع عمومي استهزاء به أو ليتفرج عليه الحاضرون .

الاجراءات - متى علم العمدة أو قدمت اليه شكوى من هذا
القبيل ، وجب عليه المبادرة بمنع الاعتداء ، فإذا لم يوفق اجتماع بالمرکز ،
وعليه أن يحرر بلاغا مبينا لما وقع ، ويرسل الفاعل أو الفاعلين مع الشهود
والبلاغ الى المركز ، وإذا استدعى الحال عمل معاينة وجب عليه أن يقرم
بعملها ويحرر بها محضراً « أن أمكن » يرسله مع البلاغ ،
وإذا وقع الاعتداء بواسطة طبع أو نشرها عليه ضبطها وإرسالها الى المركز .

جرائم هتك العرض و افساد الاخلاق (١)
تكميل

اجمعت الشرع السماوية وكذا القوانين الوضعية على وجوب تحريم

الردية على اختلاف أنواعها ، أو التعرض لافساد الاخلاق بأية صورة من الصور المبذلة ، التي تهدم كيان الفضيلة ، وتمزق سياجها ، وتوقع صغار العقول وضعاف الارادة في أحاييلها ، مما يودي بسمعة الافراد ، وصحتهم ، وأموالهم ، ويحط من شأنهم ، ويثلم شرف العائلات ، ويكون له اسوأ الاثر على المجموع في البلاد ،

ونشتمل أحكام جرائم هتك العرض وفساد الاخلاق المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الاهلي على خمسة جرائم متنوعة هي : -

- (١) واقعة اثني بدون رضاها ،
- (٢) هتك عرض بالقوة ،
- (٣) تخريض الشبان على الفسق والفجور ،
- (٤) الزنا ،
- (٥) الفعل الفاضح ،

جريمة واقعة الاثني - لهذه الجريمة أركان ثلاثة هي : -

الاولى - واقعة اثني ثيبا كانت أو بكرا «من المحل المعتاد» (١)،

الثانية - عدم رضا المجنى عليها (٢)،

الثالثة - القصد الجنائي لغرض قضاء الشهوة،

(١) فإذا حصلت الواقعة من غير المحل المعتاد أو وقعت على ذكر كبيراً كراه أو على صغير ولو بدون إكراه اعتبرت جرائم هتك عرض وانطبقت على موطن شرعي ويعاقب الزوج على الفعل من غير المحل المعتاد أيضاً لأن الشرع لا يبيح ذلك.

(٢) عدم الرضا يشمل ما إذا أكرهها بالقوة الكافية لمنع مقاومة الأتشي ، أو التهديد بما يسبب المرأة إرادتها ، أو استعمال معها المكر والخيلة ، أو ارتكب معها الفعل وهي نائمة أو كانت في حالة غير اعتيادية كالصرع أو الانغماء أو الجنون ، أو أعطاها مواد مخدرة ، أو نوما تنويمياً مغناطيسياً أو غير ذلك من أنواع انعدام رضا المجنى عليها .

فإذا بدأ المنتصب في تنفيذ جريمة الوقاع وحالت دون اتمامها اسباب لادخل لارادته فيها كحضور أحد الناس وتخليصه منها اعتبر ذلك شروعا معاقبا عليه ، اما اذا عدل الجاني من تلقاء نفسه عن تسميم الجريمة بعد البدء فيها فلا يعاقب على الشروع ولكن يكون ذلك جريمة هتك عرض بالقوة منطبقة على المادة ٢٣١ ع ، والظروف المشددة لجريمة واقعة الاثني بدون رضاها (المعتبرة جنائية) كما نصت المادة ٢٣٠ ع : اذا كان الفاعل من اصول الجني عليها ، أو من المتولين تربيتها ، أو ملاحظتها ، أو ممن لهم سلطة عليها ، أو كان خادما بالاجرة عندها أو عند من تقدم ذكرهم .

جريمة هتك العرض بقوة أو تهديد - هتك العرض كل عمل مغاير للأداب ماس للشرف والحياء يقع على انسان معين ذكرًا كان أو انثى كبيرا أو صغيرا باستعمال القوة أو التهديد سواء اتم الجاني غرضه أو لم يتمه ، وأركان هذه الجريمة ثلاثة وهي : —

- (١) الفعل المادى المغاير للأداب الذى يقع على جسم انسان أو عرضه .
- (٢) أن يقع هذا الفعل بالقوة أو التهديد ،
- (٣) القصد الجنائى ،

ولرفع الالتباس بين جريمة الشروع فى واقعة الاثني وجريمة هتك العرض ، يوجه النظر الى قصد الفاعل ، فعندما يرفع الجاني ملابس انثى بالقوة قد يكون ذلك بقصد موافقتها وقد يكون أيضا بقصد هتك عرضها فقط ، ففي الحالة الاولى يكون شروعا فى واقعة ، وفي الحالة الثانية تكون جريمة هتك عرض ،

أما الشروع فى هتك عرض بالاكرام فشأنه شأن جريمة هتك العرض التامة من حيث العقوبة وذلك بنص المادة ٢٣١ ع .

جريمة هتك عرض صبي أو صبية بدون قوة أو تهديد —

قد تقع جريمة هتك العرض بغير قوة أو تهديد على صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منها أربع عشرة سنة وفي هذه الحالة تكون الجريمة جنحة ، وإذا لم يبلغ سن المجنى عليه سبع سنوات كاملة فالجريمة جنائية ،

وإذا وقعت هذه الجريمة على صبي أو صبية يزيد سن كل منها عن سبع سنوات ولكنه لا يبلغ أربعة عشرة سنة كاملة من أحد أصول المجنى عليه أو المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو من خادم عنده بالاجرة أو عند من تقدم ذكرهم كانت الجريمة جنائية (د.م ٢٣٢ ع ٤).

جريمة تحريض الشبان على الفسق والفجور — تنطبق هذه

الجريمة على القوادين وغيرهم ممن يتعرضون لافساد أخلاق الشبان بأية كيفية ، والغرض منها حماية الشبان من السقوط ، وعدم سلوك سبيل الرذيلة ، ولهذه الجريمة أركان ثلاثة وهي : —

(١) التحريض أو التسهيل أو المساعدة ،

(٢) العادة ،

(٣) القصد الجنائي ،

وتقع هذه الجريمة على من لم يبلغ من العمر ثمان عشرة سنة كاملة ذكرًا كان أو أنثى ، والجريمة جنحة إلا إذا كان الفاعل من أصول المجنى عليه أو المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خادما بالاجرة عندهم أو عند من تقدم ذكرهم كنص المادة ٢٣٤ ع فإنها جنائية .

جريمة الزنا — تقع جريمة الزنا من المرأة المتزوجة والرجل المتزوج

ولا تقام الدعوى على المرأة التي ثبت زناها إلا بناء على دعوى زوجها ، ولا تقام الدعوى على الزاني إلا بدعوى زوجته أيضا ، وليس للنسابة

العمومية أن تقيم الدعوى العمومية على أحد الطرفين من تلقاء نفسها ، ولا يعتبر الزوج زانياً الا اذا زنى غير مرة بامرأة يكون قد اعددها لذلك وفي منزل الزوجية ، أما الزوجة فتعتبر زانية ولو وقع الفعل منها مرة واحدة ولو بعيدا عن منزل الزوجية ، ويسقط حق الزوج في اقامة الدعوى على زوجته متى كان زانياً طبقاً للمادة ٢٣٩ ع ، وتكون جريمتين للزنا : الاولى زنا الزوجة ، والثانية زنا الزوج ،

زنا الزوجة - اركان هذه الجريمة ثلاثة :-

- (١) أن يقع الوطء ،
 - (٢) أن يكون حال قيام الزوجية ،
 - (٣) القصد الجنائي « ر . م ٢٣٦ ع » ،
- اما شريك الزوجة في الزنا فيعاقب ايضاً (١) .
- زنا الزوج - اركان هذه الجريمة ثلاثة :-

- (١) أن يكون زنى غيره مرة بامرأة اعددها لذلك ،
- (٢) أن يكون ارتكب ذلك بمنزل الزوجية ،
- (٣) القصد الجنائي « ر . م ٢٣٩ ع » .

جريمة الفعل الفاضح العلني - الغرض من العقاب على الفعل الفاضح

العلني هو المحافظة على الاداب العامة ، وقد تم هذه الجريمة ولو كان الفعل المحلل بالحياء مباحاً في ذاته ، واركناها ثلاثة وهي : -

- (١) الفعل المادى المحلل بالحياء ،
- (٢) العلانية ،

(١) الادلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هي القبض عليه حين تلبسه بالفعل او اعترافه بوجود مكاتب أو أوراق اخر مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم « م ٢٣٨ ع » .

(٣) قصد الجاني،

وليس الغرض من العلانية أن تقع الجريمة في محل عمومي بل يكفي ان ترتكب في محل معرض لنظر الغير، فباشرة الزوج لزوجته في منزله مع ترك النواقد مفتوحة بحالة تجعل في استطاعة الغير أن يراها مكونة لجريمة الفعل الفاضح العلني مع أن العمل في ذاته مباح والمحل غير عمومي ،

وليس من الضروري أن يقع الفعل الفاضح على شخص خلاف فاعله فمن يرفع ملابسه أمام الجمهور بحيث يكشف من اعضائه ما يؤذي الاحساس الأدبي العام مرتكب لجريمة الفعل الفاضح العلني « ر. م. ٢٤٠ ع .

جريمة الفعل الفاضح غير العلني - يعتبر فعلا فاضحا غير علني كل

فعل مادي وقع على أنثى ، أو في حضورها ، غير بالغ من الفحش المبلغ الذي يجعله في صف جريمة هتك العرض ، وكان ذلك بغير رضاها كتمس جسمها « ر. م. ٢٤١ ع .

الاجراءات - متى تقدمت شكوى للعمدة عن أمر مما تقدم، وجب

عليه أن يستدعي الجني عليه ويسأله عما حصل ، والاسباب الداعية لذلك، والادلة والشهود المؤيدين لشكواه ، والمحل الذي حصلت فيه الجريمة، وتاريخ وساعة حصولها ، وطرق التحايل أو الاكراه التي يكون قد توصل بها المتهم الى تنفيذ جريمته ، ثم يبلغ المركز مباشرة تليفونيا اذا كانت الواقعة جنائية ويرسل اليه بلاغا بالحادثة أن كانت الواقعة جنحة ، ويستحضر الشهود ويسألهم عن معلوماتهم ، وكذا المتهم عما نسب اليه ، واذا انضح من التحقيق وجود شركاء له أو مجرئين أو مساعدين وجب عليه استحضارهم وسؤالهم عن التهمة المنسوبة اليهم ، ويجب عليه فحص ملابس الجني عليه والمتهم والبحث عن لقطات التي والتحفظ عليها ، مع مراعاة الآداب العامة ، وعدم

التوسع في افشاء تفاصيل هذه الحوادث بين الاهالى حتى لا يترتب على ذلك
ثلم شرف العائلات ، ويثبت كل ما تقدم في محضر « ان امكن » اذا كانت
الواقعة جنائية وينتظر حضور المحققين للبلدة ، واذا استلزم الحال عمل معاينة
عن محل الواقعة فيجريها ويحرر عنها محضرا « ان امكن » يرفقه مع باقى
الاوراق ، ثم يسلمها للمحقق بمجرد وصوله ، اما اذا كانت الواقعة جنحة فيرسل
البلاغ المحرر عنها ومحضر المعاينة والمضبوطات والانفار للمركز لتصرف.

جرائم القذف والسب والشتم (١)

القذف - عرفت المادة ٢٦١ ع القذف بأنه اسناد امور الى الغير
بواسطة احدى الطرق المبينة بالمادة ١٤٨ ع (بأبواء أى « اشارة » أو مقالات
أو صياح أو تهديد في محل أو محفل عمومى أو كان بكتابة أو مطبوعات
و صار بيع ذلك أو توزيعه أو تعريضه للبيع أو عرضه في محلات أو محافل
عمومية) بحيث لو كانت هذه الامور صادقة لاجبت عقاب من اسندت
اليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه :
مكن ينسب الى احد الموظفين العموميين أنه اخذ رشوة في قضيه زيد من
الناس ، وكن ينسب الى شخص انه سرق منزل فلان ، ويشترط لتوفر
الجريمة اجتماع اربعة شروط وهى :-

١ - اسناد امر الى الغير ،

٢ - ان يكون هذا الامر يستوجب عقابه أو احتقاره عند الناس ،

٣ - العلانية بواسطة احدى طرق النشر المبينة في المادة ١٤٨ ع والا

اعتبر اسناد الواقع مخالفة لمنطقة علي المادة ٣٤٧ ع فقرة أولى وذلك في
حالة عدم وجود العلانية ،

٤ - القصد الجنائي وهو نية الاضرار بالمجنى عليه .

السب العلني - عرفت المادة ٢٦٥ ع السب العلني بأنه هو الذي لا يشتمل على اسناد واقعة معينة ، بل كان مشتملا على اسناد عيب معين ؛ أو على خدش الناموس أو الاعتبار بأى كيفية كانت من الاحوال الميئنة بالمادة ١٤٨ ع وسنوضح كلا منها فيمايلي :-

العيب المعين - كمن ينسب الى أحد الموظفين العموميين انه مرتشي .
و كمن ينسب الى أحد الاشخاص انه سكير وفاسق .
خدش الناموس اى (الشرف) - كمن ينسب الى شخص انه عديم الذمة .

خدش الاعتبار اى (المنزلة) - كمن ينسب الى تاجر انه غشاش
وأركان هذه الجريمة أربعة وهى :-

(١) اسناد عيب معين أو خدش الناموس أو الاعتبار بأى كيفية كانت ،

(٢) توجيه السب الى شخص أو أشخاص معينين ،

(٣) ان يكون باحدى الطرق العلانية المنصوص عليها فى القانون ،

(٤) أن يكون بقصد جنائى .

السب الغير علني - هو الذى نقصت منه العلانية بأن يكون ارتكب

بغير واسطة احدى طرق النشر المنصوص عليها ، وهو مخالفة اذا توفرت شروطها .

الشتيم - هو اهانة شخص بألفاظ جارحة لاحساسه بما لا يدخل فيما تقدم ايضاحه من القذف والسب : كمن يلعن الوالدين أو أحدهما بأن يقول

مثلا فلان « ابن كلب » ويعتبر ذلك مخالفة ،
ويعاقب الشاتم بعقوبة المخالفة كحالة السب غير العلني « ر. م. ٣٤٧٠٠ » ،
ويشترط في هذه الحالة أن يكون الشاتم مبتدرا للغير بالشتيم ، فإذا كان في
حالة الرد على الغير فلا جريمة .

الاجراءات - متى تقدمت للعمدة شكوى عن حصول قذف أو سب
علني أو غير علني أو شتم ، وجب عليه أن يصلح بين الطرفين ، فإذا لم
يوفق وأصر الشاكي على شكواه ، وجب عليه تبليغ المركز: بأن يحرق بلافا
شاملا للبيانات السابق ذكرها في جريمة الضرب المنصوص عنها فيما تقدم
بالصحيفة ٢٠٧ مضافا إليها ألفاظ القذف أو السب أو الشتم المقول يصدرها
من المشكو في حقه ، وفي النهاية يرسل البلاغ والافتار الى المركز للتصرف .

الفصل الرابع المخالفات والصلح فيها

وجوب التبليغ عن المخالفات - يجب على العمدة أن يبلغ المركز
في الحال عن المخالفات التي تحصل في بلده: كالشروع في بناء عزبة بدون
ترخيص من السلطة صاحبة الشأن ، أو حرق قوائم الطوب بالقرب من
المساكن ، أو فتح محل عمومي (١) ، أو محل بيع بقالة ، أو غاز ، أو خلافة ،
« بدون رخصة » ، ويعد العمدة مقصراً إذا أهمل في التبليغ ، ومتى ثبت
للمركز ذلك ، يكتب محضرا اداريا ضده للنظر في مجازاته على هذا التقدير .
حكمة الصلح في المخالفات - توجد بعض مخالفات بسيطة توخي

(١) راجع بيان أنواع المحلات العمومية بالصحيفة ٧٩ بالفصل الخامس عشر
بالباب الثاني .

القانون السهولة في الوصول الى الغاية المقصودة من رفع الدعوى العمومية بشأنها من غير رفعها بالفعل بالنسبة لعدم أهميتها من جهة ولتوفير المتاعب والمصاريف التي يتكبدها المتهم والشهود من جهة اخرى، فاشترط أن يدفع الشخص الذي تقع منه مخالفة ويريد أن يتخلص من الدعوى العمومية قيمة الصلح عنها ، وهي مبلغ خمسة عشر قرشا ، وذلك قبل الجلسة ، وعلى كل حال في مدة ثمانية أيام من يوم علمه بأول عمل من الاجراءات في الدعوى ، وأن يأخذ قسيمة بالمبلغ المدفوع اما الى خزينة المحكمة ، أو الى النيابة ، واما الى أي مأمور من مأموري الضبطية القضائية مرخص له بذلك من وزير الحاقية (راجع المادتين ٤٦ و ٤٧ ج) .

المخالفات التي لا يجوز الصلح فيها - نصت المادة ٤٦ ج على انه

يجوز الصلح في مواد المخالفات الا في الاحوال الثلاثة الآتية :-

- (١) متى كان القانون قد نص على عقوبة للمخالفة غير عقوبة الغرامة ،
- (٢) اذا كانت المخالفة من مخالفات اللوائح الخاصة بالمحلات العمومية ،
- (٣) اذا كان الشخص الذي وقعت منه المخالفة قد حكم عليه في مخالفة اخرى ، أو دفع قيمة الصلح في خلال ثلاثة اشهر السابقة على وقوع المخالفة المنسوبة اليه .

ما يترتب على الصلح في المخالفات - نصت المادة ٤٨ ج على

انه في الاحوال التي يقبل فيها الصلح ، تنقضى الدعوى العمومية بدفع مبلغ الصلح ،

وعلى ذلك ليس لمن اضررت به المخالفة ان يرفع الدعوى الى المحكمة بتكليف منه مباشرة ، بل له فقط حق في رفع دعوى مدنية بطلب التعويض .

الباب السابع

الاجراءات في حالة حصول بعض حوادث معينة

الاجراءات نحو المصابين

يجب على العدة والشيخ والخفير تقديم المساعدة اللازمة في الحال لاي شخص وجد مصابا بجروح او ضربات او غيرها أو كان غائبا عن صوابه بسبب السكر أو خلافه ، كالصرع أو كل داتورة مثلا ، وينقله الى أقرب محل يمكن عمل الاسعافات اللازمة اليه : كاقرب صيدلية أو مستشفى ، أو عيادة طبيب ، مع استعمال أحسن وسائل النقل التي يمكن الحصول عليها وفي حالة عدم وجود محلات من هذه ، فانه يستدعى في الحال حلاق الصحة لعمل الاسعافات الوقتية الممكنة ، (ويراعى انه في بعض الاحوال لا يستحسن نقل المصاب قبل حضور مفتش الصحة ، أو أى طبيب آخر لعمل الاسعافات الطبية اللازمة ، ولا سيما اذا كان الشخص مصابا باصابات جسيمة أو مجروحا جرحا بايعا ، وفي هذه الحالة ينظر المركز لينتدب طبيب الصحة للقيام محل وجود المصاب ، « ولا تنطبق هذه الحالة على المدن لتوفر وسائل النقل السريع المريح بواسطة جماعة الاسعاف ») ويجب على العدة أن ينظر المركز فورا باشارة تليفونية وبين في بلاغه الحالة التي كان عليها المصاب ، والجروح والاصابات والظروف التي وجد بها وما صار أجراؤه له .

الاجراءات نحو جثث الموتى

يتبع ما سبق تفصيله بالصحيفة ٢٠٣ بانفصل الاول من الباب السادس.

الاجراءات في حالة تغيب شخص

متى بلغ العمدة أو علم بغيباب شخص غيبا لم يعتده ، ولم يعرف سبب لغيابه ، وجب عليه أن يخطر المركز تليفونيا ، وينحري عن حالة المتغيب ، ويستفهم من ذويه عن اسمه ولقبه المشهور به ، وسنه ومهنته ولونه وأوصاف جسمه من طول أو قصر وسمن أو اعتدال أو نحافة وما شابه ذلك ، وعن العلامات المميزة له « ان وجدت » وعن ملابسه وقت غيبابه والجهة التي تغيب فيها بالتقريب ، وتاريخ تغيبه ، وما كان معه من النقود أو الاشياء الاخرى ، وعما له من العلاقات مع الغير ، وسبب تغيبه « ان كان معلوما » وعما اذا كان قد ترك البلد وحده أو معه أحد ، وعن اعتاد مرافقته ، وعن له صلة به في جهات اخرى ، وعما اذا كان قد خرج نهارا أو ليلا وبالجملة كل ما يهم الوقوف عليه من البيانات التي قد تؤدي الى معرفة أسباب غيبابه : كوجود خصومة بينه وبين آخرين ، أو أن الغائب سبي والسير ومن اعتادوا الاجتماع بالاشرار ، وأن كانت له صورة في نوغرافية يحصل عليها ويقدمها مع المعلومات التي يكون توصل اليها الى المركز.

ما يتبع نحو المتغيبين عند وجودهم

يجب على العمدة أن يبحث في دائرة اختصاصه عن الاشخاص المتغيبين المندرجة أمماؤهم ، وأوصافهم بالنشرة الادارية ، فاذا وجد الغائب على قيد الحياة في البلد ، وجب عليه أن يخطر عنه المركز ببلاغ يبين فيه كيفية وجوده واقواله عن أسباب غيبابه ، وينفذ الاوامر التي ترد بشأنه ، أما اذا وجدته ميتا لاسباب طبيعية أو عرضية ، فيخطر المركز في الحال تليفونيا بذلك ، ومتى كان الموت عرضيا فيبادر باتخاذ الاجراءات

السابق ايضاحها بالباب السادس ، ويجب المحافظة على الملابس والاشياء التي توجد مع الجثث المجهولة ، لأنها تكون في الغالب من الاسباب المهمة التي توصل لمعرفة صاحب الجثة خصوصا اذا بدأت في حالة التعفن الرمي.

الباب الثامن

بحث في المحاكم الاهلية

تمهيد

كان القضاء قبل سنة ١٨٥٦ م يرجع أمره الى الشريعة الاسلامية الغراء ، وفي السنة المذكورة استبدل هذا النظام في عهد المغفور له سعيد باشا بإنشاء محاكم أطلق عليها اسم (مجالس محلية) ، ولما أنشئت المحاكم المختلطة سنة ١٨٦٦ م ، رأت الحكومة المصرية ان الحاجة ماسة الى ترقية نظام المجالس المحلية ، لتصير في مستوى المحاكم المختلطة وليستعاض به عنها وعن المحاكم القنصلية ، فأنشئت المحاكم الاهلية في عهد المغفور له توفيق باشا بالوجه البحري سنة ١٨٨٣ م وبالوجه القبلي سنة ١٨٨٩ م ، واستمرت الى وقتنا الحاضر وهي تصدر أحكامها باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ، وذلك طبقا لنصوص القوانين والاورام واللوائح ، فاذالم يوجد نص صريح وجب الحكم بمقتضى قواعد العدل ، وفي المواد التجارية يراعى العرف علاوة على القواعد المتقدمة ، ومسموح لجميع أفراد الناس حضور المرافعات بمجلسات المحاكم على قدر ماتسع قاعة الجلسة مع عدم الاخلال بالنظام ، ويجوز للمحكمة ان تقرر جعل الجلسة سرية مراعاة للآداب او محافظة على النظام العام ،

وتنقسم المحاكم الاهلية الى محاكم جنائية ومحاكم مدنية ، وهذه الاخيرة خارجة عن موضوع بحثنا .

المحاكم الجنائية

المحاكم الجنائية - هي التي تنظر وتحكم في الدعاوى الجنائية التي تقام على أى شخص خاضع لقضاء المحاكم الاهلية ، من الوطنيين والاجانب الغير ممتازين (١) ، يرتكب في القطر المصرى جريمة منصوصا عليها في قانون العقوبات الاهلى (٢)

أقسام المحاكم الجنائية - تنقسم الى محاكم أول درجة ، ومحاكم
ثاني درجة :

-
- (١) راجع الاجانب الممتازين ، والاجراءات في شأنهم بالبواب التاسع .
(٢) وتسري ايضا احكام قانون العقوبات الاهلى على : -
اولا - كل من ارتكب في خارج القطر فعلا يجعله فاعلا او شريكا في جريمة وقعت كلها او بعضها في القطر المصري ،
ثانيا - كل من ارتكب في خارج القطر : -
(أ) جناية مخلة بأمن الحكومة مما نص عليه في البابين الاول والثاني من الكتاب الثاني «ر . م . ٧٠ - ٨٨ ع» ،
(ب) جناية تزوير مما نص عليه في المادة ١٧٤ ع ،
(ج) جناية تزيف مسكوكات ممانص عليه في المادتين ١٧٠ و ١٧١ ع بشرط ان تكون المسكوكات متداولة قانونا في القطر المصري .
ثالثا - كل مصرى تابع للحكومة المحلية ارتكب وهو خارج القطر فعلا يتبر جناية او جنحة في قانون العقوبات الاهلى يعاقب بمقتضى احكامه اذا عاد الى القطر وكان الفعل معالفا عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكبه فيه .
ملحوظة - يسري ماجاء بالفقرتين الاوليتين علي المصريين والاجانب الغير ممتازين علي السواء ، اما ماجاء بالفقرة الثالثة فلا يسري الا علي المصريين ومن هم في عدادهم بمقتضى قانون الجنسية المصرية دون الاجانب الغير ممتازين .

محاكم أول درجة

محاكم أول درجة - هي التي تصدر في الدعوى الحكم الاول فيها ويسمى بالحكم الابتدائي ، وهي محاكم الاخطا والمحاكم المركزية ، ومحاكم الاحداث ، والمحاكم الجزئية ، وسنتكلم على كل منها فيما يأتي :-

(١) محاكم الاخطا (١) : كان من حق العمدة ان يحكم في بعض المواد الجنائية بدفع غرامة قدرها خمسة عشر قرشا ، او بالحبس مدة لا تزيد عن أربعة وعشرين ساعة ، وذلك بموجب المادتين التاسعة والعاشره والفقرة الثانية من المادة الحادية عشر من الامر العالي الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ ، وكذلك بموجب الامر العالي رقم ٢٨ ابريل سنة ١٨٩٨ كان يختص عمد البلاد الذين يعينهم لذلك وزير الحفانية بناء على طلب وزير الداخلية بالحكم في المنازعات المتعلقة بالديون والمنقولات التي لا تتجاوز قيمتها مائة قرش صاغ ، الحاصلة بين أهالي ناحية واحدة او جملة نواح داخلية في دائرة اختصاص عمدة واحد ،

ولكن ابطال سريان هذا الاختصاص للعمد صدور القانون نمرة ١١ رقم ٨ بونيو سنة ١٩١٢ الذي بمقتضاه انشئت محاكم الاخطا وذلك لتقريب مرا كز القضاء الى المتقاضين بالاقليم في الدعوى البسيطة ، وتقليل نفقات المقاضاة على المتقاضين بقدر الامكان ، وتخفيف عبء الاعمال عن اتقضاة الجزئيين حتى يتفرغوا للنظر في الدعوى المهمة ،

وتشكل محاكم الاخطا بمقتضى قرارات تصدرها وزارة الحفانية ، وتتألف من ثلاثة من الاعيان يكون أحدهم رئيسا ، ولها عضوان احتياطيان

(١) من واجبات العمدة ان يعلن الاشخاص سواء كانوا متهمين او شهودا الى محكمة الخط بناء على طلب المدعي المدني او المحكمة وان ينفذ احكامها ووظيفته لديها كوظيفة المحضرين فيما يختص بالمحاكم الاهلية والمختلطة .

يجلسان للقضاء عند غياب أحد الأعضاء الأصليين ويكون تعيينهم بقرار من وزير الحقانية ، وينتخبون من قوائم تحرر سنويا بمعرفة النائب العمومي والمدير ورئيس المحكمة الابتدائية ، وتشتمل كل قائمة خط على اسماء عشرة من الايمان على الاكثر وستة على الاقل ممن تتوفر فيهم الشروط (١) وهى تحكم في جميع المخالفات التى يعاقب عليها بغرامة لاتتجاوز خمسة وعشرين قرشا او بالحبس مدة لاتزيد عن اربعة وعشرين ساعة .

(٢) المحاكم المركزية : انشئت في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ لتعاون

المحاكم الجزئية ، وكانت موجودة في عموم جهات القطر ، ولكنها الغيت من جميع المراكز عند انشاء محاكم الاخطاط فيها وأصبح وجودها الآن قاصراً على الاقسام بالمحافظات ، ويتولى القضاء فيها قاض ينتدب لها من قضاة المحاكم الجزئية أو المحاكم الابتدائية ، وتختص بالنظر في بعض قضايا الجنح وأغلب قضايا المخالفات ، وله كل السلطة التى للقاضى الجزئى بشرط أن لا يحكم بالحبس لمدة تزيد عن ثلاثة شهور أو بغرامة تزيد عن عشرة جنيهات مصرية ، وبإحدى أعمال النيابة فيها أحد مأموري الضبطية القضائية ، ينتدبه لذلك وزير الحقانية ، ويكون فى الغالب من ضباط البوليس .

(٣) محاكم الاحداث : انشئت في ٢٨ مارس سنة ١٩٠٥ بمدينة

القاهرة والاسكندرية ويتولى القضاء فيها أحد قضاة المحكمة الابتدائية ، وتختص بالنظر فى المخالفات والجنح التى تقع من الاحداث فى دائرة المدينتين .

(١) يشترط فى عضو محكمة الخط ان يكون بالغاً من العمر ٢٥ سنة محسناً للقراءة والكتابة معروفاً بالزاهة والوجاهة وله أملاك فى الخط ولا يكون موظفاً بالحكومة ولا ضابطاً بالجيش العامل ولا مأذوناً ، «ولكن يجوز بصفة استثنائية قبول العمدة والمشايخ » ، ولا يكون محكوماً عليه بعقوبة لجناية أو سرقة أو تزوير أو خيانة أمانة أو نصب أو تغاليس .

المذكورتين ، أى الاحداث الذين يزيد سنهم عن سبع سنوات ويقل عن خمس عشرة سنة ، ذكوراً كانوا أو إناثاً ، أما فى حالة اتهام أحد الاحداث بجناية فانه يحال على محكمة الجنايات .

(٤) المحاكم الجزئية: وتسمى أيضاً « بمحاكم المخالفات والجنح » وتوجد فى المراكز ماعدا مركز الدر ، وفى جميع المدن ، ويتولى القضاء فى كل محكمة قاض واحد ينتدب بمعرفة وزير الحقانية من بين قضاة المحكمة الابتدائية التابعة لها هذه المحكمة ، وتختص بالنظر فى جميع المخالفات والجنح ماعدا مخالفات محاكم الاخطا و جنح الصحافة والنشر .

محاكم ثاني درجة

محاكم ثانياً درجة - هى التى تصدر فى الدعوى الحكم الثانى فيها ، ويسمى بالحكم الاستئنافى ، وهى بحسب الاحوال : أما المحاكم الجزئية ، أو المحاكم الكلية ، أو دائرة المخالفات المستأنفة ، وستحكم على كل منها فيما يأتى : - -

المحاكم الجزئية : تشكل من قاض واحد كما كانت منعقدة بهيئة محكمة أول درجة ، وتختص بالنظر فى أحكام الحبس الصادرة فى المخالفات من محاكم الاخطا ، ويكون الاستئناف من الشخص المحكوم عليه فقط .

المحاكم الكلية : توجد بعواصم المديرية الكبرى ، وتشكل من ثلاثة قضاة وتنظر فى الاحكام الصادرة من محاكم المراكز والمحاكم الجزئية ويرفع الاستئناف من النيابة أو المحكوم عليه أو المبدعى بالحقوق المدنية .

دائرة المخالفات المستأنفة : هى واحدة لمعوم القطر ومقرها مدينة القاهرة ، وتشكل بمحكمة الاستئناف العليا من ثلاثة مستشارين ، وتختص

بالنظر في الاحكام الصادرة في مخالفات المحلات المقلقة بالراحة والخطورة والمضرة بالصحة العمومية ، وفي مخالفات التنظيم وغير ذلك مما نصت عليه القوانين واللوائح ، ويرفع الاستئناف من النيابة أو المحكوم عليه أو المدعى بالحقوق المدنية .

محاكم الجنايات

انشئت محاكم الجنايات في ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ م وقدم المتهمون قبل احوالهم عليها الى قاضى الاحالة (١) ، وهى تنعقد فى مدينتى القاهرة والاسكندرية وفى كل عاصمة مديرية بها محكمة ابتدائية، وتشكل من ثلاثة من مستشارى محكمة الاستئناف ، وتختص بالنظر فى الجرائم المحدودة من الجنايات ، وجنح الصحافة والنشر ، طبقا للقانون مرة ٢٧ الصادر فى سنة ١٩١٠ م ،

وهى وان كانت تصدر اول حكم فى الجنايات ، الا ان حكمها نهائى لا يجوز الطعن فيه بطريق الاستئناف ، وبذلك تخرج من نظام الدرجتين المتقدمتين .

محكمة النقض والابرارام

محكمة النقض والابرارام - مقرها محكمة الاستئناف العليا بمدينة القاهرة ، وتشكل من خمسة مستشارين ، وتنظر فى الطعون المقدمة عن الاحكام النهائية الصادرة فى قضايا الجنح والجنايات ، وهى لا تتعرض لبحث الوقائع من جهة الثبوت وعدمه ، بل تبحث الحكم من الوجهة القانونية فقط فان وجدته مستوفى الشروط القانونية ، رفضت طلب النقض

(١) كل قضية جناية حقتها النيابة ينظرها قاضى احالة قبل تقديمها لمحكمة الجنات ويتدب لهذا الغرض من كل محكمة ابتدائية بقرار يصدره وزير الحفانية قاض أو أكثر للاحالة ويجوز لهؤلاء القضاة التنقل حسب مقتضيات المصلحة «م» ٩ من القانون مرة ٤ الصادر فى ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ .

والاحكامت بما تراه ، ويجوز النيابة والتميم والمعدى بالحقوق المدنية أن يعطى بطريق النقص والايام في الاحكام النهائية.

الباب التاسع

الاجانب الممتازون والاجر اءات في شأنهم
الاجانب الممتازون — هم رعايا الدول الاجنبية الحاصلون على

امتيازات بالقطر المصرى بمقتضى قوانين أو معاهدات أو عادات مرعية تجعلهم غير خاضعين لقضاء المحاكم الاهلية ، ولا تسرى عليهم أحكام قانون العقوبات المصرى ، وبمقتضى الامتيازات لا يحاكمون الا أمام قنصلياتهم أو امام المحاكم المختلطة .

رعايا الدول الممتازة — هم الانكليز والفرنساويون والايطيائيون —
والالمانيون والنمساويون والمجريون والروسيون^(١) والبلجيكيون.

(١) بعد انتهاء الحرب الاوربية العظمى طرأت ظروف جديدة على معاملة رعايا الدول التي خرجت مغلوبة من هذه الحرب وستفصل ذلك فيما يأتى :-
١ - كان رعايا المانيا والنسا والمجر قبل سنة ١٩١٤ يتمتعون بالامتيازات الاجنبية ولكن بعد انتهاء الحرب الاوربية العظمى و ابرام معاهدة الصلح فى فرساي صدرت أوامر للبوليس بإحالة المتهمين من رعايا الدول المذكورة على محكمة مخصوصة بقتضية انكثرت الا أن ذلك لم يدم طويلا فقد صدرت أخيراً تعليمات باعتبار المحكمة المختصة المذكورة فى حكم اللغاة فاصبحوا يحالون الآن على المحاكم الاهلية « فى المسائل الجنائية » ولا يزال أمرهم موضع النظر ولم يفصل فيه بصفة نهائية.

ب - قد انسلك من الامبراطورية النمساوية بعض أجزائها فالذي انضم منها الى ايطاليا صار حكمه حكم الايطاليين « يتمتع رعاياه بالامتيازات » والذي انضم منها الى الحرب صار حكمه حكم الصربيين « يعامل كرعايا الحكومة المحلية » ،

وبالمثل الدول المنشأة حديثا بعد انفصالها عن غيرها كتشكوسليا كيا التي انفصلت عن الامبراطورية النمساوية ، وبولونيا التي انفصلت عن الروسيا والمانيا فان رعاياها ياملون

والدانيمركيون - والاسبانيون - والبرتغاليون - والامر يكون من الولايات المتحدة - والهولنديون - والسويديون - والنرويجيون - والرومانيون - واليونانيون - وما يعلم من وزارة الخارجية (٢) .

ويعامل أسوة بهم من يقيم في القطر المصري من الاهالى المشمولين بحماية تلك الدول ، والتابعين لها : كالهنود لانكاز والاطرابلسيين لاطاليا والتونسيين لفرنسا ،

ويعامل أسوة بهم أيضا المصري طول مدة خدمته في احدى الجهات القنصلية او اذا انتفى الى دولة أجنبية .

واجبات العمدة نحو الاجانب الممتازين

في الحوادث - عند حصول أى حادثة تختص بأحد رعايا الدول الاجنبية ، يجب على العمدة أن يبادر باخطار المركز بإشارة تليفونية لاتخاذ مايلزم ، واذا كانت الحادثة جنائية أو جنحة مهددة للامن العام ، كقتل والحريق عدا ، والسرقات وغيرها ، فعلاوة على التبليغ يجب عليه أن

كرعايا الحكومة المحلية .

ج - الروسيون هم من ذوي الامتيازات الآن حكومتهم الحالية (السوفيت) غير ممثلة في مصر حيث انه بتاريخ ٦ اكتوبر سنة ١٩٢٣ قرر مجلس الوزراء عدم الاعتراف بالتمثيل السياسى القنصلى الروسى والغاء الاطاعة الشهرية التي كانت تصرف من الخزانة المصرية مدة الحرب الاوربية العظمى الى الميسوسيمرونوف .

(٢) الفرس « الايرانيون » هم نصف متمتعين بالامتيازات لأنهم يشعرون أمام قنصلهم في الجرائم التي تقع من بعضهم علي بعض اما اذا اشترك في الجريمة شخص من جنسية أخرى وكذا في التحالفات ولوائح البوليس فتسري عليهم الاجراءات المتبعة ضد الرعايا المحليين بشرط اخطار القنصلية الايرانية عن ميعاد التحقيقات والمحاكمات حتى اذا شاءت ترسل مندوبا للحضور فقط بدون أن يكون له رأي فيها ، اما في المسائل المدنية فترفع الدعاوي عليهم أمام المحاكم المختلطة .

يتخذ الاجراءات الحاسمة لاعادة النظام ومنع الاضطراب ، ويحافظ على الآثار الموجودة بمحل الحادثة بالكيفية الميمنة بالباب الرابع ، وذلك حين وصول المحقق .

عند حضور القنصل — اذا اتفق حضور القنصل أو مندوب القنصلية التابع اليها المتهمة بمحل الحادثة ، فعلى العمدة أن يخطر المركز في الحال ليتولى بمعرفته تسليم المتهمة اليه « اذا كان مقبوضا عليه » اما يستمر العمدة في تحرياتة للوقوف على الحقيقة ، ثم يبعث بها الى المركز كي يحيلها على القنصل بواسطة المديرية .

احوال ضبط المتهمة الاجنبية - يسوغ قانونا لبقاء القبض على كل شخص تابع لدولة اجنبية ، اذا كان متلبسا بالجناية ، او كان مطلوباً بالبحث عنه بأمر القنصل التابع له لجناية أو جنحة ارتكبها ، ويجب ارسال من يضبط الى مركز البوليس حالا ، ومنه الى القنصلاتو التابع لها بأسرع ما يمكن ، ولا يسوغ في أى حال من الاحوال تأخير إرساله زيادة على ٢٤ ساعة ، وتحسب مدة الاربع وعشرين ساعة هذه من وقت لقاء القبض على المتهمة لغاية وقت تسليمه الى القنصلاتو .

أحوال دخول مساكن الاجانب - لا يسوغ دخول محل سكن (١)

أحد رعايا الدول الاجنبية بدون حضور مندوب من القنصلاتو الا عند الاستغاثة من الداخل بطلب المساعدة ، او عند حدوث حريق ، او غرق ، او اذا صرح لهم صاحب المنزل بالدخول من تلقاء ذاته ، وعند ما يسمح الاجنبى

(١) يراد بمسألة « محل السكن » البيت وما يتبعه من الملحقات كالأبنية الخارجية والاحواش والجنان والمخلات المتصلة بها المحاطة بالإسوار ، واما خلاف هذه الاملاك فلا يدخل تحت تلك المسألة ، ولا يتوقف البوليس عن تنفيذ اجراءاته في الاماكن الخارجية عن « محل السكن » .

بالدخول في منزله يجب الحصول منه على تصريح كتابي بهذا الشأن .
محضر تفتيش السكن - يجب على الموظف المكلف بالدخول

الى محل السكن في الظروف الاستثنائية السابق بيانها ، وكذلك يجب على
العمد والمشاخ الذين يكونون حاضرين معه ، ان يحرروا محضراً عما اجروه
ثم يرسلوا هذا المحضر حالا الى رئيسهم وهو يبعث به فوراً الى القنصلات
الاقرب لمحل الحادثة .

الاجراءات عند التجاء الجاني لمنزل الاجنبي - اذا وجد الجاني

في منزل احد رعايا الدول الاجنبية ، او التجأ اليه ، وتوقف صاحب المنزل
عن تسليمه ، يجب الاحاطة بالمنزل من كل جهاته بقوة كافية من رجال
الحفظ ، والتحفظ عليه واتخاذ الطرق اللازمة لمنع الجاني من الفرار ، وفي الوقت
نفسه يخطر المركز تليفونيا في الحال لاتخاذ الاجراءات القانونية نحو ضبط الجاني .
الاجراءات عند الاشتباه في الاجنبي - اذا ظهرت شبهات قوية

ضد احد الاجانب في كونه ارتكب جنائية او جنحة معينة فعلى العمدة أن يبلغ
لمركز عنه بطريقة سرية ، ويتخذ الاحتياطات الغير محسوسة لعدم تمكنه
من الهروب ، حتى يصدر له الامر : بما يتبعه نحوه ،

وفي هذه الحالة يتخبر البوليس بطريقة سرية أيضاً وبكل حذر مع
القنصلات وصاحبة الشأن ، فاذا لم تمنع في ضبطه أصدر المركز الامر بذلك
الى العمدة أو لمن ينتدبه لاقاء القبض على المتهم وارساله الى المركز في
الحال ، نوضعه تحت تصرف قنصله بدون تأخير .

اجراءات البوليس نحو الاجانب

يخول للبوليس التدخل في الجرائم التي تقع من الاجانب : -

- (١) إذا كانت الجريمة مخالفة ،
(٢) إذا كانت الجريمة موهدة للامن العام ،
(٣) إذا كان المجنى عليه وطنيا أى أحد رعايا الحكومة المحلية ،
وسنئين فى الجدول الآتى مايتبع فى الشكاوى ، سواء كانت مقدمة
من اجانب ضد بعضهم ، أو ضد وطنيين ، أو بالعكس .



الشكاوى المتعلقة بالاجانب وكيفية التصرف فيها

نوع الجريمة	جنسية المشتكى	جنسية الشكوى	الاجراءات	ملحوظات
مخالفة	وطى	اجنبى	يحرر المحضر ويرسل للنيابة المختلطة	
مخالفة	اجنبى	اجنبى	يحرر المحضر ويرسل للنيابة المختلطة	
مخالفة	اجنبى	وطى	يحرر المحضر ويرسل للنيابة الاعلية	
جناية أو جنابة	وطى	اجنبى	يحرر المحضر من صورتين احدهما ترسل للتقصية التابع لها المتهم بواسطة المحافظة أو المديرية والاخرى تحتفظ بها للرجوع اليها عند اللزوم	ماعداد قضايا التناقص قلتها من اختصاص المحكمة المختلطة وكذلك الجنح التي لها علاقة بسير التقاضي امامها
جناية أو جنابة	اجنبى	اجنبى	يحرر المحضر من صورتين احدهما ترسل للتقصية التابع لها المتهم بواسطة المحافظة أو المديرية والاخرى تحتفظ بها للرجوع اليها عند اللزوم	مضى كانت مهدة للامن العام كالقتل والحريق عمداً والسرقة وغيرها
جناية أو جنابة	اجنبى	اجنبى	يفهم البوليس المشتكى بمباشرة دعوا امام التقصية التابع لها المتهم	مضى كانت غير مهدة للامن العام كالنصب والتزوير وغيرها
جناية أو جنابة	اجنبى	وطى	يحرر المحضر ويرسل للنيابة الاعلية	

ملحوظة : - فى حالة تعدد جنسيات الاجانب المتهمين أو المصابين فى حادثة واحدة فالمحافظة أو المديرية ترسل نسخة من كل من الاوراق السابق ذكرها الى كل تقصيات التابعين لها.

« قد تم بمونه تعالى جمع هذه الرسالة في ٢٦ جاد أول »
« سنة ١٣٤٢ الموافق ٣ يناير سنة ١٩٢٤ في ظل حضرة »
« صاحب الجلالة المعظم الملك فؤاد الاول أدام الله ملكه »
« وأعلى دولته وقوى شوكته وأقر عينيه بحضرة صاحب »
« السمو ولي عهده الامير فاروق حفظه الله آمين »

تقاريط الرسالة

كنا في أثناء طبع الرسالة قد تشرنا باهداء الملازم الى يتم طبعها تباعاً
لبعض حضرات العلماء والفضلاء القانونيين والاداريين ورجال التعليم
والتهذيب ليتفضلوا بملاحظاتهم عليها وابداء آرائهم السديدة فيها لتكون
في موضع ثقة كل مطلع عليها فتفضل حضراتهم فشرفوني بتقريظ هذه
الرسالة وان لم أكن أهلاً لكل هذه العناية منهم فجزاهم الله عني
خير الجزاء،

وقد ذكرنا هذه التقاريط في ختام الرسالة ليكون ختامها مسكافجاءت
مرتبة بحسب تواريخ ورودها اليها وهي كما يأتي :-

- ١ -

رأى مؤلف هذا الدليل أثناء قيامه بطبعه ان يبحث لي بملازمه تباعاً
فكنت أتصفحها بلذة واقنق أن تلك الارشادات القيمة بمنتهى السرور
منسفا أن تلازمي الملازم زمناً غير قليل ولكن هذه الامنية لم تتحقق
اذ فاجأني أخيراً بقوله انه اقرب من وضع الفهرست وبذا كرتي بما كنت
فرضته على نفسي وهو ابداء رأيي وملاحظتي بصدد هذا الكتاب،
ويشهد الله أن لاصلة بيني وبين المؤلف وان المعرفة بيننا لا تتجاوز
حد السماع ومن ثم سيكون حكمي منزها عن كل غاية وراجعا الى وحي
الضمير ليس الا،

يظهر لي ان حضرة اليوزباشي على حلمي افندي يمتاز بملكة النقد
وقوة الملاحظة، ويخيل لي انه جمع بين العلم والعمل بحيث أصبح أهلاً لما
تصدي له، الا وهو وضع مرشد أمين يكون خير معاون للعاملين في شئون
الامن العام في البلاد، وهي شئون جديدة بالعناية كما لا يخفى،

ولان وقد أصبحنا بحمد الله متمتعين بالاستقلال بامورنا تكون الحاجة أمس الى الاهتمام بما يتطلبه الامن العام من حيث تنظيم الطرائق في ضبط الوقائع وضمان المعاقبة على الاجرام صيانة للاعراض والارواح والاموال التي هي أمهات الامور التي يعنى بها في كل مملكة متمدينة والظاهر ان واضع هذا الدليل لاحظ هذا الغرض الاسمي وقد تكفل عمله بالنجاح فيما اعتقد،

لم يكتف المؤلف بالتعليق على المواد القانونية والنصوص التشريعية وهو ما يكون جافا مملا بل شفع ذلك بشيء كثير على سبيل الشرح والبيان واراد بهذا بالامثلة العملية ومختلف النماذج والرسوم الشكلية الى غير ذلك مما يولد في نفس القارئ اقبالا على المطالعة وهي طريقة تكفل الاستفادة على خير الوجوه،

اما اسلوب الكتاب فانه والحق يقال حسن سهل مقبول تدركه العامة وترضاه الخاصة،

ومما زاد اعجابي بهذا الدليل الوافي - وسيمعز له في نفس المطلع منزلة سامية - كونه قد جاء متحليا ببعض الآيات القرآنية والاحاديث النبوية والآثار المروية وقد استشهد بها في المكان المناسب حضا على الفضائل وارشادا الى مكارم الاخلاق،

وقد لاحظت ان المؤلف على سعة اطلاعه وكثرة اختباره للامور التي ابرى لها لم يقتصر على ما كان لديه من المعلومات بل لجأ الى مراجع شتى، كما رجع الى طائفة من كبار الموظفين ذوي العلم والدراية ليستمد من ينابيع معارفهم ما ربما يكون قد فاتهم من مختلف المعارف الفنية،

وفي اعتقادي ان هذا الدليل جمع فأوعى وانه خير معين للقائمين بأمر الامن العام من رجال الضبطية القضائية على اختلاف انواعهم،

ويقيني انه انفق في هذا السبيل من وقته وراحته ما يستحق الذكر
ويستوجب له الشكر،

وانى تلقاء حسنات هذا الدليل المتعددة أهني واضعه بهذه النتيجة
التي أدى اليها اجتهاده وانفى لمؤانه هذا النجاح بقدر ما فيه من صلاح
وارشاد والله أسأل أن يجازيه عن البلاد خير الجزاء

احمد قنجه

وكيل مدرسة الحقوق الخديوية سابقا

- ٢ -

عزيزى حضرة على افندى حلى

قد قرأت ملازم كتابك القيم واحدة بعد اخرى بكل عناية وارتياح
فاعجبني تدقيقك في التمحيى والبحث، وايفائك النظريات العلمية فى أوضح
صورة، بما صنفته من الاجراءات والنماذج العملية والرسوم الشكلية المفيدة
التي تكفل ارشاد جميع القائمين بأعمال الامن العام والضبطية القضائية وتسهل
لهم اداء واجباتهم المتنوعة على خير الوجه، مما يشهد لك بالخبرة التامة وسعة
الاطلاع،

وبالرغم مما اشتمل عليه كتابك النفيس من ارشادات وقوانين
وتعليمات وأوامر وتفسير وغير ذلك من الموضوعات المفيدة الهامة ادارية
وقضائية واحتمائية، فانه امتاز بحسن أسلوبه وجوده تبويبه وترتيبه، حتى يخل
للانسان انه كتاب روائى شيق بديع، فلا ينتهى القارىء من موضوع حتى
يجد فى نفسه قابلية وشوقا عظيما لقراءة ما بعده وهكذا الى أن يأتى على
آخره فى أقرب وقت ممكن،

وانى لأستغرب منك هذه الهمة التي تنكاد تكون منهجرة لغيرك، فقد عرفتك

من منذ ١٣ سنة تقريباً عند ما تعينت ملازماً ثانياً بالاورطة الثالثة البيادة بالجيش
المصرى فى أول يناير سنة ١٩١١م بالبلوك حكمدارى فى ذاك الوقت، نعرفك
شاباً ذكياً نشيطاً على الهمة راجح العقل كريم الاخلاق ذا كرامة و اخلاص
ووفاء ، وقد اشتهرت عنك هذه الخصال الحميدة فى ارجاء الجيش ، فصرت
تتهادى من الاورطة المذكورة الى الحرس الخديوى فالحرس السلطانى فالحرس
الملكى ، الى المدرسة الحربية ، الى بعض الاورط بمصر ، فوزارة الداخلية فى
٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠م التى بلغت مدة خدمتك فيها نحو ثلاث سنوات
بين بوليس مدبرية جرجا ومدرسة البوليس والادارة ، وضجيت أوقات
راحتك كلها ولم تشفق على نفسك بل آثرت عليها خدمة ابناء وطنك العزيز
كما هو شأنك فى كل حين ، واخرجت لنا فى خلال هذه المدة القصيرة كتابك
القيم الذى يستحق أن يكتب بمداد الذهب

وانى انصح لكل ضابط ومعاون ادارة وعمدة وشيخ بلد بل ولكل
مصرى يرغب الاطلاع على أهم الشئون العامة فى القطر باقتناء هذا الكتاب
وقراءته بايمان وتدبر ، وانى فى الختام أهنيئك من صميم فؤادى على نجاحك
الباهر ، واتمنى لك كتابك الانتشار الذى هو أهل له ، ولك دوام الصحة والرقى
المخلص

قومندان مدرسة البوليس والادارة

على فهمى زيتون

امير الاى

حضرة زميلى الفاضل اليوزباشى على افندى حلمى
تسعدت رؤيتك الحديث «الدليل فى الامن العام والضبطية القضائية»

فوجدته آية في التدقيق في موضوعاته ، مع حسن أسلوبه واستعمال الالفاظ
المألوفة السهلة لتقريب المعلومات القانونية حتى للغريب منها وقد جمع بين
مزيج العلم والعمل بما تخلله من ارشادات ونموذجات يهتدى بها العمد
والمشايع عند السير في ضبط الوقائع ، ويسترشد بهما الضباط في تأدية أعمالهم
الادارية والقضائية ، وأمل أن يتبع هذه الباكورة النفيسة مؤلفات أخرى
من قلمكم البليغ وعلمكم الغزير تخدمون بها البلاد واقبلوا وافر احترامى
المخلص

محمد عثمان

مدرس قانون العقوبات بمدرسة البوليس والادارة

حضرة الاخ العزيز على افندى حلى

سلاما وتحية وبعد فقد قرأت بامعان معظم الملائم التى تكرمت بارسالها
الى تباعا، ويمكننى القول بأن رسالتكم هذه قد جاءت وافية طبق المرغوب
وحاوية لكل ما يهم معرفته للموظف الكبير والصغير، هذا فضلا عن حسن
ترتيبها وبلاغة عباراتها، ولا شك فى أن عنايتكم ومجهودكم العظيمين فى
ابرار هذه الرسالة سيأتى بفائدة كبيرة ليس لآخوانكم الضباط فقط بل
ولباقى الموظفين وعلى الاخص المشتغلين منهم فى الادارة والبوليس، فعجزاكم
الله خيرا، وجعلكم قدوة صالحة لاولى المهمم العالية والسلام عليكم ورحمة الله
أخوكم

سيد نواد الخولى محافظ دمياط

عزيزى الفاضل اليوزباشى على افندى جلمى
 لقد تصفحت كتابك « الدليل لعمد و مشايخ البلاد » الذى تفضلت
 باهدائه الى « فوجدته حاويا لكل ما يهم رجال الامن العام ويساعدهم على
 أداء وظائفهم سواء فى منع وقوع الجرائم أو فى ضبطها بعد وقوعها ،
 وانى لا أقدر الجهد العظيم الذى بذلته فى جمع شتات اقوانين واللوائح
 والمنشورات الخاصة بذلك ، والعناية التى صرفتها فى شرح طرق التحقيق
 العملية وتحرير المحاضر وبيان كل ذلك بعبارة جليلة طليحة ،
 ولا شك ان عمد البلاد ومشايخها على الخصوص وهم عماد الامن العام
 كانوا فى حاجة شديدة لمثل هذا الكتاب المفيد ، وانك بوضعه قد سددت
 فراغا كبيرا وأديت لهم خدمة جليلة تستحق عليها كل شكر وثناء ،
 فأقدم لك تهنئتي القلبية وأرجو ان تتفضل بقبول تحياتى

المخلص

على زكى العرابى

مدرس قانون تحقيق الجنايات بمدرسة الحقوق الملكية

عزيزى حضرة اليوزباشى على افندى جلمى
 أحبيك تحية الاسلام ، وأبذلك الشكر والثناء ، على ارسالك « ملازم »
 كتابك « الدليل » واحدة بعد أخرى لاستطلاع رأيى فى الموضوع ،
 والآن ، وقد انتهيت من طبعه ، وانتهيت من قراءته ، فاستطلاعكم
 رأيى وكلمتى عنه ، أشبه بما كان من النبى صلى الله عليه وسلم مع قومه اذ صعد
 المنبر وقال « من كان له حق عندى فليأخذه بسوطه » فأجابه أحد

الصحابة انا يا رسول الله ، فادار الرسول ظهره ، فاخذ الرجل يقبله تقبيلا ،
فانا ارحب بكتابك «الدليل» وأقبله لانه خير كتاب أخرج لرجال
الموليس والادارة ، ولا ابالغ اذا قلت انه خير ما أخرج للمصريين عموما ،
عرفتك صغيرا فتوسمت فيك خيرا ، واختبرت أعمالك فرأيت
انك تعمل لوطنك اكثر مما تعمل لنفسك ، والعمل الصالح عنوان النفس
الشريفة ،

ما انعم الله على عبد نعمة أحسن قيمة ولا أشرف ائرا من نعمة الاعتقاد
بالجزاء الصالح على العمل الصالح ، وأى عمل صالح أحسن عند الله من أن
ترشد الحاكم والمحكوم «بدليلك» هذا الى سواء السبيل ،
وان أعجب لتحملك المتاعب في جمع هذه الارشادات من بين اللوائح
الكثيرة والمنشورات العديدة فعجبي منك أكثر كيف ضحيت أوقات راحتك
التي انت أحوج اليها لتأدية اعمالك اليومية ، ولكن لا عجب فقد عرفتك
شابا ، ولا آن عرفتك رجلا ، غير انك واحد ،

كنت «يا حلى» ضابطا بالجيش المصرى تنحصر واجباتك في الاعمال
العسكرية المحضة ، فأهدتنا بك وزارة الحربية من سنين قلائل فنعمت الهدية
ايه «يا حلى» لقد أنصفت «بدليلك» رجال الموليس ، وأعليت
سمعتنا عند رجال النيابة والقضاء ، وشرفتنا بين العمد والمشايخ «ولاتس
الخبراء» وافدت التجار الاكابر والباعة الاصاغر والاعيان أصحاب الاطيان
وصغار المزارعين ، وكلهم يعترفون بفضل كتابك ، وتجدين في مقدمتهم
انادى «ليحى على حلى» ،

ولى كلمة أخرى ، هي انك شاب في مستقبل العمر ، وقد أذقنا لذة علمك
مرة ، فطلب منك بالخاح أن تدقيقنا اياها مرات ، وان تثابر على تقديم هذه
الخدمات النافعة لبلادك ، لتبرهن على كفاءة المصريين عموما والضباط منهم

خصوصاً ، واننا نضرع الى الله الكريم أن يساعذك على عملك وانت بصحتك
ورشادك والسلام

مدير عموم مخازن البوئيس
عبد الفتاح رفعت
امير الای

اخى الفاضل اليوزباشى على افندى حلى
بعد السلام وفاق الاحترام، أخبركم بأنى قرأت كتابكم النفيس «الدليل
لعمد ومشايخ البلاد» ودرسته بامعان واشتياق عظيم، فوجدته أول كتاب
قانونى جمع بين العلم والعمل، مما جعله مفيداً للجميع المشتغلين بالتحقيقات الادارية
والجنائية، ووجدته يجمع الضباط والعمد والمشايخ وصف الضباط أن يدرسه
تماماً، لكي يعملوا بما جاء فيه من الارشادات، ويتبعوا النماذج التى حلّم بها
كتابكم الجليل، فأهنتكم من صميم فؤادى على هذا المؤلف المفيد، وأرجو الله
أن يقيمكم على هذا الذكاء النادر، لكي تتموا ما ابتدأتم بالقيام به من سد
فراغ عدم وجود الكتب الادارية بمصر،

ختاماً اكرر اعجابى بمؤلفكم النفيس، واتمنى لكم النجاح فى جميع الاعمال
المخلص

محمد عبد اللطيف
قاضى بمحكمة مصر الاهلية

حضرة صديق العزيز على افندى حلى
قرأت كتابك الذى كنت تهدينى اياه ملازمة ملازمة بأمان وتدبر،

فاعجبى موضوعه ، وراقى منه سهولة التعبير ، مع جودة التبيين والترتيب
ولعمري أن كتابك ، كما أرى ليس كتابا قانونيا فحسب ، بل هو حرى
أن يقرأه رجل القانون فى مكتبه ، ورجل الإدارة فى مركزه ، والعمدة
فى «دواره» ، وشيخ البلد فى داره ، والموظف فى ديوانه ، والتاجر فى خانته ،
والطالب فى مدرسته ، والصانع فى مصنعه ، والفلاح فى حقله ، وبالاختصار
فأنى أراك قد كتبت هذا الكتاب النافع لمصر كلها ، وللقراء بأنواعهم
وأخرجت إلينا دبلا عقليا بديما كان كثير منا يشعر بالحاجة إليه ، ليدرس
فيه تلك المعلومات القانونية والإدارية والاجتماعية ،

فأهنئك ، وأنى لك دوام التوفيق لخدمة مصر العزيزة فى عصرها
الذهبي ، عصر الرقى العلمى والاجتماعى ، عصر مولانا المعظم ، ومليكنا
المحبوب ، صاحب الجلالة فؤاد الاول ،
وتفضل يا صديقى بقبول فائق تحياتى

المخلص

محمد سلطان

دكتور فى القانون

ونائب قنصل بمدينة حيفا

عزيزى حضرة النيوزباشى على افندى حلى
افتكرت قومندانك القديم وأهديته دليلك الحديث فلك الشكر ،
تصفحت دليلك فوجدته خيرا ما كتب لمنفعة الكبير والصغير ، ولقد
نهجت فى تحريره منهج الصراحة فى اللفظ والوضاحة فى التركيب ، وابتعدت عن
الاسطلاحات الفنية ، فجاء الدليل من وجهى التحرير والاسلوب منسوجا

على أحدث منوال واجوده في التأليف ،
تشرّفنا بما بالخدمة في حرس حلالة مليكننا المعظم ، فعرفتك راجح
العقل ، دقيقا في العمل ، حريصا على القيام بالواجب ، وكنت دائما أوّمل فيك
خيرا ، فصدقت نبوءتي ، ورأيت فيك الضابط المفكر ، ذا الهمة العالية
والعزم الصادق ،

وقننا الله وأياكم لخدمة هذا الوطن العزيز ، والنهوض به الى ذورة العلياء والمجد
المخلص

حسن توفيق بدر

امير الای مساعد ادجوتانت جبرال بوزارة الحربية

حضرة الفاضل المحترم اليوزباشى على افندى حلمى
طلعت بعض فصول كتابكم النفيس ، ولقد اعجبت بما بذلتم من مجهود
وحققتم من بحث ، ورغبة فى ارشاد طالما كان رجال الحفظ فى القرى فى حاجة
قصوى اليه ،

ان مؤلفكم هذا الجدير بأن تتناوله ايدي رجال الامن على اختلاف
طبقاتهم ، فهو منهل يستقى الجميع منه موارد منع الجرائم وصيانة الامن وضبط
الحوادث ، كما يشتمل منه بالاسلوب الطيب وحسن الذوق الكتابي ،
وانى أدعو الله أن يكثر من العاملين أمثالكم من الضباط لخدمة البلاد
فى ظل مليكم المعظم حفظه الله وأقر عينه بولى عهده .

مدير قسم التفتيش

بوزارة الداخلية

محمود زكى

عزيزى حضرة الشاب الالمى المحرب البوزباشى على حلى افندى
حقا لقد حققت بؤلافك النفيس «الدليل» أمنية طالما تعلق بها الرجاء
وسددت به فى سياج الامن العام ثلثة فجواء ، كان يلج منها المفسدون الى
ساحة الاجرام فيعيثون فى الارض فسادا ، ويستتر فيها المتهاونون من حفظة
الامن ضلة وحيدا ، فاقت بكتابك هذا فى سبيل المجرمين صرحامشيدا ،
وذكرت الغافلين بما عليهم من واجبات ، فجاء قولك حكمة ورشادا ، ولاعجب
قالشى من معدته لا يستغرب ، ولقد كنت وأيم الحق اتوهم فيك النبل
والذكاء ، واتفق لك مستقبلا زاهرا حافلا بجلال الاعمال وسديد الآراء
فمرورى اليوم ضعفين ، مرورى بكتابك ، ومرورى بصدق نظرى فيك
حتى لا ادرى ، اطرى اعمالك أم اقرظ كتابك ، فأنت حقيق بالمدح والثناء
وكتابك جدير حقا بأن يسمى « دليل رجال الأمن والضبطية القضائية »
قد حوى بين دفتيه من ضروب ارشاد رجال الضبط وحفظة الامن الى
واجباتهم وما وكل اليهم مالم يحوه كتاب فى بابيه ، وخضت فى مسائله خوض
خبير محرب ، وشرحت ادواء الامن ودواءه شرح طبيب ماهر شخص
الداء ووصف الدواء ، وفى اعتقادى لو أن المكلفين بحفظ الامن العام اتبعوا
ما به من النصائح والارشادات ووسائل صيانة الأمن قياما بواجبهم لضاق
الخلق على كل مفسد عاث ولحلت السكينة والطمينة فى قلوب الناس محل
الخوف والقلق ،

وما دفعنى - وانا الملم بأعمال الادارة والبوليس - الى الكتابة عن
كتابك ، الا اعجابى بما حواه من الآراء السديدة ، والنظريات الصائبة ، بلفظ
سهل واسلوب عذب يهش له الطبع وينصت له السمع ويسبق معناه الفهم ،
وقد جاء كتابك فسد فراغا فى بناء نهضتنا المصرية الجديدة ، فكان

غرة في جبين هذا العصر السعيد، ودرة ثمينة في فاتحة هذا العهد الجديد
وهو خير ما يقتني في عهد استقلال البلاد عهد النور والرشاد، في ظل مولانا
ومليكنا المعظم، جلالة الملك فؤاد،

وقبلوا تهنئتي القلبية على ما حزنتم من نجاح
الخاص

حسين وهي

باشمقش نظام البوليس بوزارة الداخلية

امير الاي

- ١٢ -

حضرة المحترم على افندي حلي يوزباشي بمدرسة البوليس والادارة
بعد التحية ، اطلمت على ما أهديته لي من ملازم كتابك : فعرفتك
من بين السطور ولم أكن أعرفك قبل ذلك ، عرفتك فعرفت فيك كاتبا
بليغا وضابطا ملما بواجباته ، وقد صدق فيك قول من قال :

رجل السيف والقلم ، لئن كانت كفاءتك في عملك متعادلة مع كفاءتك
التي أظهرتها في تأليفك فلا أنت من خيرة الضباط وأنفعهم ،

ان كتابك جمع بين الاخلاق والادب ، سلس العبارة ، يبعث في نفس
قارئه الرغبة في الاستزادة من مطالعته ، وقد سدد ركنا كانت البلاد في
حاجة اليه ،

فأهنئك بنجاحك في هذا العمل القيم ، وأتمنى لك النجاح والتوفيق في
كل أعمالك ، وأصال الله أن يسدد خطواتك نحو الفلاح

الخاص

محمد يازي

وكيل مديرية الجيزة

حضرة المحترم اليوزباشى على افندى حلى
 تصفحت كتابكم « الدليل لعمد ومشايخ البلاد وللعاملين فى الامن
 العام والضبطية القضائية » ويسرنى أن يقوم من بين ضباط البوليس من
 يضع لعمد البلاد وكل من يهمهم أمر الامن فيها كتابا يرجعون اليه فيما
 يهمهم ويلزمهم من مختلف الواجبات والاوامر ،
 واذا لم يكن لكم من فخر سوى انكم أول من فكر فى جمع شوارد
 واجبات العمد والمشايخ بعبارة سهلة مقبولة لكفكم بذلك فخرا ،
 ولا شك عندى ان كتابكم « الدليل » سيحظى بالعناية، ويلقى من
 الاهتمام ما هو جدير به، ويأتى بالفائدة المرجوة منه، وقد قدم بخدمة بلادكم
 بما فى وسعكم بوضع هذا الكتاب ، فلكم منها الشكر، ومنا مزيد الارتياح
 أخوكم
 محمد سامى أمين
 قائم مقام
 مساعد الحكمدار ببوليس مصر بفرقة حرف « ج »

سيدى حضرة اليوزباشى على افندى حلى ضابط مدرسة البوليس والادارة
 اطلمت بأعنان وتدبر على كتابك القيم، فألفيتك قد أجهدت الفكر
 والقلم، واقتبست من النظريات والتجارب سفر امفيدا لالرجال الامن وخدمهم
 بل لكل فرد من المجموع المصرى — وأنى لمعجب بأسلوبك السلس
 وحسن تطبيقك للنظريات العلمية على أمثلة هى خير مرشد لكل منهم
 بأمور الامن ،

ولا أنكر أنى عنيت لو أن كتابك هذا كان بين يدي يوم بدأت حياتي كعامل على استتباب الامن في هذا القطر العزيز - اذن لو فر على مشقة البحث ولا منى خطر الزلل،

وأن هذا الكتاب خليق بأن يقتنيه رجال الادارة، فيزيدهم منهم العملية أعواماً كان يجب عليهم أن يقضوها في التمرين قبل أن يصلوا الى الغاية المطلوبة، وهي أداء واجباتهم على الوجه الاكمل، فأهنتك بما قدمت لبلادك من خدمة صادقة جديرة بكل أعجاب وتقدير

المخلص

احمد راقب العيوطى

مأمور مركز دمنهور

عزيزى الفاضل حضرة البوزباشى على حلمى افندى
اذا كتبت هذا بصفة خاصة فأنا لاخبرك ان كتابك الذى تفضلت فارسلت احزاه الى تباعا وطالعتها بأمان أعجبنى كثيرا، فقد سددت به فراغا كبيرا، وساعدت رجال الامن في أهم أعمالهم، وعلمت من لم يعلم واجبه بطريقة منظمة، ويخيل لى مما قرأت انك عنيت كثيرا في جمع ما جمعت وأجهدت نفسك مجهوداً متواصلا لا يفاء البحث في هذا الكتاب، فأهنتك على هذا العمل، وارجو للكتاب الانتشار الذى يستحقه، والله سبحانه وتعالى يوفقنا جميعا الى ما فيه خير بلادنا في ظيل حضر صاحب الجلالة مولانا الملك حفظه الله والسلام عليكم ورحمة الله

المخلص

محمد رشدى

ناظر مدرسة المعلمين العليا

عزيزى حضرة اليوزباشى على افندى حلى
تحية وسلاما ومعد - فقد قرأت كتابك النفيس فوجدته جمع فأوهى
ولقد أحسنت. «بأعلى افندى» للامن للتمام حيث أخرجت دليلا مفيدا جدا
يسترشد به جميع القائمين بحفظه، فيالحظ عبد و مشايخ البلاد عند اطلاعهم
على موضوعات كتابك، فاتهم والله يستطيعون بمد ذلك القيام بحفظ الامن
فى بلادهم، والعمل على منع ارتكاب الجرائم وواقفاه أثر الجناة وضبطهم
اذا حدث ببلادهم حادث ،

وأنى بصفتى من مأمورى الضبطية القضائية، وأحد القائمين بحفظ الامن
اقدم لحضرتكم وافر شكرى على مجهودكم العظيم وتحريككم الدقيق فى جميع
الموضوعات التى شملها كتابكم،

وانى انصح لجمع عمد ومشايخ بلاد القطر، بل واضباط البوئيس، بمطالعة
كتابك هذا الفريد، والاسترشاد بما جاء به من الموضوعات المختلفة المفيدة
والاساليب السهلة، والنماذج المرشدة المنتجة، فهو أول كتاب من نوعه اشتمل
على مزيتين عظيمتين، هما العلم والعمل، يهتدى به كل مشتغل بالامن العلم
والضبطية القضائية، وانى اهنتكم من صميم قواى على نجاحكم، واكرر

المخلص

لحضرتكم الشكر والسلام

محمد طاهر

صاغ مأمور قسم الوايلى

عزيزى الفاضل على افندى حلى
سلاما وتحية وبعد - فقد تصفحت كتابك ملزمة ملزمة ، وكنت كلا

فرغت من واحدة، انتظرت شوقاً لورود الثانية، فاسمح لى أن أهنتك على عملك الجليل، فقد طرقت باباً ما أحوجنا جميعاً لتعرفه، فكثير منا لا تلهى قراءة القوانين واللوائح، ولكن قوانينك ولو أتحك جاءت فى أسلوب روائى بديع فالكتاب من أوله الى آخره حكاية شيقة فى التعامل الحسن ومعرفة الواجب والحقوق المدنية، وانى أتمنى أن توفق لنشره بين جميع طبقات الأمة، حاكين ومحكومين، معلمين ومتعلمين، ليتيم لك ما أردت من طخير، والله أسأل أن يزيدك قوة على قوتك، وهمة على همتك، لتخرج لنا ثمار بحنك يانعة طيبة على مثال هذا الكتاب النفيس والسلام

المخلص

امين سامى حسونه

ناظر المدرسة الالهامية الثانوية

من الكتب القيمة التى جمعت الى طريف المباحث دقة العبارة ومتانة الاسلوب وسعة التجارب كتاب « الدليل » تأليف حضرة البهانة الفاضل البيوزباشى على افندى حلمى فقد جمع فيه شتات الموضوعات التى تتناول الانظمة والمباحث المتعلقة بالامن العام، وقرن فيه العلم النظرى بالاجراءات العملية، وعرف الجرائم المهمة وشرح ما غمض من نصوصها وبسط طريقة التحقيق لكل منها وحسر اللثام عن أسرارها، وهدى النفوس الى التمسك بالفضائل والبعد عن الرذائل، وأرشد رجال الامن العام وافراد الامة الى ما يجب عليهم لصيانة الامن وتوفير الراحة والهناء للمجتمع الانسانى، الى غير ذلك من المباحث الجليلة، كل ذلك بعبارة سهلة التناول وأسلوب جذاب، لذلك كان هذا الكتاب خير ما أخرج للناس فى باب، نفع الله به

وأكثر من أمثال مؤلفه العاملين

محمد عبد الحميد

قاضي محكمة اسكندرية الاهلية سابقا

الامن العام في جميع مظاهره لكل أمة توزعت فيها القوة الوازنة بين عمال من درجات متفاوتة ، قائم بجملته على عوائق الذين يتولون تطبيق القوانين في أبسط مبادئها ، ويباشرون الحوادث ساعة وقوعها ، فانخفير والشرطي وشيخ القرية وعندها وهم في أقصى طرف السلطة الوازنة يعتبرون في الحقيقة أركان الامن العام ووطنائه التي يقوم عليها صرحه ، فقدر درجة هذه الأركان والوطناء من الصلاحية ، يقرب أو يبعد الامن العام من مثله الأعلى ، الذي هو غرض كل مجتمع في تحريره سبل الكمال الممرائي ،

إذا كانت هذه القضية من المسلمات الأولية ، كان العمل على تقوية هذه الأركان وتكميلها في مهنتها من الواجبات على كل غيور على المجتمع الذي يمش فيه ، وأولى الناس بمحاولة ذلك هم الرجال الذين تحتم عليهم وظائفهم الاجتماعية دوام التفكير فيه والعمل له ، فلا غرو إذا بادر حضرة اليوزباشي المهام على أفندي حلمي لوضع كتاب فيما لا يسع القارئ بالامن العام جهله ، أسماء « الدليل لعمد ومشايخ البلاد والعاملين في الامن العام والضبطية القضائية » جمع فيه كل شاردة وما يجب أن يعلمه كل عامل في هذه الخطط الهامة ، التي عليها حفظ الارواح والاموال ، فجاء كتابه هذا من أجل ما يعمله العامل لتكامل أمنائيل السير في حفظ الامن العام ، وقد وفي الكلام حقه في كل فرع من الفروع التي

تصدى لها : بحيث أصبح ما كان مشتتا في بطون الاوامر والواضح والمنشورات
مجموعا في حيز واحد ، ومرتبا ترتيبا يسهل تناوله ، فلا عجب اذا وصفناه
بأنه دستور لكل شيخ وعمدة ، ومرجع لكل ضابط ومأمور ، ومذكورة
لكل حاكم ومدير ، فجزى الله مؤلفه خير ما يجزى به العاملين الجادين
ووقفه لاحسن ما يوفق اليه عباده الصالحين

محمد فريد وجدى
الكاتب الاجتماعى

- ٢٠ -

ربيب العلم من أصل نبيل	رعاك الله للشعب النبيل
تضيء له الدياجى حالكات	وترشده الى أهدى سبيل
« علي حلمى » وفيك فخر مصر	جزاك الله بالفعل الجميل
فيالك فى الادارة من حصيف	رفعت شئونها عن كل جيل
وفى (الوئيس) مشكور الايدى	وكم فى العلم من جهد جليل
كتاب ملؤه بحث الخبير	يحوط الابن بالنصح الجزيل
يتب الامن فى كل البلاد	اذا سارت على هذا « الدليل »
حماة الامن فى كل النواحي	أشيدوا فى العلا ذكر « الدليل »
	عبد اللطيف بخيت
	بندار العلوم

الدليل

لعمد ومشيخ البلاد

وللعاملين في الأمن العام والضيطة القضائية

فهرست الرسالة

صحيفة

٣

مقدمة

٨

مأخذ الرسالة

١٠

مراجعة الرسالة

الباب الاول

١٢

العمدة ومسؤولينه

١٢

ضرورة تعيين عمد للبلاد

١٣

شيخ البلد وواجباته

١٣

صفات العمدة وشيخ البلد

الباب الثاني

١٨

تعليمات لصيانة الأمن العام (تمديد)

١١

التعليمات

صحيفة

الفصل الاول

٢٢	النصح والوعظ والارشاد
٢٢	واجبات العمدة بشأن القوانين واللوائح
٢٣	وسائط النشر
٢٣	مشمولات النشرات الادارية
٢٤ بالهامش	مشمولات الوقائع المصرية
٢٤	واجب العمدة بشأن النشرات الادارية

الفصل الثاني

٢٥	النزاع بشأن حدود الاملاك والمساقى أو المضارف
٢٦	النزاع في تسليم الاراضى المباعة أو المؤجرة
٢٧	التوسط في فض المشاكل بين الافراد
٢٨	التمدى على طريق في وسط أملاك الغير
٢٩	التوسط في فض النزاع بين الزوجين
٢٩	الخصام بين العائلات أو الافراد وما ينبع نحوه
٣٠	الاجراءات التى تتبع عند اتمام التوفيق بين المتنازعين
٣١	ما يترتب على استمرار النزاع
٣١	مستولية العمدة بشأن المنازعات

الفصل الثالث

٣٢	أهمية العلم بمادات الجناة وأساليب ارتكابهم للجرائم والعمل على منع الانتقام
----	--

صحيفة

الفصل الرابع

وجوب انتقال العمدة الى محل الحوادث الجنائية فوراً ٣٦
وقائمة ذلك

الفصل الخامس

بذل المهمة لضبط المجرمين ٣٧
أهمية ضبط الجناة بالنسبة للمجتمع الانساني ٣٨
وجوب استمرار المباحث حتى بعد حفظ الدعوى ٣٩
واجب العمدة بالنسبة الى الممارين من الاقتراع أو من ٤٠
تحت السلاح
واجب العمدة بالنسبة الى المخبرين ٤١

الفصل السادس

واجب العمدة نحو الخفراء ٤١
شروط انتخاب الخفراء النظاميين ٤٢
شروط انتخاب الخفراء الخصوصيين ٤٣
خفراء وابورات الري والطحن ٤٣
تعليمات عن الامن العام تفهم للخفراء من وقت لآخر ٤٤
مرور العمدة على دركات الخفراء ليلاً ٤٦
حفظ النظام والامن العام في الاحتفالات ٤٦
حفظ النظام والامن العام يوم السوق ٤٦
الاسلحة البيضاء ٤٧ بالهامش
حفظ الامن العام بعد انقضاء السوق ٤٨

صحيفة

الفصل السابع

- ٤٩ ضرورة ايجاد عمل للاشخاص العاطلين
٤٩ قانون المتشردين والمشبوهين والمراقبين (تنبيه)

الفصل الثامن

- ٥٠ المتشرد
٥١ أفتاد البوليس للمتشرد
٥٣ مراقبة المتشرد المنذر
٥٣ اثبات حالة التشرد أمام المحكمة
٥٤ متى يبطل مفعول أفتاد المتشرد
٥٤ تفتيش المتشرد المنذر
٥٤ ما يترتب على ارتكاب المتشرد المنذر
٥٤ أحوال القبض على المتهم بالهامش
٥٥ أحوال حبس المتهم بأمر النيابة بالهامش

الفصل التاسع

- ٥٦ تعريف المشتبه فيهم
٥٦ التهديد كتابة بالعمدى على النفس أو المال بالهامش
٥٧ الاجراءات التى تتبع نحو المشتبه فيه
٥٨ الاجراءات التى تتبع عند تغيب شخص مشتبه فيه
٥٨ حصر الاشخاص المشتبه فيهم
٥٩ كيفية ملاحظة الاشخاص المشتبه فيهم بعد افتادهم
٥٩ ما يتبع عند انتقال المشتبه فيهم من محل اقامتهم الى محل آخر

صحيفة

- ٥٩ نقاش المشتب في المنذر
٦٠ ما تب على ارتكاب المشتب في المنذر
الفصل العاشر
٦١ بحسم الشخص لنظام المراقبة
٦١ صدور قرار المراقبة
٦٢ أسكاه المراقب
٦٣ واجبات البؤيس نحو المراقب
٦٤ واجبات الشخص المراقب
٦٥ واجبات العمدة نحو المراقب
٦٥ تحديد مدة المراقبة
٦٥ أحوال نقل المراقب
٦٦ ما تب على مخافة أو ارتكاب المراقب
٦٧ ما يفتش منزل المراقب
٦٧ أسماء المراقب من المراقبة
٦٧ أحكام قانون الجديد
٦٧ الاجراءات التي تتبع عند غياب المراقب
٦٨ ما يتبع نحو المراقبين والمشبوهين عند حصول حادثة جنائية
٦٩ طريقة تقويم سير المراقبين والمشبوهين

الفصل الحادي عشر

- ٧٠ واجبات العمدة بشأن الغرباء
٧١ ما يتبع تب على التقصير في الاجراءات المتقدمة

صحيحة

الفصل الثاني عشر

٧٢	نبذة تاريخية عن العنجر
٧٢	العنجر في أوروبا وغيرها
٧٣	العنجر في مصر
٧٣	كيفية مراقبة العنجر
٧٤	مراقبة الاطفال المرافقين للعنجر
٧٤	خطف العنجر للاطفال

الفصل الثالث عشر

٧٥	واجبات العمدة واجراءاته بشأن العربان
٧٧	عمدة العربان ومسئوليته
٧٧	كيفية توزيع افراد القبيلة على العمد
٧٧	تعيين وكيل أو أكثر للعمدة
٧٧	تعيين مشايخ العربان
٧٧	سكن عمدة العربان والوكيل والشيخ

الفصل الرابع عشر

٧٨	واجبات العمدة بشأن مراقبة انفار المقاولات
----	---

الفصل الخامس عشر

٧٩	المجال العمومية
٧٩	مضار المجال العمومية باقرى
٨٠	واجبات العمدة بشأنها بالنسبة للامن العام

صحيفة

الحالة التي تستدعي دخول العمدة في المحال العمومية ٨١
بصفة رسمية

ما يتبع بشأن فتح المحال العمومية مدة الموالاة ٨٢
والاعیاد الرسمية

رخصة بيع المشروبات الروحية ٨٢

الفصل السادس عشر

حمل واحراز السلاح ٨٣

من يجوز الترخيص لهم بحمل واحراز السلاح ٨٣

شروط طالب رخصة حمل واحراز السلاح ٨٤

حق الوزارة في منح أو رفض اعطاء الرخص ٨٤

الاشخاص المخول لهم حمل واحراز الاسلحة بدون رخصة ٨٥

رجال القوة العمومية المرخص لهم بحمل السلاح ٨٥

أسلحة خفراء الغزب المخصوصين ٨٦ بالهامش

واجبات العمدة نحو من يحمل سلاحا بدون رخصة ٨٦

شروط تفتيش المنازل المشتبه بوجود أسلحة فيها ٨٧

سحب رخصة مئة السلوك ٨٧

حدود اطلاق الاعيرة النارية ٨٧

الفصل السابع عشر

رخص الصيد واجراءاتها ٨٨

الاشخاص الممنوع الترخيص لهم بالصيد ٨٩

موانع الصيد ٨٩

صحيفة	
٩٠	بيان الطيور المنوع صيدها
٩٠	واجبات العمدة نحو المخالف
	الفصل الثامن عشر
٩١	الجواهر السامة
٩١	كيفية حفظ المواد السامة
٩١	واجب العمدة بشأن المخالف
	الفصل التاسع عشر
٩٢	المحافظة على خطوط السكك الحديدية والقطارات
	والركاب واسلاك التلغرافات
٩٣	الحرائق بسبب شرار الواپور
٩٤	المحافظة على خطوط التليفون
٩٤ بالهامش	نص قانون العقوبات على جرائم تعطيل الخطابات
	التليفونية والتلغرافية
٩٥	الواجبات المتعلقة بصلحة البوصة
٩٥	المحافظة على علامات المساحة
	الفصل العشرون
٩٦	منع التعدي على املاك الحكومة والمنافع العمومية
٩٦ بالهامش	ما يترتب على تقصير العمدة أو أحد المشايخ في
	منع التعدي
	الفصل الواحد والعشرون
٩٩	الدوريات والامن العام

صحيفة

١٠٠	لفرض من الدوريات
١٠٠	أنواع الدوريات
١٠٠	الدورية السوارى النهارية
١٠٢	الدورية السوارى الليلية
١٠٤	دوريات الهجاة السودانية
١٠٤	الدوريات السيارة
١٠٤	الدوريات الزراعية
١٠٥	دوريات المناطق
١٠٥	دوريات الطرق بالبلاد
١٠٦	دوريات السكك الحديدية
١٠٦	دوريات الحدود
١٠٦	ملحوظات عمومية
١٠٧	وجوب مساعدة الدوريات

الفصل الثانى والعشرون

١٠٨	قائمة نقط البوليس للامن العام وأقسامها وكيفية انشائها
-----	---

الفصل الثالث والعشرون

١٠٩	الزرائب وكيفية اقامتها
١٠٩	واجبات العمدة بشأن الزرائب
١١٠	جواز انشاء زرائب منفردة
١١٠	الاجراءات نحو الخفاف

صحيفة

الفصل الرابع والعشرون

١١٠	ما يعمل به المدة ابرقية بلده
١١١	من الوجهة الصحية
١١٢	العلمية » »
١١٢ بالحاش	المجالس القروية
١١٣	الادارية » »
١١٣	الزراعية » »
١١٣	الاقتصادية » »
١١٥	تمديد المشروعات المفيدة

الباب الثالث

«الضبطية القضائية والواجب في شأنها»

١١٦	تمهيد
١١٦	الضبطية القضائية
١١٧	الواجبات في الوقائع الجنائية
١١٨	التلبس بالجريمة
١١٩	الواجبات في حالة التلبس
١١٩	السلطة في أحوال التلبس
١٢٠	التحقيق بمعرفة مأموري الضبطية القضائية
١٢١	أحوال دخول أو تفتيش منازل الاهالى
١٢١	الضبطية الادارية

الباب الرابع

« التحقيق والمباحث الجنائية »

صحيفة

الفصل الاول « القسم العملي »

١٢٢

التحقيق الجنائي والغرض منه

١٢٣

أساليب الجناة

الفصل الثاني « تابع القسم العملي »

« البلاغات وواجب العمدة بشأنها »

١٢٦

ما يجب ذكره في البلاغ

١٢٧

تنبيه

١٢٧

بلاغ غير مستوف عن حادثة سطو

١٢٨

الملحوظات على هذا البلاغ

١٢٩

نموذج عن صيغة بلاغ مستوف

١٣٠

ملحق للبلاغ

١٣١

ملحق لحادثة سطو

١٣١

نموذج للإجراءات في الحوادث الجنائية

الفصل الثالث « تابع القسم العملي »

إجراءات العمدة بعد جمع الأدلة في الحوادث الجنائية ١٣٣

١٣٤

كيفية السير في التحقيق

١٣٤

وجوب المبادرة بسؤال المصاب بأصابة خطيرة

صحيفة

- ١٣٥ كيفية تحرير محضر ضبط الواقعة
١٣٧ نموذج للاستجواب في تحقيق الحوادث
١٣٩ تعليمات تساعد على اكتشاف حقائق الجرائم

الفصل الرابع « تابع القسم العملي »
« المعاينة »

- ١٤١ وجوب عمل المعاينة
١٤٢ الغرض من المعاينة
١٤٢ مراعاة استفادة كل مطلع على محضر المعاينة
١٤٢ ارشادات عن كيفية اجراء المعاينة
١٤٢ المبادرة بعمل المعاينة
١٤٢ الاحتياطات لحفظ الاشياء والآثار
١٤٣ التفرغ لعمل المعاينة
١٤٣ التدرج في المعاينة
١٤٣ وجوب التيقظ لاثبات كل ماله علاقة بالحادثة بوضوح
١٤٤ وجوب عمل رسم كروكي لمحل الحادثة
١٤٤ اثبات الموقع العام لمحل الحادثة
١٤٤ وصف مكان الحادثة من الخارج
١٤٤ بحث مداخل محل الحادثة
١٤٤ بحث الطريق الذي سلكه الجاني
١٤٥ معاينة محل الحادثة من الداخل
١٤٥ استعمال فطنة الماين

صحيفة

١٤٥	جسم الجريمة
١٤٦	معاينة الحرائق
١٤٦	معاينة مكان السرقة
١٤٦	معاينة محل مضاربة
١٤٦	معاينة الجثة
١٤٧	استنتاج أسرار الجريمة من المعاينة
١٤٧	كيفية وصف الجثة
١٤٨	تضليل الجثة
١٤٩	قائمة أخذ صورة الجثة
١٤٩	» » بصمات أصابع الجثة
١٤٩	ما يراعى عند نقل الجثة
١٤٩	قائمة تشريح الجثة
١٤٩	معاينة الاراضى الظلوية
١٥٠	الرسم فى المعاينات

الفصل الخامس « تابع القسم العملى »

١٥١	نماذج لمحضّر المعاينة والرسم الكروكي
١٥١	وجوب اجراء التحفظات الزمنية بمحل الحادثة
١٥٢	نموذج لمحضّر معاينة عن حادثة سرقة خزانة
١٥٩	رسم كروكي عن محل - حادثة سرقة خزانة شكل (١)
١٦٠	نموذج لانبثاج اجراءات عمدة عن حادثة سرقة باكره
١٦٢	رسم كروكي عن محل حادثة سرقة باكره شكل (٢)

الفصل السادس « تابع القسم العملى »

« التفتيش »

١٦٣	أهمية التفتيش
١٦٣	الاشياء الواجب ضبطها عند التفتيش
١٦٤	فى جرائم القتل والتعمدى
١٦٤	» » القسم
١٦٤	» » السرقة
١٦٤	» » التزيف
١٦٤	» » الحريق عمدا
١٦٤	الممنوعات
١٦٦	معرفة مسافات الطلق النارى
١٦٦	الاحتياطات والاجراءات الواجب اتباعها فى التفتيش
١٦٦	وجوب المبادرة بعمل التفتيش
١٦٧	كيفية الاستدلال على الاثام كن اللازم تفتيشها
١٦٧	التغلب على تضليل الجناة
١٦٧	تفتيش جميع الخبآت
١٦٨	قائمة اعادة التفتيش
١٦٨	شهود التفتيش
١٦٩	تفتيش المتهم
١٦٩	وصف المضبوطات والتحقق عليها
١٦٩	تفتيش شرك المتهم

صحيفة

- ١٦٩ حالات جواز اجراء التفتيش
١٧٠ وجوب مراعاة الآداب والكمال وقت التفتيش
١٧٠ تفتيش الجهات الخلوية
١٧٠ نموذج لمخبر تفتيش

الفصل السابع « التحقيق الجنائي الفني »

- ١٧٣ تمهيد
١٧٣ الآثار في المباحث الجنائية وقائدها في التحقيقات
١٧٣ آثار الاصابع وقائدها
١٧٤ « الاقدام »
١٧٤ الآثار في المباحث الجنائية
١٧٦ واجب العمدة نحو الآثار
١٧٦ ما يجب اتباعه عند البحث على الآثار
١٧٦ كيفية المحافظة على الآثار
١٨٠ اختلاف أوضاع قدم الجاني حال مسيره ووقوفه

الباب الخامس

« مباحث في القسم العام من قانون العقوبات الاهلي »

- ١٨١ تمهيد
١٨١ مبحث في القانون الجنائي الاهلي
١٨٣ مبحث في الجريمة

١٨٥	مبحث في أركان الجريمة	صحيفة
١٨٦	مبحث في الفكر الجنائي	
١٨٦	مبحث في الشروع	
١٨٧	الشروط التي يجب أن تتوفر في الشروع	
١٨٧	حقوق الشروع	
١٨٨	مبحث في الجريمة المستحيلة	
١٨٨	مبحث في الجنائي والمجنني عليه والشريك	
١٩٠	مبحث في العقوبة	
١٩١	سقوط العقوبة بمضي المدة الطويلة	
١٩١	سقوط الدعوى بمضي المدة الطويلة	بالهامش
١٩٢	مشروعية التقادم	
١٩٢	للغرامة	
١٩٢	مبحث في المصادرة	
١٩٣	مبحث في المسؤولية الجزائية	
١٩٥	مبحث في الدفاع الشرعي	
١٩٦	مبحث في العود	
١٩٦	مبحث في إيقاف التنفيذ	
١٩٦	الجرائم التي لا يوقف تنفيذ العقوبة على مرتكبها	بالهامش
١٩٧	الجهل بالقانون ليس من أسباب عدم المسؤولية	

الباب السادس

« بحث في ماهية بعض الجرائم الأكثر وقوعاً وفي الاجراءات »

« الواجب اتباعها لضبط وقائعها »

صحيفة

١٩٨

تمهيد

الفصل الاول « الجرائم المتعلقة بالنفس »

٢٠٠	جرائم القتل
٢٠١	مضار القتل العمد
٢٠٤	جريمة اخفاء الجثث
٢٠٧	جرائم الجرح أو الضرب
٢٠٩	جريمة الحريق عمداً
٢١٢	الامتناع عن تقديم المساعدة عند حصول حادث عمومي
٢١٣	جرائم سرقة الاطفال وخطف البنات
٢١٥	جريمة اعطاء جواهر ضارة
٢١٦	جريمة اسقاط الحوامل
٢١٧	جرائم مقاومة الاحكام وعدم الامتثال لأوامرهم والتعدي
	عليهم بالسب وغيره
٢١٨	جرائم الاكرام وسوء المعاملة من الموظفين لافراد الناس
٢٢٠	جرائم القبض على أحد الناس بدون حق

صحيفة

الفصل الثاني « الجرائم المتعلقة بالمال »

- ٢٢٢ جريمة قتل أو تسميم الحيوانات
- ٢٢٣ « قتل أو إتلاف المزروعات »
- ٢٢٥ « إتلاف المباني والآثار وغيرهما من الأشياء العمومية »
- ٢٢٦ جرائم السرقة
- ٢٢٧ الأمر العالي الصادر بشأن العثور على الحيوانات أو الأشياء المفقودة
- ٢٢٨ السطو وشرطه
- ٢٢٩ مضار السرقة
- ٢٣١ جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها
- ٢٣٢ « خيانة الأمانة »
- ٢٣٣ « النصب »
- ٢٣٤ جرائم انتهاك حرمة ملك الغير
- ٢٣٦ « الغش في المعاملات التجارية »
- ٢٣٨ جريمة التزوير

بصل الثالث « الجرائم المتعلقة بالدين والعرض الشرف »

- ٢٣٩ الجنح المتعلقة بالاديان
- ٢٤٠ جرائم هتك العرض وافساد الاخلاق
- ٢٤٦ جرائم القذف والسب والشتم
- ٢٤٨ « المخالفات والصلح فيها »
- ٢٤٨ وجوب التبليغ عن المخالفات

صحيفة

- ٢٤٨ حكمة الصلح في المخالفات
٢٤٩ المخالفات التي لا يجوز الصلح فيها
٢٤٩ ما يترتب على الصلح في المخالفات

الباب السابع

« الاجراءات في حالة حصول بعض حوادث معينة »

- ٢٥٠ الاجراءات نحو المضايين
٢٥٠ « جثث الموتى »
٢٥١ « في حالة تغييب شخص »
٢٥١ ما ينبع نحو المتغييبين عند وجودهم

الباب الثامن

« بحث في المحاكم الاهلية »

- ٢٥٢ تمهيد
٢٥٣ المحاكم الجنائية وأقسامها
٢٥٤ محاكم أول درجة
٢٥٦ « ثاني درجة »
٢٥٧ محاكم الجنائيات
٢٥٧ محكمة النقض والابرار

الباب التاسع

« الاجانب الممتازون والاجراءات في شأنهم »

صحيفة	
٢٥٨	الاجانب الممتازون
٢٥٨	رعايا الدول الممتازة
٢٥٨ بالهامش	الظروف الجديدة التي طرأت على رعايا المانيا والنمسا والهجر والروسيا
٢٥٩	واجبات العمدة نحو الاجانب الممتازين
٢٥٩ بالهامش	رعايا الفرس (اليرانيين)
٢٦١	اجراءات البوليس نحو الاجانب
٢٦٤	ختام الرسالة



الدليل

لجند ومشتايخ البلاد

وللعاملين في الأمن العام والضبطية القضائية
تصحيح الاغلاط

صواب	خطأ	سطر	صحيفة
الباب التاسع	الباب السابع	٤	٦
راجع الباب التاسع	راجع الباب السابع	٣	١١
الرأى	لرأى	١٣	١٧
الامر	لاسر	٧	١٩
استفحال	ستفحال	٨١	١٩
المزعزعة	لمزعزعة	٩	١٩
المركز	لمركز	١٤ و ٢٢	٢٦ و ٢٨
المشوهين	المبشوهين	١٥	٤٩
الخارة	الخواوة	١١	٥١
قلم	قلم	١٤	٥١
قهاوى	قهاو	١٠	٨٢
بتاريخ	بتلو	٢٠	٨٢
٢٥٠	٢٥	١٩	٨٧

صواب	خطأ	سطر	صحيفة
مامعهم	مامعهم	٥	١٠٤
أو مبرر	بور	١	١١٥
فانها مضیعة	ضیعة	١١	١١٥
هی		١١	١١٩
لتتوفر	لـ	١٢	١١٩
السكروكى	السكروكى	٢٢	١٣٤
الفصل السابع	الباب السابع	١٩	١٧٢
اذا	ذا	٢١	١٧٧
ركوبة	ركوبة	٢١	٢٧٨
قسمين	قسمين	٢	١٨٢
أمر	ار	٢	١٨٣
ع	ء	٢٠	١٨٣
الوالد	الولد	٥	١٨٦
و٢٧	و١٧	٦	١٩١
لتتوفر	توفر	٢٠	١٩٨
العمدة	المدة	١٨	٢٢٢
بالاوراق	بالارواق	٨	٢٢٥
اسوأ	اسو	٤	٢٤١
استشهد	استشد	١٦	٢٦٦
ذروة	ذورة	٦	٢٧٤
له		٢	٢٨٠
فقدر	فقدر	١٠	٢٨١

Bibliotheca Alexandrina



0370374